رسالتان لابن الأنباري

الإغراب في جدل الإعراب

و

لُمَعُ الأدلّة

في أصول النحو

تأليف

ابي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ ه

قدم لهما وعني بتحقيقهما

سعيد الأفغاني

مطبعة الجامعة السورية

١٣٧٧ ه - ١٩٥٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد، فقد استغرقت رحلتي العلمية الى غربي أوربة وشمالي افريقية النصف الثاني من عام ١٩٥٦، واطلعت في زياراتي للمعاهد العليا وخزائن المخطوطات ولقائي بعض الأعلام على نفائس طيبة وفوائد كبيرة أسأل الله أن يحسن بها الانتفاع والنفع. وكان في جملتها عدد من المخطوطات التي يشتاق العلماء الى الاطلاع عليها لشهرتها وشهرة أصحابها، اقتنيتها وعزمي أن أهيئها للنشر اذا يسر الله وأعان. وهأنذا أقدم اليوم منها كتابين طريفين لابن الأنباري هما (الاغراب في جدل الاعراب) و (لمع الأدلة) في أصول النحو، وقد تقرر طبعهما في مطبعة الجامعة السورية لأنهما من متعلقات المنهج في شهادة علوم اللغة العربية بكلية الآداب؛ مهدت لهما — بعد أن بذلت في تحقيق نصوصهما ما استطعت من عناية — بكلمة عن ابن الأنباري ومؤلفاته وفنه، فصلتها للمختصين على ما يتطلبه الموضوع.

والله أسأل أن يزيدنا علماً ويرزقنا من العافية والتوفيق وحسن القصد ما يسدد خطانا، له الحمد والشكر وهو حسبنا ونعم الوكيل.

دمشق ١٥ المحرم ١٣٧٧ هـ
١٩٥٧/٨/١٨ م

سعيد الأفغاني

ابن الأنباري

حياته — مؤلفاته — فنه

حياته

ولد في ربيع الأول سنة ٥١٣ — وتوفي في ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة ٥٧٧ هـ

يعد عصر ابن الأنباري (المئة السادسة للهجرة) الذروة في ازدهار العلوم والآداب والتفنن في تدريسها والتأليف فيها ؛ بحيث لا نكاد نرى في العصور التي تلته — على غزارة التأليف والمؤلفين — إبداعاً يذكر أو عبقرية تلفت إليها النظر ، فاذا اعتبرنا المئة السابعة بدء عصور الانحطاط لم نكن إلى خطأ . وانتشار المدارس الرسمية العليا ذوات الاختصاصات المختلفة والتقاليد (الجامعية) المتوارثة كالمدرسة النظامية ببغداد ، سمة طبعت العصر في جميع الأقطار الاسلامية من الأندلس إلى الهند ؛ فأي مدينة تدخل من مدن هذه الحضارة الوارفة وتقصد إحدى مدارسها العليا تر طلبة من أقطار شتى فرادى وجماعات ، عاكفين على الدرس ، كل في اختصاصه ، قد كفاهم مؤونة التفكير في العيش ، أوقاف عظيمة دارة على المدرسة واساتذتها وطلابها وموظفيها وخدمتها ، ميزانيات وملاكات وشروط واقفين هي أشبه الأشياء بما نعهد اليوم في جامعاتنا [1] .

---

(١) بل كانت اوسع منها مدى بكثير ، الى حد جعل العالم يتفنن في علوم شتى لتتحقق فيه شروط عدة لواقفين مختلفين ؛ واذاً يستطيع ان يتمتع بأعظم نصيب من الرفاهية » واليك مثلا يعطيك صورة صادقة عن ذلك :

=

هذا النضج في العلم والتعليم والتأليف ، مع الرحلات الواسعة التي كانت من ألزم الرغبات لطلاب العلم ، جعل التأثير والتأثر بين المدارس والمذاهب والمؤلفات والعلماء والطلاب، من الأندلس إلى المشرق، عميقي الجذور إلى الحد الذي يحمل على الاعتقاد أن البيئات العلمية في تلك الأقطار المترامية كأنها صهرت في بوتقة واحدة أو صبت في قوالب متشابهة على أقل تقدير . والذي ينبغي ألا يغرب عن النظر دائماً أن هذا الترابط العلمي يقابله تفكك وانحلال وتمزق في الادارة والسياسة من اقصى المغرب إلى أقصى المشرق .

• • •

« الأنبار » بلدة على الضفة الشرقية للفرات ، على بعد عشر فراسخ (نحو ٦٥ كيلو متر) غربي بغداد ، « عامرة ، آهلة ، كثيرة النخيل والزروع الجيدة والثمار

= الوجيه ابن الدهان النحوي الضرير واسمه المبارك بن المبارك ، صحب مترجمنا ابن الانباري « ولازمه وأخذ جل ما عنده .. . تفقه على مذهب أبي حنيفة ، ويقال انه كان قبل ذلك حنبلياً ؛ ثم انتقل الى مذهب الشافعي لما تولى تدريس النحو بالمدرسة النظامية (التي) في شرط واقفها: ان يكون النحوي بها شافعياً !!

فقال فيه شاعر ظريف هو محمد بن احمد التكريتي المعروف بالمؤيد :

فمن مبلغ عني الوجيه رسالة	وان كان لا تجدي اليه الرسائل :
تمذهبت للنعمان بعد ابن حنبل	وذلك لما اعوزتك المآكل
وما اخترت رأي الشافعي تديناً	ولكنما تهوى الذي منه حاصل
وعما قليل أنت لاشك صائر	الى (مالك) فافطن لما أنا قائل

ــ انظر انباه الرواة ٣/٢٥٥

ولايخفى أن خازن النار اسمه (مالك) . وهو الذي اراد الشاعر الظريف بتوريته باسم الامام (مالك بن أنس) صاحب المذهب المالكي .

فترى أن الطموح الى تعداد المكاسب نقّل هذا النحوي في المذاهب المختلفة ، ومنها المذهب الشافعي الذي اشترطه واقف المدرسة النظامية في مدرس النحو .

الحسنة [١] » ، ولزمها هذا الاسم الفارسي « لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام [١] » ومن كثرة مخازن الحنطة والشعير فيها . والتاريخ يعرفها أول عاصمة لدولة بني العباس ، فقد اتخذها أول خلفائهم أبو العباس السفاح مقراً له بعد الحيرة وبقيت كذلك أيام المنصور حتى بنى بغداد فانتقل إليها [١] .

غادر ابن الأنباري بلده وهو صبي ، إلى بغداد طلباً للعلم ، ثم انتظم في مدرستها المشهورة « النظامية » ، يرد مواردها العذاب كثنات من أمثاله الغرباء ؛ حتى إذا شارك في فنون شتى ، لزم ثلاثة من أعلام زمانه كانوا أئمة في فنون ثلاثة :

١ — الامام ابا منصور سعيد بن محمد المعروف بابن الرزاز أستاذ الفقه الشافعي بالمدرسة النظامية ، ومن كبار أئمة بغداد فقهاً واصولاً [توفي سنة ٥٣٩ هـ] لازمه « حتى برع وحصل طرفاً صالحاً من الخلاف » [٢] .

٢ — ثم قرأ اللغة والادب على الامام العلم المشهور أبي منصور الجواليقي موهوب ابن احمد (المتوفى سنة ٥٣٩ هـ) « وبرع في الادب حتى صار شيخ وقته » [٢] ،

٣ — وقرأ النحو على الامام النقيب أبي السعادات هبة الله بن الشجري (٤٥٠ـ ٥٤٣ هـ) الذائع الصيت « حتى برع وصار من المشار اليهم في النحو » [٢] ، « ولم يكن ينتمي في النحو إلا اليه » [٣] .

انصرف ابن الانباري بعد تخرجه وبعد روايته الكثير من كتب الادب ، الى الى التعليم والتأليف ؛ فاشتغل معيداً في المدرسة النظامية لمادة فقه الشافعية على ما يظهر وأستاذ المادة — كما علمت آنفاً — شيخه ابن الرزاز ، وبقي على ذلك حتى صار مدرساً

---

(١) انظر (الانبار) في معجم البلدان لياقوت ، وكتاب البلدان لليعقوبي ووفيات الاعيان ١/ ٣٢٠ . هذا والانابير جمع الانبار ، ومفرد الانبار : نِبْر ، بكسر النون وسكون الباء .

(٢) بغية الوعاة ص ٣٠١ . ويريد الخلاف الفقهي وخاصة بين الحنفية والشافعية .

(٣) انباه الرواة ٢/ ١٧٠ ، انظر مقدمة كتاب (اصلاح ما تغلط فيه العامة) من مطبوعات المجمع العلمي بدمشق بتحقيق الاستاذ السيد عز الدين التنوخي .

فيها لعلم العربية ، وكانت هذه الحقبة من أخصب الحقب إنتاجاً في حياة ابن الانباري، اذ ألف فيها لكبار المشتغلين عليه كتاباً من أعظم الكتب في العربية وهو (الانصاف في مسائل الخلاف) ، كان يذكرها أبداً بالخير ، فها هو ذا في مقدمة كتابه الانصاف يقول : « وبعد فان جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء والمتفقهين المشتغلين عليّ بعلم العربية ، بالمدرسة النظامية عمر الله مبانيها ورحم بانيها .. الخ » .

خرج كتابه (الانصاف) على الناس فراج وكثر الانتفاع بـه ، وشغف الناس بهذا النمط من التأليف فعادوا عليه يقترحون تلخيص كتاب « في جدل الاعراب .. ليكون أول ما صنف لهذه الصنعة في قوانين الجدل والآداب .. » فأجابهم الى طلبتهم بهذه الرسالة وبرسالة بعدها هي (لمع الأدلة) ، الرسالتين اللتين بين يدي القارىء بعد قليل .

هذا ماعاد به وجوده في النظامية على العلم من خير .

والظاهر أن مزاج الشيخ لم يستطع الصبر طويلاً على قيد الوظيفة بالنظامية،فآثر الحرية ، وانقطع في منزله منفقاً وقته أثلاثاً في الاقراء والتأليف والعبادة ، وانتشرت مؤلفاته ، وكثر قصد الطلاب العلماء منزله للاستفادة ، راحلين اليه من شتى الاقطار . واستمر على ذلك حتى لبى دعاء ربه .

• • •

لاتسعفنا المصادر بأخبارعنه شافية، وخليق بمن أصبح قبلة الانظار في أساتذة النظامية يرحل اليه العلماء من جميع الاقطار ، ومن تخاطفت الطلاب والادباء تصانيفه حتى ذاعت كل مذاع ، ان يكون له تاريخ حافل بالمستطاب من الاخبار . ومع هذا فالشكر لله ان عرفنا من هذه الاسطر التي ترجموه بها نمط عيشه وملبسه،ومورد رزقه ، ثم أخلاقه وايمانه بالله واخلاصه للعلم واكباره له الا كبار المنقطع النظير حتى كان منه في عز دونه عز الملوك :

مال الى العزلة والزهد في الدنيا وفي مجالسة اهلها ، وانقطع في « رباط له بشرقي بغدادفي الخاتونية الخارجة»[١] فلايخرج الا يوم الجمعة ، كان لايسرج في بيته الذي فرشه فرشاً خشناً كملبسه الذي أجمعوا على خشونته أيضاً ، حياته جد محض « لا يعتريه تصنع ولا يعرف السرور ولا احوال العالم ، وكان له من أبيه داريسكنها ودار وحانوت مقدار اجرتها نصف دينار في الشهر ، يقنع به ويشتري منه ورقاً ... وكان لايوقد عليه ضوء ، وتحته حصير قصب ، وعليه ثوب وعمامة من قطن يلبسهما يوم الجمعة .. ويلبس في بيته ثوباً خلقاً »[٢] .

هذا كل ما عرفنا من تراجمهم لمن «صار شيخ العراق في الادب غير مدافع »[٢] ، وأظنه كافياً في رسم صورة قريبة من التمام بخطوط قليلة . لكن الصورة تتم – بعد أن عرفنا نفقته في بيته وعيشته تلك الخشنة الابية – بان نعرف ما يأتي :

لم يكن اعتزاله في بيته إلا عاملاً بعيد الاثر جداً في ذيوع صيته ورغبة عظماء الناس في مرضاته ، فقد أجمع مترجموه على تودد الخليفة المستضيء بالله[٣] اليه ،وابتغائه بره ، فـ « سيّر إليه (٥٠٠) دينار ، فردّها ، فقالوا له : « اجعلها لولدك » فقال: إن كنت خلقته فأنا أرزقه !! »[٤] .

رحم الله ابن الانباري فلم يكن يقدر الدنيا وأهلها فوق قدرها وقدرهم،ولقداعز العلم والدين فأعزه الله حتى على الملوك[٥] .

---

(١) انباه الرواة ٢/١٧٠

(٢) طبقات الشافعية ٤/٢٤٨ ، وشذرات الذهب ٤/٢٥٨

(٣) ابو محمد الحسن ابن الخليفة المستنجد بالله العباسي ، المستضيء بالله الثالث والثلاثون من خلفاء بني العباس امتدت خلافته من سنة (٥٦٦ – ٥٧٥) هـ ، حسن السيرة في الجملة ، نادى برفع المكوس ورد المظالم

(٤) طبقات الشافعية ٤/٢٤٨ ، وشذرات الذهب ٤/٢٥٨

(٥) ولولا أنه لا هادي لمن اضله الله لا شرت أن يقرأ سيرة ابن الانباري هذه،عبيدالدراهم ممن كانوا ينتسبون الى العلم والدين ثم تهافتوا على المال والمناصب في دناءة ووضاعة كلبيتين ، راكبين اليها الكذب والنفاق وسوء الائتمان وغش الجماهير ، وتدنيس العلم وتغيير الدين عشرين مرة في النهار .

ستجد أيها القاريء الكريم حينما أجلت بصرك في مصادر ترجمته ، هذه الصفات التي يجوز لك – بناء على ما مر بك – أن تتخيل تحت كل منها قصة لا تقل عن قصة الخليفة المستضيء روعة وإكباراً وموعظة ونبلاً :

« صاحب التصانيف المفيدة ، وله الورع المتين ، والصلاح ، والزهد ... لم أر في العباد المنقطعين أقوى منه في طريقه ولا أصدق منه » (١)، « النحوي المتفنن ، الزاهد الورع ... كان إماماً ثقة ، صدوقاً ، فقيهاً، مناظراً ، غزير العلم، ورعاً، زاهداً ، عابداً، تقياً ، عفيفاً ، لا يقبل من احد شيئاً ، خشن العيش والمأكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء » (٢) ،

« أقرأ الناس على طريقة سديدة ، وسيرة جميلة من الورع ، والمجاهدة ، والتقلل ، والنسك ، وترك الدنيا ومحاسنة أهلها (٣) ، « اشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء .. وكتبه كلها نافعة ، وكان نفسه مباركاً ، ما قرأ عليه أحد إلا تميز ... ولم يزل على سيرة حميدة » (٤) .

ذكروا أن له شعراً ، فروى له ابن شاكر الكتبي هذه المقطوعة :

العلم أوفى حلية ولباس والعقل أوفى جنة الأكياس
كن طالباً للعلم تحي وإنما جهل الفتى كالموت في الأرماس
وصن العلوم عن المطامع كلها لترى بأن العز عز الياس
والعلم ثوب والعفاف طرازه ومطامع الانسان كالأدناس
والعلم نور يهتدى بضيائه وبه يسود الناس فوق الناس (٥)

ثم أورد له القفطي هاتين المقطوعتين (٣) :

---

(١) طبقات الشافعية ٤/٢٤٨

(٢) بغية الوعاة ص ٣٠١ ؛

(٣) انباه الرواة ٢/١٧٠،١٧١ .

(٤) وفيات الاعيان ٢/٣٢٠ وقد لقي ابن خلكان جماعةمن تلاميذه العلماء .

(٥) فوات الوفيات ١/٥٤٧

١- تدرع بجلبـاب القنـاعة واليـاس — وصنه عن الأطماع في أكرم الناس
وكن راضيـاً بالله تحيـا منعما — وتنجو من الضراء والبؤس والبـاس
فـلا تنس ما أوصيتـه من وصيـة — أخيّ ، وأي الناس من ليس بالناسي
٢- دع الفؤاد بمـا فيه من الحرق — ليس التصوف بالتلبيس والخرق
بل التصوف صفو القلب من كدر — ورؤيـة الصفو فيـه أعظم الحرق
وصبر نفس على أدنى مطامعهـا — وعن مطامعهـا في الخلق بالخلق
وترك دعوى بمعنى فيـه حققه — فكيف دعوى بلا معنى ولا خلق

ورحمه الله ، لقد عاش حياته كذلك ، ولئن لم يعجبنا هـذا شعراً لشبهه بشعر العلماء ، إن صدقه ليبلغ شغاف قلوبنا .

وذكر له السيوطي قطعة هي بالشعر ألصق مما تقدم :

إذا ذكرتك كاد الشوق يقتلني — وأرقتني أحزان وأوجـاعُ
وصـار كلي قلوباً فيك دامية — للسقم فيهـا وللآلام إسراع
فـان نطقت فكلي فيك ألسنة — وإن سمعت فكلي فيك أسماع (١)

. . .

أسلم روحه إلى خالقها ليلة الجمعة ٩ شعبان سنة ٥٧٧ بعـد أربع وستين سنة من القراءة والاقراء والتأليف والعبادة ، ودفن يوم الجمعة بباب (أبرز) بتربة الشيخ أبي اسحاق الشيرازي ببغداد ؛ رحمه الله (٢) .

مؤلفاته

انقطع ابن الأنباري للاقراء والتأليف معظم سني حياته ، وقد ذكروا أن له مئة وثلاثين « مصنفاً في اللغة والأصول ، والزهد ؛ وأكثرها في فنون العربية »(٣) ، وقد

---

(١) بغية الوعاة ص ٣٠٢

(٢) انباه الرواة ، وفيات الاعيان ، بغية الوعاة : الصفحات السابقات .

(٣) شذرات الذهب ٤/٢٥٨

استطعنا أن نجمع من أسمائها ما نيف على السبعين ، معتمدين على مصادر عديدة [١]، وإليك عناوينها مرتبة على الحروف :

١ — الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار
٢ — أخف الأوزان [٢]
٣ — أسرار العربية
٤ — الأسمى في شرح الأسما [٣]
٥ — أصول الفصول في التصوف
٦ — الأضداد
٧ — الاغراب في جدل الاعراب
٨ — الألفاظ الجارية على لسان الجارية
٩ — الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
١٠ — بداية الهداية
١١ — البلغة في أساليب اللغة
١٢ — البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث
١٣ — البيان في جمع أفعل أخف الأوزان [٤]
١٤ — تاريخ الأنبار

---

(١) وفيات الاعيان ، طبقات الشافعية ، انباه الرواة للقفطي ، بغية الوعاة، المزهر ، كشف الظنون ، مخطوطة الاسكوريال من كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف ـ رقم ١٢٠ من ص ٦ـ٨) مؤرخة سنة ٦٠٩ ، وطبعة ليدن من الكتاب نفسه ص 96 فما بعد، الوافي بالوفيات، قاموس الاعلام ، وغيرها

(٢) انظر « البيان في جمع أفعل » الآتي بعد

(٣) في الوافي بالوفيات : « الاسنى في شرح اسماء الله الحسنى » . وفي كشف الظنون : الاسماء في شرح الأسماء

(٤) كذا في اكثر المصادر ، وبعضها يجعل (أخف الاوزان) كالكتاب المستقل .

١٥ – تصرفات « لو »

١٦ – تفسير غريب المقامات الحريرية

١٧ – التفريد في كلمة التوحيد

١٨ – التنقيح في مسلك الترجيح (١) [في الخلاف] (٢)

١٩ – جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى « أحل لكم ليلة الصيام »

٢٠ – الجمل في علم الجدل

٢١ – الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة .

٢٢ – الحضّ على تعلم العربية

٢٣ – حلية العربية

٢٤ – حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود

٢٥ – حواشي الايضاح

٢٦ – الداعي إلى الاسلام في علم الكلام

٢٧ – ديوان اللغة

٢٨ – رتبة الانسانية في المسائل الخراسانية

٢٩ – الزهرة في اللغة

٣٠ – زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء (٣)

٣١ – شرح الحماسة

٣٢ – » ديوان المتنبي

---

(٢) كذا في (بغية الوعاة) و (الوافي بالوفيات) وفي بعض المصادر « مسلك التنقيح في مسألة الترجيح » ، وفي بعضها : « التنقيح في مسألة الترجيح » وهو تصحيف

(٢) زيادة من كشف الظنون

(٣) في بغية الوعاة وغيرها : رتبة ... فآثرنا ما في « الوافي بالوفيات » وما في كشف الظنون » الذي أدرجه في حرف الزاي ثم قال : مختصر أوله : « الحمد لله مولي النعم والآلاء ».

٣٣ — شرح السبع الطوال

٣٤ — » المقبوض في العروض

٣٥ — » مقصورة ابن دريد

٣٦ — شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل

٣٧ — عقود الاعراب

٣٨ — عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء[1]

٣٩ — غريب إعراب القرآن

٤٠ — الفائق في أسماء المائق

٤١ — الفصول في معرفة الأصول

[في النحو . ذكر فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه]

٤٢ — فعلت وأفعلت

٤٣ — قبسة الأديب في أسماء الذيب

٤٤ — » الطالب في شرح خطبة (أدب الكاتب)

٤٥ — كتاب الألف واللام

٤٦ — » حيص بيص

٤٧ — » في (يعفون)

٤٨ — » كلا وكلتا

٤٩ — » كيف

---

(١) أهمله جميع كتب التراجم التي اطلعت عليها ، وذكره صاحب (قاموس الاعلام) محيلا على (بغية الوعاة) و (وفيات الاعيان) و (فوات الوفيات) ؛ وهو ليس فيها جميعاً . ثم رأيت صاحب (كشف الظنون) ذكره وقال ان اوله : «الحمد لله على توالي الآلاء . . الخ»

٥٠ – » لو [١]

٥١ – » ما [١]

٥٢ – اللباب المختصر [٢]

٥٣ – لمع الأدلة [٣]

٥٤ – اللمعة في صنعة الشعر

٥٥ – المرتجل في إبطال تعريف (الجمل)

٥٦ – مسألة دخول الشرط على الشرط

٥٧ – المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر

٥٨ – المقبوض في [علم] [٤] العروض

٥٩ – مقترح السائل في (ويل امه)

٦٠ – منثور العقود في تجريد الحدود

٦١ – منثور الفوائد

٦٢ – الموجز في القوافي

٦٣ – ميزان العربية

٦٤ – نجدة السؤال في عمدة السؤال

٦٥ – نزهة الالباء في طبقات الادباء

٦٦ – نسمة العبير في التعبير

٦٧ – نغبة الوارد [٥]

---

(١) زيادة عن (الوافي بالوفيات) .

(٢) في (بغية الوعاة) و (الوافي بالوفيات) : « اللباب ، المختصر » كأنهما كتابان .

(٣) في كشف الظنون : « لمة الادلة » وهو سهو .

(٤) زيادة من (الوافي الوفيات » .

(٥) يذكر في بعض المصادر خطأ باسم : بغية الوارد .

٦٨ — نقد الوقت
٦٩ — نكت المجالس في الوعظ
٧٠ — النوادر
٧١ — النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح
٧٢ — الوجيز في التصريف
٧٣ — هداية الذاهب في معرفة المذاهب

فن ابن الانباري

لئن شحت عن ابن الانباري الاخبار ، لقد جادت بالتعريف به الآثار ؛ فقد تفرد بابتكاره في فن التأليف ، حتى ليستأثر بطابع خاص بين هذه الكثرة الكاثرة من المؤلفين في علوم العربية ؛ وان الذي ألف أسلوبه في تأليفه وتوليده ولمس أستاذيته في تنسيقه وعرضه، ليميز كلامه من كلام غيره على أيسر سبيل مهما حاولت أن تخفيه بين عشرات الاساليب في مختلف الاعصار .

طبع لابن الانباري من مصنفاته التي جاوزت المئة ثلاثة كتب :

١ ـ «نزهة الالباء في طبقات الادباء» ترجم فيه النحاة والادباء .
صغير الحجم ولكنه «جمع فيه المتقدمين والمتأخرين»[١] وكأنه اختصار وتركيز لطالب أو لاستاذ يريد جمع مكتبة في كتاب ، مع صفاء الاسلوب وتحقيق الاخبار وسرعة الادراك لخصائص الرجال المميزة .

٢ ـ «أسرار العربية» عرفه هو في المقدمة بقوله :

«وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، وصححت ماذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل ، واوضحت فساد ماعداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله الى الدليل ، وأعفيته من الاسهاب والتطويل ، وسهلته على المتعلم غاية التسهيل»

والكتاب مختصر مركز في النحو ، خدم به الطلاب المتوسطين ، ويغلب عليه الاسلوب الجدلي الخالي من الفضول ، وصدق ابن خلكان حين وصفه بقوله : «سهل المأخذ كثير الفائدة»[١]

٣ ـ «الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»[٢]

---

(١) وفيات الاعيان ٢/٣٢٠ . طبع (نزهة الالباء) بمصر سنة ١٢٩٤ هـ
اما «أسرار العربية» فقد طبع بمطبعة (بريل) بليدن سنة ١٨٨٦ م = ١٣٠٣ هـ .

(٢) طبع بمطبعة (بريل) في ليدن سنة ١٩١٣ م طبعة جيدة مخدومة بالفهارس والحواشي المختلفة مع دراسة بالالمانية . ثم طبع في مطبعة الاستقامة بمصر سنة (١٩٤٥) م طبعة أولى ثم طبعة ثانية .

هذا أعلى كتبه المطبوعة درجة وانفسها فائدة ، وفيه يتجلى أسلوبه كاملا بجميع سماته . عرض فيه ا (١٢١) مسألة من مسائل الخلاف بين المدرستين ، فبسطها بسطاً شافياً . وخطته بعد ذكر الموضوع ان يسير به مراحل أربعاً تشبه مراحل الدعوى في المحاكم :

١ ـ سرد دعوى الكوفيين فيه ثم دعوى البصريين، وبذلك تحدد جوانب الموضوع كله .

٢ ـ الادلاء بالبينات : فيبدأ بحجج الكوفيين يعرضها بوضوح ، ثم يعقبها بحجج البصريين كذلك .

٣ ـ الردود : يعرض في هذه المرحلة لردود كل فريق على حجج الفريق الآخر وأغلب مايطّرد ذلك للبصريين .

٤ ـ الحكم : لكن هذه المرحلة لاتطرد في كل المسائل ، فكأن ابن الانباري يكتفي بايراد ردود البصريين على حجج الاولين فتكون هذه الردود حكمه هو نفسه في المسألة المعروضة . على أنه نصر مذهب الكوفيين في مسائل قليلة .

وذكر في مقدمته توخيه الانصاف في العرض والحكم فقال : «وذكرت من مذهب كل فريق ، مااعتمد عليه اهل التحقيق ؛ واعتمدت في النصرة ، على ماأذهب اليه اليه من مذهب اهل الكوفة والبصرة ، على سبيل الانصاف ، لاالتعصب والاسراف »

والكتاب جافل بقواعد أصولية عامة غير المسائل الكثيرة التي يسوق اليها الاستطراد ، أما الشواهد وكثرتها فحدث عنها ولاحرج ، إذ هي عمدة كل فريق في نصر مايذهب اليه .

لقد قررت دراسة هذا الكتاب وتدريسه في شهادة علوم اللغة العربية في كلية الآداب منذ سنة ١٩٤٨ ، وأنا أشهد اني والطلاب كنا ننتظر بشوق موعده الاسبوعي، لأنّا لم نكن نشعر اننا في درس نحو بل في قاعة محكمة جلس فيها المتحاكمان ومحاموهما، نستمع الى المدعي وبينته ثم الى المدعى عليه وبينته ، ثم الى دفع كلٍ حجة خصمه؛ فلا

يكاد ينتهي المجلس الا وقد خرج النظارة بالحكم مطمئنين احياناً ومترددين احياناً ، قد علقوا على بعض الحجج بما يوهنها او يقويها ، وعرضو للحكم احياناً بما يؤيده اويشكك فيه ، وقد امتلأت حقايبهم من قواعد اصولية عامة اتفق على رعايتها الطرفان ، فاذاأخل ببعضها تعرض المخل لحساب غير يسير .

• • •

وبعد ، ماهذا الابتكار الذي قلنا لِمَ فن ابن الانباري في التأليف يتسم به ؟

نحن نعرف أن التطلع الى ان يكون للعربية علوم وقواعد واصول على مثل ماللشريعة (١) . امنية داعبت همم الكثير من العلماء منذ المائة الثانية للهجرة ، فمحاكاة اهل الادب اهلَ الحديث في فن الرواية والعناية بالسند معروفة . وكذلك تقليدهم مدرسة الرأي في الفقه في تعليل الاحكام حدتهم على ان يجدوا لأحكام العربية عللا تشبه تلك من جهة ، وتشبه من جهة ثانية علل المتكلمين الذين اعتمدوا العقل والمنطق سلاحين في دعوتهم الى فلسفة العقيدة ؛ فكان للنحاة احتجاج بقواعد تشبه ما للمحدثين ، وقياس وعلل يشبهان ما للفقهاء والمتكلمين ، ثم عنوا بمسائل الخلاف عناية الفقهاء بخلافهم . وكان من الطبيعي ان تكون خطا النحاة متأخرة في الزمن ، ومقلدة غير مبدعة ، ثم متعثرة غير ماضية ولا حاسمة ، وذلك للفارق العظيم بين طبيعة علوم الشريعة وطبيعة علوم اللغة .

ولم يكن لنا الا محاولات جزئية في مسائل قام بها نوابغ أقوياء كالفارسي وابن جني ، لكن احداً لم يحاول وضع تصميم لاحداث فن أصولي في اللغة كما فعل اهل الشرع . . حتى جاء ابن الانباري .

أصول الفقه تبينت مسائله منذ وضع محمد بن الحسن الشيباني كتبه (المبسوط ، السير ، الزيادات ، الجامع الكبير ، الآثار) ووضع الشافعي (الرسالة) ، فكان النحاة يحاولون

---

(١) انظر اثر العلوم الدينيه في علوم العربية في كتابي (في اصول النحو) ص ٩٠ طبعة ثانية (مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧) .

ترسم خطاهما على ضوء هذه الكتب وامثالها ، وعرف المتأخرون خطا متقدميهم ولم يستطيعوا تقدماً يذكر، حتى إن ابن جني أظفرنا بنص أرخ فيه هذا الاخفاق من حيث لا يريد حين قال :

« وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله ينتزع اصحابنا منها العلل لانهم يجدونها منثورة في اثناء كلامه فيجمع بعضها الى بعض بالملاطفة والرفق »[(١)] .

استمر هذا التطلع وتلك الحسرة طوال المئة الرابعة والمئة الخامسة ، فلما جاء ابن الانباري اهتدى الى الفكرة، ونازعته نزاعاً شديداً إذ كانت كل المؤهلات تجمعت فيه فقام بها وحده ، وسجل في تاريخ العربية أوليات ثلاثاً حين أسس الفنون الثلاثة الآتية لأول مرة :

١ — (فن جدل الاعراب)، وضع له كتاب (الاغراب في جدل الاعراب) الذي ننشره اليوم ، فقد قال في مقدمته — وحق ما قال — :

« وبعد فان جماعة من الاصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) تلخيص كتاب في « جدل الاعراب » معرى عن الاسهاب ، مجرد عن الاطناب **ليكون أول ما صنف لهذه الصنعة في قوانين الجدل والآداب** ليسلكوا به المجادلة عند والمناظرة . . . . فأجبتهم الخ »

ولم يكن للعربية في هذا الفن قبل كتاب ابن الانباري كتاب .

٢ — فن (الخلاف) كانت مسائله مبعثرة ، بل كانت متعلقات المسألة الواحدة مشتتة في كتب البصريين والكوفيين ، وألف غير واحد في الخلاف، لكن أكثر هذه الكتب ردود جزئية وأول من بدأ بذلك ثعلب[(٢)] فلما ألف ابن الانباري كتابه (الانصاف) صار لهذا الفن كتاب مسجل يسعف الدارسين لأول مرة بما يريدون . وقد كان هو معتزاً — وله الحق — وهو يشير الى هذه الأولية مؤرخاً بقوله في مقدمة الانصاف :

---

(١) الخصائص ١ / ١٦٣ .

(٢) انظر كتابي (في اصول النحو) ص ٢١٤ (طبعة ثانية) .

« وبعد فان جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتفقهين المشتغلين علي . . . سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، **ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب ، وألف على هذا الاسلوب ؛ لانه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولاألف عليه أحد من الخلف .** »(١) .

وبذلك تحققت للنحو أمنية طالما تطلع اليها الكثيرون منذ المئة الثانية .

٣ — فن أصول للنحو ، على نسق فن الاصول للفقه ، وقد وضع له كتاب (لمع الأدلة) الرسالة الثانية التي تحظى بالنشر لأول مرة مع كتاب (الاغراب في جدل الاعراب) .

. . .

هذه أولية تاريخية في فنون ثلاثة في العربية ، لاينازع ابن الأنباري فيها منازع ، بل لم ينسج بعده على منواله أحد نعلمه مدة أربعمائة سنة ، حتى جاء السيوطي فألف كتابه (الاقتراح) في علم أصول النحو ، فادعى في مقدمته أنه كتاب « لم تسمح قريحة بمثاله . . في علم لم أسبق الى ترتيبه .. كأصول الفقه بالنسبة الى الفقه ... ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه »

وما بأس في أن يؤلف السيوطي في هذا الموضوع أيضاً ، ولكن دعوى الاولية هو الغريب ، وقد احتاط السيوطي فقال بعد ذلك : « ثم بعد تمامه رأيت الكمال ابن الأنباري قال في كتابه (نزهة الألباء) : « . . . والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو . . . » فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما فاذا هما لطيفان جداً ، واذا في كتابي هذا من القواعد ما لم يسبق

---

(١) ص ٣

اليه احد .. فاما الذي في (اصول النحو) فانه في كراستين صغيرتين سماه (لمع الادلة) ورتبه على ثلاثين فصلا : الاول .. الخ (ثم سرد الفصول الثلاثين) ، وأما الذي في جدل النحو فانه في كراسة لطيفة سماه : (الاغراب في جدل الاعراب) ورتبه على اثني عشر فصلا : الاول .. الخ

وسوف يدهش القارىء اذا علم ان اكثر فصول (لمع الأدلة) في الاصول مدرج ببعض اختصار يسير في كتاب السيوطي (الاقتراح) البالغ مئة صفحة ، وانه نقل فيه كثيراً عن كتب ابن الانباري الثلاثة : الانصاف ، والاغراب ، ولمع الادلة ؛ بل نقل عن ابن الانباري أيضاً في كتابه الآخر (المزهر)، فمن الغريب جدا ان يدرج الكتابين في كتابه ثم يبقي أول المقدمة التي كان فيها دعوى الاولية على حالها التي رآها القارىء بعد أن أقر السيوطي بأنه في كتابه عيال على ابن الأنباري . وقد انتفعت أنا شخصياً — كما سترى — من كتاب (الاقتراح)، اذ كان لي في مقابلة النصوص كالنسخة الثانوية لكتابي ابن الانباري (الاغراب) و (لمع الأدلة) !

هذه كلمة للحق والتاريخ لابد من ذكرها — بعد أن ادعى السيوطي ما ادعى — وضعاً للأمور في نصابها .

• • •

عرفت التواليف النحوية من بعد سيبويه حتى يومنا هذا بيبس الأسلوب وجفاف العرض ، واملال القارئ ، لكن ابن الانباري — والحق يقال — (أدّب) النحو وأضفى على أسلوب عرضه من المائية والتندية ماجيه الى المطالع فأبعد عنه السأم، وليس بقليل أن تعرض مايشبه الارقام والقضايا المنطقية عرضاً جذاباً .

انني اذا اردت التعبير عن أسلوب ابن الانباري بكلمة جامعة ، لم أجد أصدق من قولي: (أسلوب رياضي جميل) .

أما الجمال فشيء يتذوق ولايعرّف ، لكنني أشير عليك بأن تقرأ منه صفحة ثم تقرأ في موضوعها صفحة اخرى من أي عصر شئت مع وجود بلغاء كثيرين ألفوا في النحو ، انك لن تجد في طراوة اسلوبه وسهولته اسلوباً لعالم آخر حتى ولا لابن جني

وأما (الرياضية) في اسلوبه فسمة بارزة تنادي على نفسها في هاتين الرسالتين اللتين ستقرؤهما ، وفي (الانصاف) وفي (اسرار العربية) وحتى في (نزهة الألباء) حيث التراجم مركزة منسقة لافضول فيها ولا التواء .

وانظر على سبيل المثال في (اسرار العربية) كلامه عن (كيف : اسم أو فعل او حرف ص ٨)[١] كيف حصر الاحتمالات الممكنة ، ثم عرض لها واحداً واحداً بما يدفعها بالحجة المقنعة المسلمة ، حتى اذا لم يبق الا الاحتمال الاخير ختم كلامه بقوله:

«واذا بطل أن يكون فعلا او حرفاً وجب ان يكون اسما»

ارجع النظر في هذه الصفحة فستجد قوالب منطقية سليمة سلسة ، ثم أحكاماً مسلمة يستند إليها في الدفع ، كل ذلك في اسلوب سهل لاتستطيع حذف حرف منه ولا تغييراً ما من تقديم أو تأخير ، كأنه وضعك إزاء معادلات رياضية محكمة .

ولابأس في ان تنظر مسألة اخرى في الكتاب نفسه (من باب عسى ص ٥٤)

---

(١) نذكر على سبيل المثال ثاني الوجهين اللذين أوردهما وعلى القارىء ان يرجع للمسألة كاملة ، قال :

«والوجه الثاني انا نقول : لاتخلو (كيف) من أن تكون اسماً أوفعلا او حرفاً، فبطل ان يقال : (هي حرف) لان الحرف لايفيد مع كلمة واحدة ، و(كيف) تفيد مع كلمة واحدة ، ألا ترى أنك تقول : (كيف زيد؟) فيكون كلاماً مفيداً ؟... فبطل ان يكون حرفاً . وبطل ايضاً ان يكون فعلا ، لانه لايخلو اما ان يكون فعلا ماضياً او مضارعاً او امراً: بطل ان يكون فعلاماضياً لأن امثلة الفعل الماضي لاتخلو اما ان تكون على مثل (فعل) كـ (ضرب) ، أو (فعل) كـ (مكث) ، او فعل كـ (سمع وعلم) ؛ و (كيف) على وزن (فعل) فبطل ان يكون فعلا ماضيا ؛ وبطل ان تكون فعلا مضارعاً لان الفعل المضارع ما كانت في أوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء ، و (كيف) ليس في أوله احدى الزوائد فبطل ان يكون فعلا مضارعاً ؛ وبطل ان يكون امراً لانه يفيد الاستفهام . وفعل الامر لايفيد الاستفهام فبطل ان يكون امراً ؛ واذا بطل ان يكون فعلا ماضياً اومضارعاً او امراً بطل ان يكون فعلا. والذي يدل على انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك: (كيف تفعل كذا) ، ولوكان فعلا لمادخل على الفعل لأن الفعل لايدخل على الفعل : واذا بطل ان يكون فعلا اوحرفاً وجب أن تكون اسماً . »

في لزوم (أن) لـ (عسى) وعدم لزومها في (كاد)[١] فستجد في ذلك غوصاً وعمقاً ، وتجد إزاء ذلك فهماً حصيفاً لأمور اللغة كما تجد تعليلا وفلسفة مقنعتين لصوابها وجمالها معاً .

لايؤلف ابن الانباري في موضوع مطروق ، ثم اذا عرض للمسائل المطروقة ابتكر لها تنسيقاً جديداً ونظرة عميقة شاملة ثم وضع تصميم البناء الذي تخيله ثم صبه في قالب بديع لاتجد له نظيراً فيما سبق .

الابتكار والابداع في التأليف ثم التبسيط والسهولة في العرض ، ثم الاحكام يسدده عقل رياضي ، ويصبه ذوق رفيع في اسلوب طلي جميل ؛ هـذه سمات فن ابن الانباري .

---

(١) بعد ان انتهى من تقرير أن (عسى) تحمل على (كاد) فتحذف (أن) معها احياناً، و(كاد) تحمل على (عسى) فتذكر مع (أن) أحياناً قال :

« فان قيل : ولم كان الاختيار مع (كاد) حذف (ان) وهي كـ (عسى) في المقاربة ؟ قيل : هما وان اشتركا في الدلالة على المقاربة ، الا ان (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال، و(عسى) أذهب في الاستقبال ؛ الا ترى أنك لوقلت : (كاد زيديذهب بعد عام) لم يجز، لان (كاد) توجب ان يكون الفعل شديد القرب من الحال ، ولوقلت (عسى الله ان يدخلني الجنة برحمته) لكان جائزاً وان لم يكن شديد القرب من الحال، فلما كانت (كاد) ابلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال ، ولما كانت(عسى) أذهب في الاستقبال اتي معها بـ(أن) التي هي علم الاستقبال. »

الإغراب في جَدل الإعراب

تأليف

ابي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ ﻫ

مقدمة النشر :

تيسر لي الاطلاع على ثلاث نسخ من كتاب (الاغراب في جدل الاعراب) ، اقدمها نسخة (استانبول) كتبت في المئة السابعة للهجرة ، ويليها نسخة (الاسكوريال) كتبت في المئة الثامنة ، وثالثها - وهي الام - نسخة (باريس) كتبت في المئة التاسعة. وهذه النسخ الثلاث تؤلف زمرة (أ) ؛ وهناك مصدران هامان (زمرة ب) أفادا في المقابلة هما : (المزهر) و (الاقتراح) وكلاهما للسيوطي الذي نقل اليهما من كتابنا هذا فصولا عدة ، مختصراً حيناً ومتصرفاً تصرفاً يسيرا حيناً آخر . واليك بعض بيان عن هذه المصادر :

أ : ١ - نسخة استانبول

[مكتبة عاطف رقم ١/٢٤٢٩]

وهذه اطلعت عليها من فلم في قسم المخطوطات بجامعة الدول العربية[١] .

في ثمان عشرة ورقة بحجم صغير ، خطها مشرقي جميل مشكول ، أما ناسخها فالظاهر انه عامي إذ خطأ الشكل فيها كثير ، وخطأ اللغة الذي فيه لا يكاد يقع فيه مبتدىء ، انظر مثلا قوله : « ببعض الألفاظ الاستفهام » ، فهي أحفل النسخ الثلاث بالخطأ ، كتبت سنة ٦٢٢ هـ[١] .

٢ - نسخة (الأسكوريال) رقم ٧٧٢

أخذت صورة مكبرة عن فلم لهذه النسخة في قسم المخطوطات في جامعة الدول العربية[١] . والنسخة في ثماني اوراق تتراوح اسطر الصفحة الكاملة بين ١٧ - ٢٠ سطراً ، وفي السطر ما بين ٩ - ١٢ كلمة ، خطها مشرقي عادي ، والتنقيط يهمل في كثير من كلماتها ، واكثر ذلك في احرف المضارعة بحيث يحار القارىء بين ان يقرأ الحرف تاء أو ياء أو نونا . اما الهمزات فيطرد اهمالها من اول الرسالة الى آخرها .

---

(١) اشير اليها بسطرين صغيرين في (فهرس المخطوطات المصورة) ص ٣٧٨ عمل الاستاذ فؤاد سيد .

فلا تنتظر ان تكتحل عينك بواحدة ولو على سبيل الشذوذ ؛ بل انه ليكتب (الاسئلة)هكذا : (الاسولة) . هذا وعلى بعض الهوامش تصحيح لبعض الاخطاء.

وغني عن البيان ان الترقيم لا أثر له في الرسالة ، بل ان عناوين الفصول تضيع في غيرها فكأن الرسالة كلها جملة واحدة .

اما ناسخها وتاريخ نسخها فقد وضحا في خاتمتها الآتية :

« فرغ من تعليقه العبد الفقير الى الله المحتاج عفوه وغفرانه محمد بن عبد الملك ابن عساكر البعلبكي الشافعي في ليلة عيد رمضان ليلة الاحد سنة عشر وسبعمائة . »

٣ — نسخة باريس وهي (الأم)

في المكتبة الوطنية بباريس مجموعة رقمها (١٠١٣) كتبها ابن الشحنة (الحسين ابن محمد) ، مؤلفة من ست رسائل . ورقها مختلف وعدة اوراقها (٢٠٣) بطول (١٨ ½ س.م) وعرض (١٤ س.م) ، وأسطر صفحاتها تتراوح بين ١٠ ــ ١٢ سطرا . وعلى المجموعة اسم (محمد القادري الشافعي) ، وتحته : « آل الى نوبة الحقير محمد ابو الوفا الكواكبي عفي عنهما . » واليك بيان الرسائل الست والتواريخ المثبتة على بعضها :

١ — الاولى لم تتم ، أولها كراسة من شرح شمس الدين القاياتي على كتاب (المنهاج) للنووي . ثم اوراق بيض ليس في آخرها تاريخ بطبيعة الحال .

٢ — الثانية تنتهي بالورقة $\frac{١٩}{٢}$ حيث تقرأ : فرغ من نسخها في ثامن صفر سنة (٨٧٨) الحسين بن محمد ابن الشحنة الشافعي .

٣ — الثالثة تنتهي بالورقة $\frac{٩٨}{١}$ بهذا الكلام : فرغ من نسخها في ثالث عشر جمادى الاولى سنة (٨٧٨) بالقاهرة . وخطها خط ما قبلها الا انه لا ذكر للناسخ وليس في اولها عنوان .

٤ — الرابعة : رسالتنا (الاغراب في جدل الاعراب) (١) لابن الانباري ، تنتهي بالورقة

---

(١) انظر ; Catalogue des manuscrits arabes de la bibliothè-que national à Paris المطبوع بين سنتي (١٨٨٣ — ١٨٩٥)

والطريف ان مفهرسه المستشرق المشهور البارون دوسلان قرأ (الاعراب) بفتح الهمزة وترجمها الى الفرنسية بـ (عرب الصحراء) وكان عنوان الكتاب عنده :

La nouveauté , traitant de la manière de raisonner des Arabes du désert

وترجمتها الحرفية « الطريف في اسلوب المحاكمة لعرب الصحراء » !!! وماشاء الله كان .

$\frac{١٠٩}{١}$ وخطها خط ماقبلها ، ولم يذكر ابن الشحنة اسمه ولاتاريخ فراغه منها .

٥ — الخامسة : (القواعد الثلاثون)للقرافي تنتهي بالورقة $\frac{١٢١}{٢}$ بقوله : « علقه لنفسه الفقير الى الله تعالى الحسين ابن الشحنة الشافعي غفر الله له ولوالديه والمسلمين،وذلك في يوم الاثنين رابع عشرين جمادى الآخرة سنة ثمان وسبعين وثمانمائة .

٦ — السادسة ، التهذيب في المنطق من مصنفات مولانا سعدالدين التفتازاني ،تبدأ بالورقة ١٢٢ وتنتهي بالورقةالاخيرةمن المجموعة $\frac{٢٠٣}{٢}$ حيث تقرأ هذه الخاتمة :

اللهم اختم لنا بالخير واجعل خاتمتنا على الخير وكان الفراغ من تعليق هذا الكتاب في يوم الاثنين خامس عشري ذي الحجة سنة ٨٧٨(١) على يد مالكه احوج الخلق الى عفو الحق الحسين بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الشحنة الشافعي غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم ونور قلوبهم وقبورهم . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

• • •

آل الشحنة اسرة حلبية مجيدة ، عرف منها اعلام في العلم والقضاء والوجاهة والغنى والنفوذ. ولهم في حلب « آثار كثيرة واوقاف ومعاهد ومدارس ومساجد ممايدل على ماكان لهم من جليل الشأن ورفيع المقام » (٢) ومنهم محب الدين ابو الفضل محمد بن الشحنة المتوفى سنة ٨٩٠ صاحب (الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب) (٢) وابوه المؤرخ المشهور محمد بن محمد بن محمدبن الشحنة (٨٠٤ — ٨٧٧ هـ) ابو الفضل قاضي حلب واحد ادبائها ومنشئيها ،كان آية في سرعة الحفظ وصاحب (طبقات الحنفية) و (روض المناظر في علم الاوائل والاواخر) في التاريخ والوفيات انتهى به الى سنة ٨٠٦ هـ ، وقضى اواخر ايامه في القاهرة حيث توفي . وهناك آخر عرف ايضاً بابن الشحنة وهو عبد البر بن محمد بن محمد بن الشحنة (٨٥١ — ٩٢١) سري الدين

---

(١) في الأصل : (٨٨٧) ولعله سهو ،اذلايتفق هو وتواريخ الرسائل السابقة .

(٢) انظر الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب ،ص ٤ من تمهيد ناشر الكتاب وقدطبع بالمطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٠٩ م . هذا وفي نسبة الكتاب الى ابن الشحنة نظر ، راجع (التعريف بالمؤرخين في عهد المغول والتركمان) للاستاذ الفاضل عباس العزاوي ص ٨٣

قاض حنفي ولي القضاء في حلب والقاهرة وصار جليس السلطان الغوري وسميره وله تآليف عدة في الفقه (١) .

اما ناسخ رسالتنا الحسين بن محمد بن محمد ... فأحد افراد الاسرة وأظله هو والاعلام الذين أشرنا اليهم زمن واحد ، وقد ترجم له صاحب الضوء اللامع بقوله : حسين بن محمد ... عفيف الدين ابو الطيب بن اثير الدين بن المحب الحلبي الشافعي ... ويعرف كسلفه بابن الشحنة . حفظ القرآن والمنهاج وغيره وسمع من جده وغيره ، وقدم القاهرة غير مرة ، مرة منها بعد موت جده ، على عمه عبد البر في جمادى الثانية سنة تسعين ... الخ »(٢)

فهو على قدم اقرانه من هذه الاسرة في العلم والرحلة والتحصيل .

★ ★ ★

تاريخ رسالتنا اذاً يقع بين ١٣ جمادى الاولى و ١٤ جمادى الآخرة من سنة ٨٧٨ هـ . وقيمتها تحددت من ان ناسخها الحسين ابن الشحنة احد اعلام المئة التاسعة عالم من اسرة علماء وقضاة ، وقد قابلها بعد نسخها بالاصل الذي نقل عنها واشار في ختامها بقوله (بلغ مقابلة بأصله) .

لذلك غلب عليها الصحة ، وحليت في مواضع قليلة منها بهوامش موجزة شارحة او مستدركة يخالفها الصواب تارة ويخالفها تارة . وفي متن الرسالة تصحيفات ، وابهامات يقع فيها القارىء بدءاً بسبب اهمال النقط والاسنان وغموض بعض الحروف ، اذ أن ابن الشحنة علق هذه الرسائل لنفسه خالصة ، ولم يرد وقفها على القراء ، ولو اراد لعهد بها الى ناسخ واضح الخط جميله . الا ان في معاودة القراءة فيها مع الالمام بالموضوع والتحلي بشيء من الصبر ما يقضي على الغموض والابهام .

ب — ١ — الاقتراح للسيوطي (مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد دكن سنة ١٣١٠ هـ) .

٢ — المزهر للسيوطي بتصحيح محمد احمد جاد المولى ورفيقيه (الطبعة الثانية بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر) لا تاريخ لها .

---

(١) من ترجمته في قاموس الاعلام للزركلي .

(٢) الضوء اللامع ٥٨/٣ رقم الترجمة ٦٠٠

خطة النشر :

جعلت نسخة باريس التي بخط ابن الشحنة هي الام فنسختها بخطي وضبطتها حين كنت بباريس في (آب سنة ١٩٥٦) ثم قابلتها بنسختي الاسكوريال واستانبول ، وأشرت الى مخالفة النسختين للاصل في الحواشي ، الا حين يكون مافي الاصل خطأ فاني أثبت الصواب في الاعلى واشير في الحاشية الى خطأ الاصل . فان كان في الاصل نقص اكملته من احدى النسختين او من المزهر ، او من الاقتراح، جاعلا اياه بين معقوفين [ ] ومشيراً الى مصدره في الحاشية.

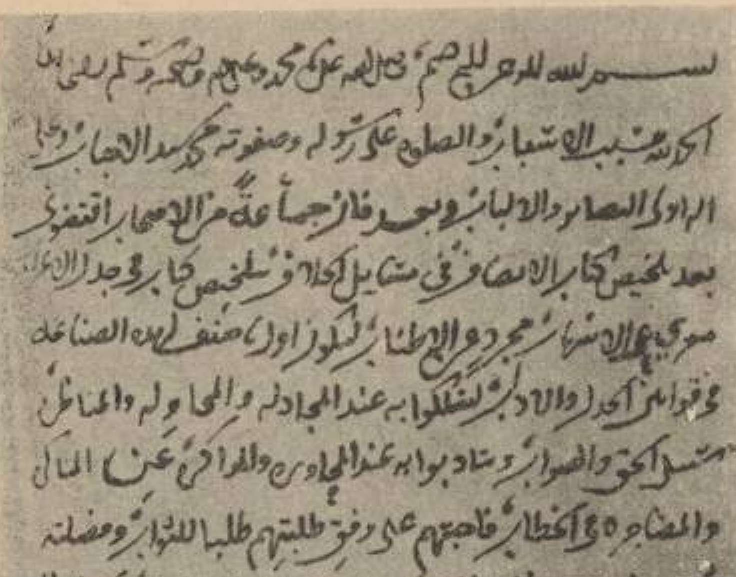
وأهملت اكثر مالا جدوى في اثباته سوى الاستكثار الفارغ مما هو ظاهر التحريف ، بحيث يطالع القارىء نصاً صحيحاً مع المام بفروق النسخ[١]، دون وصف لصعوبة الخطوات التي اجتزتها للوصول الى بعض التصويبات ، وماكلفت من عناء ووقت ، كما أعفيته من حواش لافائدة فيها تتعلق بسقوط نقط او الفات من بعض النسخ، اذ يغني في ذلك المثال والمثالان عن الاستقصاء. وعنيت بعزو الشواهد والآيات والاحاديث المستشهد بها الى مصادرها ، كما عنيت بشرح ماقد يغمض من غريب ، ولم أهمل التعريف بالاعلام التي يمر ذكرها .. الا أن ذلك كله في المستوى والمقدار المناسبين لقراء هذه الرسالة وللفن المؤلفة فيه بحيث يمضي فيها الطالب المتخصص في طريق لاحب إن شاءالله.

ولم أشر في الحواشي الى طبعات المراجع التي استعنت بها في التصحيح أو الشرح لاني سأذيل هذه النشرة بثبت أبجدي بمراجع التصحيح وطبعاتها ليسهل الرجوع اليها على المعني بمسائل هذا الفن والله المستعان .

سعيد الافغاني

---

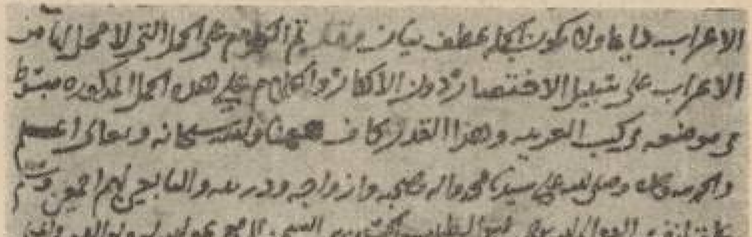
(١) تجد ارقام اوراق الاصل (نسخة باريس) على الهوامش فرقم $\frac{١٠٥}{١}$ مثلاً يشير الى الوجه الاول من الورقة ١٠٥ ، وهكذا .


بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
الحمد لله مسبب الأسباب والصلاة على رسوله وصفوته محمد سيد الأحباب وعلى
آله أولي البصائر والألباب وبعد فإن جماعة من الأصحاب اقترحوا
بعد تلخيص كتاب الإيضاح في مسائل الخلاف تلخيص كتاب في الجدال الذي
هو حلية على الأشراف مجرد عن الإطناب ليكون أوراقه صنفا لي من الصناعة
وقوانين الجدال والآداب ليتمسكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة
لتبيين الحق والصواب ويستدلوا به عند المحاورة والمذاكرة عن المسالك
والمضايق في الخطاب فأجبتهم إلى وفق طلبتهم طلبا للثواب وفصلته
اثني عشر فصلا على غاية من الاختصار ليقرب تناوله على الطلاب والله تعالى
ينفع به إنه كريم وهاب الفصل الأول في السؤال الفصل الثاني في
وصف السائل الفصل الثالث في وصف المسؤول الفصل الرابع
في وصف المسؤول منه الفصل الخامس في وصف المسؤول عنه الفصل
السادس في الجواب الفصل السابع في الاستدلال الفصل الثامن في الاعتراض
على الاستدلال بالنقل الفصل التاسع في الاعتراض على الاستدلال
بالقياس الفصل العاشر في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب
الحال

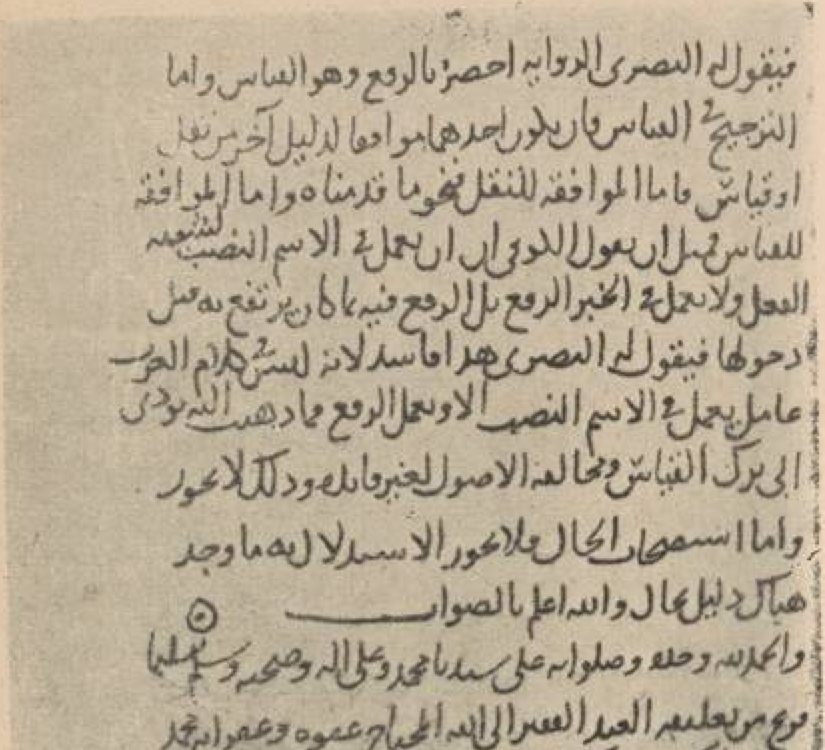
الصفحة الأولى من النسخة (الأم) انظر ص ٢٧



الصفحة الاخيرة من النسخة (الأم) — انظر ص ٢٧



صفحة من المجموعة (الأم) وعليها تاريخ بخط كاتب رسالتنا وسائر المجموعة : ابن الشحنة



فيقول له البصري الرواية احصر بالرفع وهو القياس واما
الترجيح في القياس فان يكون احدهما موافقا لدليل آخر من نقل
او قياس فاما الموافقة للنقل فنحو ما قدمناه واما الموافقة
للقياس فمثل ان يقول الكوفي ان يعمل في الاسم النصب لشبهه
الفعل ولا يعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل
دخولها فيقول له البصري هذا فاسد لانه ليس في كلام العرب
عامل يعمل في الاسم النصب الا ويعمل الرفع فما ذهبت اليه يؤدي
الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز
واما استصحاب الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد
هناك دليل بحال والله اعلم بالصواب
والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
فرغ من تعليقه العبد الفقير الى الله المحتاج عفوه وغفرانه محمد
ابن عبد الملك بن عساكر البعلبكي الشافعي في ليلة نصف رمضان ليلة الاحد
سنة عشر وسبعمائة

الصفحة الأخيرة من مخطوطة (الاسكوريال) — انظر ص ٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً أبداً

الحمد لله مسبّب الأسباب . والصلاة على رسوله [١] وصفوته محمد ١٠٠/٢
سيد الأحباب ، وعلى آله (وصحبه) [٢] أولي البصائر والألباب .

وبعد ، فإن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » تلخيص [٣] كتاب في جدل الإعراب مُعَرّىً عن الإسهاب ، مجرد عن الإطناب ، ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ، ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة [٤] والمناظرة سبيل الحق والصواب [٥] ، ويتأدبوا [٦] به عند

---

(١) في (ع) و (أ) : (على صفوته) بحذف (رسوله و) .

(٢) زيادة من (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) : سلحيص

(٤) ساقطة من (ع) و (أ) .

(٥) ساقطة من أ

(٦) في (ع) و (أ) : ويتهذبوا .

المحاورة [١] والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة [١] في الخطاب، فأجبتهم على وفق طلبتهم طلباً للثواب، وفصلته اثني عشر فصلاً على غاية من الاختصار تقريباً على الطلاب، فالله تعالى ينفع به إنه كريم وهاب.

الفصل الأول : في السؤال	الفصل السابع : في الاستدلال
« الثاني : في وصف السائل	« الثامن : في الاعتراض [٤] على الاستدلال بالنقل
« الثالث : « « المسؤول [به] [٢]	« التاسع : « « بالقياس
« الرابع : « « « منه	« العاشر : « « باستصحاب/الحال
« الخامس : « « « عنه	« الحادي عشر : في ترتيب الاسئلة [٤]
« السادس : في الجواب	« الثاني عشر : في ترجيح الادلة

١٠١ / ١

الفصل الأول: في السؤال *

اعلم أن السؤال هو طلب الجواب بأداته في الكلام. وهو مبني [٥]

---

(١) في ع : « المباحثة والمحاضرة في ايراد السؤال والجواب عن المناكرة والمكابرة في الخطاب. » أما (أ) فكالاصل الا ان فيها (المكابرة) بدل (المضاجرة).

(٢) زيادة من (ع) و (أ) والاقتراح ص ٤ وهي الموافقة لما سيأتي.

(٣) في الأصل (الاعتراضات) فاثبتنا ما في (ع) و (أ) و (الاقتراح ص ٤) لانسجامه مع ما بعده من عناوين.

(٤) في (أ) : الأسولة

* لخص السيوطي هذه الفصول الستة الآتية في ص ٨٣، ٨٤ من كتابه (الاقتراح) وعزاها الى المؤلف.

(٥) في ع : « يبنى »، وفي (أ) : يتبنى.

على أربعة أصول : أحدها سائل ، والثاني مسؤول به ، والثالث مسؤول منه ، والرابع مسؤول عنه ؛ ولا بد لكل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ويفسد عند عدمه ولهذا فصلنا وصف كل أصل منها في فصل .

الفصل الثاني : في وصف السائل

اعلم أن السائل ينبغي له أن يقصد قصد المستفهم المتعلم[١]، ولهذا ذهب من ذهب إلى أن السائل ليس له مذهب . وإنما ذهبت (الجماعة)[٢] إلى أنه لابد له من مذهب لئلا ينتشر الكلام إلى مالا يحصر فتذهب فائدة النظر . وأن يسأل عما يثبت[٣] فيه الاستبهام ليصح عنه الاستفهام فقد قيل: «ماثبت فيه الاستبهام صح عنه الاستفهام» . مثل أن يسأل عن حدّ النحو وأقسام الكلام ؛ فإن سأل عما لايثبت فيه[٤] الاستبهام مثل أن يسأل عن وجود النطق والكلام كان فاسداً لأنه جاء معانداً بسؤاله عما يعلم بحكم[٥] الاضطرار ، فصار بمنزلة مالو سأل عن وجود الليل والنهار :

---

(١) في (ع) و(أ) : المستعلم

(٢) زيادة من (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) : ثبت

(٤) في الأصل : (عنه) فرجحنا مافي (ع) و (أ)

(٥) في (أ) : بعلم

وليس يصح في الأذهان(١) شيء   إذا احتاج النهار إلى دليل

وألا (يسأل إلا عما يلائم مذهبه ، فإن سأل عما لا يلائم مذهبه لم
يسمع منه ، مثل أن يسأل الكوفي عن) (٢) الابتداء : لم كان عمله الرفع ١٠١/٢
دون غيره ؟ » هذا سؤال لا يسمع منه ، لأن قوله : « لم كان عمله الرفع ؟»
تسليم منه أن الابتداء عامل ، وهو لا يقول إنه (٣) عامل البتة . فلما سأل
عن تفصيل ما ينكر جملته لم يسمع منه ؛ وألا (٤) ينتقل من سؤال إلى سؤال
فإن انتقل عُدّ منقطعاً كالمسؤول عند الانتقال من استدلال إلى استدلال.

وذهب قوم إلى أنه لا يعد منقطعاً بحال ، بدليل قول إبراهيم الخليل لنُمْرُود : « فإن الله يأتي بالشمس من المشرِق » (٥) بعد قوله : « رَبِّيَ الذي يُحْيِي ويُمِيت » (٥) وهذا انتقال . وما (٦) استدلوا به لا يدل على

---

(١) في (ع) و (أ) : الأفهام ، والبيت للمتنبي .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الاصل الاكلمات غير واضحة . فأثبتناه على ما في (ع) و (أ) و (الاقتراح ص ٨٣) .

(٣) في (أ) بأنه

(٤) عطف على قوله (ان يقصد ..) اول الفصل .

(٥) اليك نص الشاهد كاملا « ألم تر الى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك ، اذ قال ابراهيم : ربي الذي يُحيي ويُميت ، قال أنا أحيي وأميتُ ، قال ابراهيمُ : فان الله يأتي بالشمس من المشرقِ فأت بها من المغرب ، فَبُهِتَ الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين . » ـ سورة البقرة ٢ / ٢٥٨ .

(٦) في (أ) : [من ما] وهو خطأ .

جواز الانتقال لأن الأنبياء عليهم السلام أمروا بدعوة الخلق إلى الحق بأقرب الطرق فكانوا يكلمون كل شخص على قدر عقله ومعرفته [١] كما قال عليه السلام : « إنا أمرنا معاشر الأنبياء أن نخاطب الناس على قدر عقولهم . » [٢]

فالخليل صلوات الله عليه [وسلامه] [٣] رأى قوله « فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب » أقرب في قطع حجاجه ودفع لجاجه ، وليست مُحاجّة أهل الجدل على هذا المنهاج ، فلا يحمل عليه .

الفصل الثالث : في وصف المسؤول به

اعلم أن المراد بقولنا (المسؤول به) صيغة السؤال ، وينبغي أن

---

(١) (ومعرفته) ساقطة من (أ)

(٢) لم أجده في الصحاح ، لكن بمعناه حديثاً موقوفاً على علي بن أبي طالب رواه البخاري في جامعه الصحيح: كتاب العلم (باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية الا يفهموا) :

وقال علي رضي الله عنه « حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون ان يكذب الله ورسوله » ـ انظر طبعة ليدن ١/٤٥

ثم أطلعني الأخ العالم الثقة في الحديث الشيخ ناصر الدين الألباني ، على تقييد له نقله من مخطوط) المنتخب من الفوائد) للامام الحافظ خيثمة بن عبد الرحمن الاطرابلسي فيه : « إنا معاشر الانبياء كذلك أمرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم ».

(٣) زيادة من (ع) .

يكون ببعض ألفاظ الاستفهام . وهي تنقسم إلى قسمين حروف وأسماء :
١٠٢/١ / فالحروف ثلاثة : الهمزة و (أم) و (هل) .

والأسماء تنقسم [إلى][1] قسمين : أسماء غير ظروف وأسماء هي ظروف ، فالأسماء غير الظروف : (من) و (ما) و (كم) و (كيف) ، والأسماء التي هي ظروف تنقسم إلى قسمين :

ظروف [2] زمان وظروف مكان ، فظروف الزمان : (متى وأيان) وظروف المكان : (أين) و (أنى) ، و (أيّ) يحكم عليها بما تضاف اليه [3] .

والأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف والأصل فيها الهمزة ، والأسماء والظروف محمولة عليها . ومعانيها مختلفة : فـ (ما) سؤال عما لا يعقل ، و (من) سؤال عمن يعقل ، و (كم) سؤال عن العدد ، و (كيف) سؤال عن الحال ، و (متى) و (أيان) سؤال عن الزمان ، و (أين) و (أنى) سؤال عن المكان ، و (أيّ) سؤال عن التعيين بمنزلة [4] (أم) إذا كانت معادلة [5] لهمزة الاستفهام نحو (أزيد عندك أم عمرو ؟)

---

(١) زيادة من (ع) .

(٢) في (أ) : (ظرف) بالافراد في كل الجملة .

(٣) في الأصل : (يضاف اليها) ، وفي ع: (يضاف اليه) وكلاهما تصحيف .

(٤) في الاصل : (لمن له أم) وهو تصحيف . فاثبتنا مافي (أ) و (ع)

(٥) في (أ) :لمعادلة الهمزة الاستفهام ، وهو خطأ نسخ .

أي : أيهما عندك ؟ وقد تكون منقطعة فتكون بمنزلة (بل) و(الهمزة) كقوله تعالى : « أم له البناتُ ولكم البنون » [١] ولا يجوز أن تكون بمنزلة (بل) فقط لأنّ [ه يصير] [٢] معنى التقدير فيه: (بل له البنات ولكم البنون) وهذا كفر .

والسؤال [٣] بـ(أم) المنقطعة لايكون إلا مع تقدير الإضراب عن الأول ، فإن كان قبلها خبر نحو قولهم : (إنها لإبل أم شاء ؟) فهو استئناف استفهام يستحق الجواب ، وإن كان قبلها استفهام نحو : (هل زيد عندك [٤] أم عمرو ؟) فهو رجوع عن السؤال [الأول] [٥] وانتقال إلى آخر [٥] . وقد بينا حكم الانتقال من سؤال إلى سؤال .

/ وينبغي أن [٦] أن يكون السؤال مفهوماً غير مبهم ، مثل أن يسأل ١٠٢/٢
فيقول : (ماتقول في اشتقاق الاسم ؟) فإن كان مبهماً غير مفهوم لم يستحق

---

(١) سورة الطور ٥٢/٣٩ .

(٢) زيادة من (ع) ، وفي (أ) لانه يصير التقدير فيه ، والمؤدى في النسخ الثلاث واحد .

(٣) في الأصل : وام لسؤال بأم المنقطعة . والتصحيح عن (ع)و (أ) .

(٤) في ع : هل عندك زيد ..

(٥) (الى آخر) ساقط من (ع) و(أ) . و [الاول] ساقطة من الاصل فقط.

(٦) على هامش الاصل هنا : كان ينبغي ان يذكر هذا أعني قوله (وينبغي ان يكون السؤال ..) في الفصل الاول في السؤال ، وأيضاً فكان ينبغي [كذا] والجملة الاخيرة لم نرها في النص فلعل المهمّش أراد كلاماً في نفسه فلم يتمه .

الجواب عنه [١] ، مثل أن يسأل [٢] فيقول :(ماتقول في الاسم ؟) لأنه لا يعلم أنه يسأل عن اشتقاقه أو [عن] [٣] حده أو [عن] [٣] علاماته ، لأن مالا [٤] يفهم في نفسه لايستحق الجواب عنه .

الفصل الرابع : في وصف المسؤول منه

اعلم أن المسؤول منه ينبغي أن يكون أهلاً لما يسأل عنه . مثل أن يُسأل النحوي عن النحو ، والتصريفي عن التصريف ، والعروضي عن العروض ، وكذلك كل ذي علم عن علمه ؛ فإن لم يكن أهلاً لما [٥] يسأل عنه مثل أن يسأل العامي الغبي عن مشكلات النحو وعويص التصريف وغوامض العروض ، كان السؤال فاسداً .

ويستحب للمسؤول أن يأخذ في ذكر [٦] الجواب بعد تعيين السؤال ؛ فإن سكت بعد تعيين السؤال كان قبيحاً ، وكذلك إن ذكر الجواب

(١) (عنه) ساقطة من (ع) و (أ)

(٢) في (أ) : ان يسأل عن الاسم : (ماتقول في الاسم) الخ .

(٣) زيادة من (أ)

(٤) في (أ) : لم

(٥) في ع : أن

(٦) في ع : في ذكره

وسكت عن ذكر الدليل زماناً طويلاً كان قبيحاً ولم يعد منقطعاً، لأنه يحتمل أن يكون سكوته ليفكر (١) في إيراد الدليل بعبارة أدل على الغرض. وذهب قوم إلى (أنه يعد منقطعاً لأنه تصدى لمنصب الاستدلال فينبغي أن يكون الدليل مُعداً في نفسه) والاول أصح.

الفصل الخامس : في وصف المسؤول عنه

اعلم أن المسؤول عنه ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه (٢) مثل
أن يسأل عن أنواع الحركات والمرفوعات / والمنصوبات والمجرورات ١٠٣/٢
(والمجزومات) (٣)، فإن كان مما لا يمكن إدراكه مثل أن يسأل عن أعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات، كان فاسداً لتعذر إدراكه فلا يستحق الجواب عنه.

---

(١) في ع : لفكره، وفي (أ) : لتفكره.

(٢) على هامش الاصل : (تقدم مثل هذا في موضعين : أحدهما في وصف السائل والثاني في وصف المسؤول به) اهـ. قلت : هو استدراك غير صحيح، فلم يتقدم ما ذكر في وصف السائل، والذي تقدم في وصف المسؤول به (ينبغي ان يكون السؤال مفهوماً غير مبهم) وهذا غير المذكور أعلاه وبينهما بون ظاهر كما يتضح من العبارتين ومن المثالين.

(٣) زيادة من (أ).

الفصل السادس : في الجواب

اعلم أن الجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان ؛ فإن كان السؤال عاماً وجب أن يكون الجواب عاماً ، وذهب قوم إلى أنه يجوز الفرض[1] في بعض الصور مثل أن يسأل عن جواز تقديم خبر المبتدأ ، فله أن يفرض له[2] في المفرد ، وله أن يفرض له[2] في الجملة، لأن من سأل عن الكل فقد سأل عن البعض . وذهب آخرون إلى أن الفرض إنما يجوز في الدليل لا في الجواب لئلا يكون الجواب غير مطابق[3] للسؤال ، وهذا أيضاً فيه نظر ، لأنه يلزمهم فيما ذهبوا إليه مثل ما هربوا منه ، لأنه كما يلزم المسؤول[4] أن يكون الجواب عاماً ليكون مطابقاً للسؤال فكذلك يلزمه أيضاً أن يكون الدليل عاماً ليكون مطابقاً للجواب .

---

(١) الفرض في اللغة : التقدير والقطع ، وفي بعض كتب المنطق انه قد يستعمل الفرض بمعنى التجويز العقلي .. الخ .

انظر كشاف مصطلح الفنون للتهانوي ١١٢٤/٢ [كلكتة سنة ١٨٦٢] .

(٢) (له) ساقطة من (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) : عن السؤال ،

(٤) في (أ) : (السؤال) وهو خطأ .

الفصل السابع — في الاستدلال

اعلم أن الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب[1] الفهم والاستعلام طلب العلم[1]. وقيل: «الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار والاستيقاد بمعنى الإيقاد، قال الله تعالى: «مَثَلُهم كَمَثَل الذي اسْتَوْقَدَ ناراً[2]» أي أوقد[3]. والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم مالا يعلم في مستقر العادة اضطراراً.

/ وأدلة صِناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال: ١٠٣/٢

فأما النقل فالكلام العربي الفصيح[4] المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة.

وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في[5] معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم[6] يكن كل ذلك منقولاً عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في[5] معنى المنقول كان

---

(١) في (أ): طلبك .. للعلم

(٢) سورة البقرة ١٧/٢

(٣) في الاصل (وقد) فأثبتنا مافي (ع) و (أ) وهو المناسب.

(٤) في الاصل (الصحيح) فاثبتنا مافي (ع) و (أ)

(٥) [في] ساقطة من (ع). هذا وقدزاد السيوطى بعد نقله ماتقدم وعزوه الى كتاب ابن الانباري هذا، زاد (قال: وهو معظم ادلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: « انما النحو قياس يتبع » ولهذا قيل في حده: « انه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب » — انظر (الاقتراح) ص ٤٥

(٦) [لم] = من (أ)

محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب.

وأما استصحاب[1] الحال فإبقاء[1] حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء وإن[2] مايعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الاصل في البناء[3]

الفصل الثامن: في الاعتراض على الاستدلال بالنقل

اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين: الإسناد والمتن.

أ — فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين:

١ ــ أحدهما أن[4] تطالبه بإثبات الإسناد؛ وقد ذهب قوم إلى أنه «ليس له أن يطالبه بإثبات[5] الإسناد، وإنما عليه أن يطعن فيه إن أمكنه»؛ وهذا ليس بصحيح؛ لأنه لو لم يكن [له][6] ذلك

---

(١) في (أ) لاستصحاب ... فانما، وكلاهما خطأ

(٢) في (أ): [وإنما يعرب ما يعرب منها ...] وهو أجود

(٣) [في البناء][2] ساقطة من (أ)

(٤) [أن] ساقطة من (أ)

(٥) [إثبات] ساقطة من (ع) و (أ)

(٦) زيادة من (ع) و (أ)

لأدى إلى أن يروي كل من أراد ما أراد ، وهذا غاية الفساد .

والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده / أو يحيله على كتاب ١٠٤/١
معتمد عند أهل اللغة .

٢ – والثاني أن يطعن في أسناده بأن يكون الراوي غير موثوق بروايته . والجواب أن يبين له طريقاً آخر .

ب – وأما الاعتراض على المتن فمن خمسة [١] أوجه :

١– أحدها أن تختلف الرواية ، مثل أن يقول الكوفي : « الدليل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر :

سيغنيني الذي أغناك عني   فلا فقر يدوم ولا غناء[٢]

فمد (غنى) وهو مقصور ، فدل على جوازه . »

فيقول [له] [٣] البصري : « الرواية غَناء[٤] ، بفتح العين[٤] ممدود . »

٢ ــ والثاني أن يستدل بما لا يقول به ، مثل أن يقول البصري : « الدليل[٥] على أن واو (رب) لا تعمل وإنما العمل لـ (رب) المقدرة أنه

---

(١) في الاصل (عدة) فآثرنا ما في (ع) و (أ)

(٢) لم يعرف لهــذا البيت قائل ، ويتمثل به في عدد من كتب النحو ، والوجه ألا يستشهد بقول لمجهول .

(٣) زيادة من (ع) و (أ)

(٤) في (ع) والغنى بفتح الغين ممدود ، وهو خطأ . هذا وعلى هامش الأصل هنا : الغَناء بالمد والفتح : الكفاية .

(٥) سقط في (أ) من قوله (الدليل) الى قوله (قد جاء)

قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها [في] [١] نحو قوله :

رسمِ دار وقفت في طللِه كدت أقضي الحياة من جللِه» [٢]

فيقول له الكوفي : « إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به ، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟ »

٣ — والثالث أن يشاركه في الدليل ، مثل أن يقول البصري : « الدليل على أن المصدر أصل للفعل [٣] أنه تسمّى مصدراً ، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل ؛ فلو لم يصدر عنه الفعل [وإلا] [٤] لما سمي مصدراً . »

---

(١) زيادة من (ع) و (أ) . و (نحو) ساقطة من (أ)

(٢) في الأصل : (ورسمِ) زيدت (واو) بحبر أحلك مما كتب به ما قبلها وما بعدها ، والزيادة خطأ ، إذ أن الرواية والوزن بغير واو .

والبيت لجميل بن معمر العذري صاحب بثينة ، يستشهدون به على شيئين : الجر بـ (ربّ) محذوفة وهو الموضوع هنا ، والثاني أن (من جلل) تأتي بمعنى (من عُظم) وتأتي بمعنى (من أجل) . والمعنى الثاني ظاهر هنا ، أما الأول ففهموا منه (كدت أقضي من عُظم أمره في عيني) ولا يخفى ما فيه من تكلف .

هذا وقد رواه الأصمعي (كدت أقضي الغداة) وروايته أجود . — انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٢٧ .

(٣) في (ع) : الفعل

(٤) كذا في الأصل وفي (ع) وظاهر أن (وإلا) لا لزوم لها ، لكن أسلوب المؤلف جرى بذلك في غير كتاب من كتبه ، مرات عدة .

فيقول له الكوفي : « هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر ، فإنه إنما سمي مصدراً لأنه صدر[١] عن الفعل كما يقال : (مركب فاره ومشرب عذب) ، أي مركب فاره ومشروب عذب . »

٤ — والرابع التأويل ، مثل أن يقول الكوفي : « الدليل على جواز ترك صرف / ما[٢] ينصرف في ضرورة الشعر[٣] قول الشاعر : ١٠٤/٢

ومـمـن ولدوا عـامِـ ـرُ ذو الطول وذو العرض[٤]

[فترك صرف (عامر) وهو منصرف ، فدل على جوازه][٥]

فيقول له البصري : « إنما لم يصرفه[٦] لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر :

---

(١) في ع : (مصدر) وفي (أ) : (مصدور) وهو جيد

(٢) في (أ) : مالا ، وهو خطأ .

(٣) (ضرورة في الشعر) ساقطة من (أ)

(٤) في (أ) ومن ولدوا .. والصحيح ما في الاصل وفي (ع)

البيت لذي الاصبع العدواني من كلمة مشهورة سائرة في رثاء قومه عدوان بعد ان وقع شر بينهم فتفانوا ، أولها :

عذير الحي من عدوان كانوا حية الارض

انظر الاغاني ٣/٢ ، ٤ ، وانظر شرح المفصل لاى يعيش ٦٨/١ والانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ٢ / ٢٩٣ ولسان العرب ٢٨٦/٦ .

(٥) زيادة من (أ) فقط

(٦) في (أ) :يصرف

قامت تُبكّيه على قبره : « من لي من بعدك يا عامرُ
تركتني في الدار ذا غربة قد ذلّ من ليس له ناصرُ »(١)

فقال : (ذا غربة) ولم يقل : (ذات غربة) لأنه حمله على المعنى كأنه قال : (تركتني إنساناً ذا غربة)(٢) ، و(الإنسان) ينطلق على الذكر والأنثى . »

فيقول له الكوفي : « قوله : (ذو الطول وذو العرض)(٣) يدل على أنه لا يذهب به إلى القبيلة ، لأنه لو ذهب به إلى القبيلة لقال : ذات الطول . »

---

(١) كذا في الأصول الثلاثة وفي (التنبيه) للبكري ص ٣٠ وفي سمط اللآلي ١/١٧٤ وبعض اصول (العقد الفريد) اذ يرويه ابن عبد ربه عن ابي عبد الله البجلي قال : وقفت اعرابية على قبرا بن لها يقال له عامر فقالت .. الخ .

أما بقية أصول (العقد الفريد) التي اعتمدها الناشرون فتروي البيت (تركتني في الدار لي وحشة) وتروي المطلع : (أقمت ابكيه على قبره) ـ العقد الفريد ٣/٣٥٩ وعلى الرواية الثانية هذه ، يصبح البيت لا شاهد فيه ؛ أما ابن منظور فقد اعتمد الرواية الاولى بعد ان قال : « وأما قول الشاعر :

وممن ولدوا عامـ ـر ذو الطول وذو العرض

فان ابا اسحق قال : (عامر) هنا اسم للقبيلة ولذلك لم يصرفه ، وقال (ذو) ولم يقل (ذات) لانه حمله على اللفظ كقول الآخر . قامت تبكيه . . الخ أي ذات غربة ، فذكّر على معنى الشخص . وانما انشدنا البيت الاول لتعلم ان قائل هذا امرأة . » ـ لسان العرب ٦/٢٨٦ .

(٢) في (أ) زيادة : « ولم يقل ذات غربة لان الانسان . . الخ »

(٣) (ذو العرض) ساقطة من (ع) و (أ) .

فيقول له البصري : « قوله (ذو الطول) رجع [1] إلى الحي » ، ونحو هذا في التنقل من معنى إلى معنى قول الشاعر :

إن تميماً خلقت مَلْموما [2]

قوماً ترى واحدهم صِهْميما [2]

والصهميم : الذي لاينثني [3] عن مراده .

---

(١) في (أ) : يرجع

(٢) في (ع) (ملوما) ، وفي الاصل (ملهوماً) وكلاهما تصحيف فأثبتنا مافي (أ) لانه الموافق للراوية ،

الملموم : المجتمع بعضه الى بعض ، وصخرة ملمومة : مستديرة صلبة . الصهميم : الخالص في الخير والشر مثل الصميم . قال ابن الانباري : (خلقت) أراد به القبيلة ، ثم قال (ملهوماً) أراد به الحي ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال (قوماً ترى واحدهم صهميما) ـ انظر (الانصاف في مسائل الخلاف) ص ٢٩٥ .

هذا وقد روى ابن منظور هذا الرجز منسوباً الى المخيس الاعرجي كما يأتي :

إن تميماً خلقت ملموماً

مثل الصفا لا تشتكي الكلوما

قوماً ترى واحدهم صهميما

لا راحم الناس ولامرحوما

وذكر انه ورد أيضاً في رجز رؤبة ـ انظر لسان العرب ١٥/٢٤٢ والحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٣) في (أ) : لايثنى .

٥ — والخامس المعارضة ،مثل أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين[١] :

« الدليل على أن إعمال الفعل الأول من الفعلين أولى[٢] قول الشاعر :

وقد نَغنى بها ونرى عصورا بها يقتدْنا الخُرُدَ الخِدالا[٣]

فيقول له البصري : « هذا معارض بقول الشاعر :

ولكنّ نِصْفاً لو سببت وسبّني بنو عبد شمس من مناف وهاشم »[٤]

---

(١) في الاصل : (الفعل) فأثبتنا ما في (ع) و(أ) لأن المقام يقتضيه ؛ وظاهر ان المراد اعمال احد الفعلين في باب التنازع .

(٢) [اولى] ساقطة خطأ من [أ] .

(٣) في ع : (الجذالا) وهو خطأ . وفي [أ] : (وقدتغنى بها وترى عصورا) وليس بشيء . وفي الاصل (تقتدنا) بالتاء فأثبتنا ما في [ع] لموافقته الرواية في في كتب النحو .

نغنى : نقيم ، الخرد : جمع خريدة وهي الفتاة البكر الحيية المسترة ، والخدال : جمع خدلة وهي من النساء الممتلئة الساق المستديرتها .

نسبه سيبويه الى المرار الاسدي ، وقبله :

فرد على الفؤاد هوى عميداً وسوئل لو يبين لنا السؤالا

وقد نغني . . ــ الكتاب ١/٤٠

أما ابن الانباري في كتابه [الانصاف] فنسبه الى رجل من بني اسد ولم يسمه ثم قال : « فأعمل الاول [يعني قوله : ونرى] ولذلك نصب [الخرد الخدالا] ، ولو أعمل الثاني لقال : [تقتادنا الخردُ الخدالُ] بالرفع . ــ انظر الانصاف ص٦٢ .

(٤) النصف : الانصاف . والبيت للفرزدق . ويستشهد به النحاة على اعمال ثاني الفعلين المتنازعين وهو هنا [سبني] ، ولو أعمل الفعل الاول لقال : [سببت وسبوني بني عبد شمس] .

=

وقد ذهب قوم إلى أن المعارضة غير مقبولة لأنها تصدٍ لمنصب الاستدلال / وذلك رتبة المسؤول لا السائل . ١٠٥/١

والصحيح أنها مقبولة لأن[1] التعليل مالم يسلم عن معارضة دليل لم يكن عليه تعويل .

والجواب عن[2] المعارضة من وجهين :

١ — أحدهما أن[3] يبطل معارضته بما ذكرناه من وجوه الاعتراضات

٢ — والثاني أن يرجح دليله على المعارضة بوجه[4] من وجوه الترجيحات .

فإن لم يتحقق الإبطال ولا الترجيح كانت الدائرة على المستدل . وسنبين وجوه الترجيح مستقصاة في موضعها إن شاء الله [تعالى][5] بعد .

=انظر الكتاب لسيبويه [١/٣٩] والانصاف لابن الانباري ص٦٣ ولسان العرب ٢٤٧/١١ وأساس البلاغة [مادة نصف] .

(١) في الاصل : [لأنه] فأثبتنا ما في « ع » و « أ »

(٢) سقط في [أ] من هنا حتى قوله « بما ذكرناه » .

(٣) في ع : أنه ،

(٤) في ع : « وجه » وهي جيدة ايضاً .

(٥) زيادة من « ع » . و « تعالى بعد » سقطتا من « أ »

الفصل التاسع — في الاعتراض على الاستدلال بالقياس

اعلم أن الاعتراض على الاستدلال [بالقياس] [١] من سبعة أوجه :

١ — أحدها فساد الاعتبار ، مثل أن يستدل بالقياس (على مسألة) [١] في مقابلة [٢] النص عن العرب ، مثل أن يقول البصري : « الدليل على أن (ترك صرف ماينصرف لايجوز لضرورة الشعر) : أن الأصل في الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ماينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل ، فوجب ألا يجوز [قياساً على مد المقصور] [١] . »

فيقول [٣] له المعترض : « هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة [١] النص عن العرب ، والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب [في ترك الصرف] [١] لا يجوز [٤] ، قال الشاعر :

نصروا نبيهم وشدوا أزره ... بحنينَ حين تواكل الأبطالِ [٥]

(١) زيادة من (أ) .

(٢) في الأصل هنا : (مقابل) فرجحنا مافي (ع) و (أ) ، وكل جائز .

(٣) « له » ساقط من (ع) و(أ) .

(٣) في (أ) : « لا يجوز فدل على انه جائز » ، وهي زيادة مربكة

(٤) البيت لحسان بن ثابت واستشهد به ابن الانباري في كتابه الانصاف (ص ٢٩١) وقال : « ترك صرف (حنين) وهو منصرف ، قال الله تعالى « ويوم حنينٍ اذ أعجبتكم كثرتكم » [سورة التوبة ٢٦/٩] ولم يرو عن احد من القراء انه لم يصرفه . »

/ فترك صرف (حنين) وهو منصرف ، وقال الآخر : ١٠٥ / ٢

طلب الأزارقَ بالكتائب إذهوت بشبيب غائلة الثغور غدور[١]

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف ، وقال الآخر :

أنا أبو دهبل وَهب لوهَبْ من جمح والعز فيهم والنشب[٢]

فترك صرف (دهبل) وهو منصرف إلى غير ذلك من الأبيات التي نقلت عن[٣] العرب في ترك الصرف ، فدل على أنه جائز . »

والجواب أن تتكلم عليه بما هيأت[٤] من الاعتراضات على النقل وتبين أن ما توهمه معارضاً ليس كذلك .

٢ ــ والثاني فساد الوضع ، وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى ، مثل[٥] أن يقول الكوفي : « إنما جاز التعجب من السواد والبياض

---

(١) الكلمة الاخيرة (غدور) ناقصة في الاصل ، مثبتة في (ع) و (أ) .
البيت للاخطل ، وشبيب هو ابن يزيد الشيباني (٢٦ — ٧٧ هـ) بطل الخوارج الثائرين وقائدهم ، بايعه بالخلافة (١٢٠) رجلاً ثم ارقع بالحجاج غير مرة ، ثم امد عبد الملك الحجاج بجيش من الشام فتكاثروا عليه وقتل اكثر اصحابه ، ونجا في عدد قليل ، فنفرت به فرسه وعليه الحديد الثقيل ، فألقته في الماء فغرق . — انظر قاموس الاعلام للزركلي .

(٢) قائله ابو دهبل الجمحي (وهب بن زمعة) شاعر اموي توفي باليمن سنة ٦٣ هـ

(٣) من هنا الى آخر الجملة ساقط من (أ) .

(٤) في (ع) و (أ) : بينا .

(٥) من هنا الى قوله (ضد المقتضى) بعد سطرين ، ساقط من (أ) .

دون سائر الألوان لأنهما أصل[١] الألوان . »

فيقول له البصري : « قد علقت على العلة ضد المقتضى ، لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل[٢] ، وهذا المعنى في الأصل[٣] أبلغ منه في الفرع ؛ فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل فلأن [لا][٤] يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم المحل[٢] كان ذلك بطريق[٥] الأولى . »

والجواب أن يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجه آخر .

٣ — والثالث القول بالموجب . وهو أن يسلم المستدل ما اتخذه موجباً للحكم[٦] من العلة مع استبقاء الخلاف ، ومتى توجه[٧] كان

---

(١) في الاقتراح ص ٨١ : أصلا الالوان .

(٢) في ع : للمحل .

(٣) في (أ) : (المعني) وهو خطأ .

(٤) ساقطة من الاصل ومن (ع) ، والمعنى يقتضيها كما في (أ) .

(٥) في (أ) : من طريق .

(٦) في ع : للعلة للحكم وفي (أ) : وفي الاقتراح ص ٧٩ : موجباً للعلة مع استبقاء الخلاف .

(٧) الذي في (أ) : « ومتى توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعاً مثل » وفيه سقط مخل ، ومثله في (ع) ويريد المؤلف : ومتى توجه في عموم الصور كان المستدل منقطعاً .

المستدل منقطعاً ، فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد (١)
منقطعاً وذلك مثل أن يستدل / البصري على جواز تقديم الحال (٢) ١٠٦/١
على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً وذو الحال اسماً ظاهراً نحو (راكباً جاء زيد)(٣) فيقول : « جواز تقديم معمول الفعل المتصرف (٤) ثابت في غير الحال فكذلك في الحال . »

فيقول له الكوفي : « أنا أقول بموجبه، فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرا » .

والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه أن يقول (٥) بالموجب بأن يقول: «عنيت به ما وقع الخلاف فيه وعرّفته بالالف واللام فتناوله [اللفظ] (٦) وانصرف إليه . [وله أن يقول: هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميع الصور فلا يكون قولاً بموجبها] (٧) .

---

(١) في الاصل (عد) وقد أربكتنا غلطة الناسخ هذه كثيراً ، حتى عززنا ما في (أ) بالمقابلة على نسخة الاستاذ الجليل السيد محب الدين الخطيب المشار اليها في المقدمة الآتية: لـ (لمع الأدلة)وحتى عثرنا على هذا النص منقولاً ومعزواً في (الاقتراح) للسيوطي ص ٧٩

(٢) « على العامل في الحال » ساقطة من (ع)

(٣) ساقطة من (ع)

(٤) في (ع) العامل المتصرف ، والأصل أحسن .

(٥) في (أ) وفي (الاقتراح ص ٧٩) : القول

(٦) ساقطة من الاصل ومن الاقتراح ص ٧٩ ، وهي في (ع) و (أ) .

(٧) ما بين الزاويتين ساقط من الاصل ، وهو في (ع) و(أ) .وفي الاقتراح =

٤ ـــ الرابع المنع للعلة ، وقد يكون في الاصل والفرع :

فأما المنع في الأصل فثل أن يقول البصري : « إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ ، والابتداء[١] يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه»

فيقول له الكوفي : «لا أسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ » .

والمنع في الفرع مثل أن يقول البصري : « الدليل على أن فعل الأمر مبني أن (دراكِ ، ونزالِ ، وتراكِ) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه ، ولولا أنه مبني [وإلا] [٢] لما بني ماقام مقامه . »

فيقول له الكوفي : « لا أسلم أن نحو (داركِ ، ونزالِ ، وتراكِ ،) إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر ، وإنما بنى لتضمنه لام الأمر . »

والجواب عن منع العلة أن يدل على وجودها / في الأصل [٣] والفرع بما يظهر به فساد المنع . ١٠٦/٢

= ص ٧٩ وفي مخطوطة السيد محب الدين الخطيب التي انفردت بعد ذلك باضافة « وفي مثله لا يعد المستدل منقطعاً » .

هذا والكوفيون لا يجيزون تقديم الحال على عاملها اذا كان صاحبها اسماً ظاهراً وانما يخصون ذلك اذا كان صاحبها مضمراً فحسب ؛ والنقل والقياس على خلاف مذهبهم . انظر تفصيل ذلك في (الانصاف) ص ١٥٨ .

(١) ساقطة من الاصل ، وهي في (ع) و (أ) (والاقتراح ٨١)

(٢) يزيد المؤلف هذه الكلمة غير مرة ، وذاك اسلوبه ، وسقوطها اقوى لتماسك الجملة . وقد اشير الى مثل هذا في الحاشية (٤) من ص ٤٨ .

(٣) في الاصل و في (ع) : او الفرع ، فأثبتنا ما في (أ) .

٥ ــ الخامس المطالبة بتصحيح العلة . والجواب أن يدل على ذلك بشيئين : بالتأثير وشهادة الأصول .

فأما التأثير [وجود الحكم لوجود العلة وزوالها لزوالها] [١] فمثل أن يقول [٢] : « إنما بنيت (قبلُ) لأنها اقتطعت عن الإضافة .» فيقول : « وما الدليل على صحة هذه العلة ؟» فيقول : « الدليل على صحة هذه العلة التأثير [٣] ، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها ، ألا ترى أنه قبل اقتطاعه عن الإضافة كان معرباً ، فلما اقتطع عن الإضافة صار مبنياً ؟ ثم لو أعدنا الإضافة لعاد معرباً ، ولو [٤] اقتطعناه عن الإضافة لعاد مبنياً ، كما قال الله تعالى : « ولو رُدّوا لعادُوا لِما نُهوا عنه .. » [٥] وأمــا شهادة الأصول فمثل أن يقول : « إنما بنيت (كَيف) ، و (أين) و (متى) لتضمنها معنى الحرف . » فيقول : « وما الدليل على صحة هــذه العلة ؟ » فيقول : « الدليل على صحة هــذه العلة أن الأصول تشهد [وتدل] [٦] على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً ،

---

(١) زيادة من الاقتراح ص ٨١

(٢) لم يذكر فاعل لهذا الفعل ولا لأفعال القول الآتية بعد في الحوار ، لان المراد بها ظاهر انه : يقول القائل ... فيقول المعارض .

(٣) ساقط في (أ) من هنا الى كلمة (العلة) الآتية بعد .

(٤) هذه الجملة الاخيرة ساقطة من (أ) ويستغنى عنها .

(٥) سورة الانعام ٦ / الآية ٢٨ . هذا ولا لزوم لهذا الاستشهاد هنا .

(٦) زيادة من (ع) و (أ) .

٦ – والسادس النقض ، وهو وجود العلة ولا حكم ، على مذهب من لا يرى تخصيص العلة . وذلك مثل أن يقول : « إنما بنيت (حذامِ) و (قطامِ) ، و (رقاشِ) لاجتماع ثلاث علل ، وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (حاذمة) و (قاطمة) وراقشة . » فيقول : « هـذا ينتقض بـ (أذربيجان) فإن فيه أكثر من ثلاث علل وليس بمبني ، بل هو معرب غير منصرف . »

/ والجواب عن النقض أن يمنع مسألة النقض إن كان فيها منع (١) ، ١٠٧/١
أو يدفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ :

فالمنع مثل أن يقول : « إنما جاز النصب في نحو (يا زيدُ الظريفَ) حملاً على الموضع لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم . » فيقول : « هـذا ينتقض بقولهم : (يا أيها الرجلُ) فان (الرجل) وصف لمنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب . » فيقول : « لا أسلم (٢) أنه لا يجوز فيه النصب . » ويمنع على مذهب من يرى جوازه .

والدفع باللفظ مثل أن يقول في حد المبتدأ : « كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً (٣) » فيقول : « هـذا ينتقض بقولهم : (إذا زيد جاءني أكرمته) فـ (زيد) اسم قد تعرّى عن العوامل اللفظية

---

(١) في الاقتراح للسيوطي ص ٧٦ : نقض (٢) في (أ) : لا نسلم

(٣) في الاصل وفي (أ) والاقتراح ص ٧٦ : « او تقديراً » ، فأثبتنا ما في (ع) لانه أدق .

ومع هذا فأنت لا تقول إنه مبتدأ . » فيقول : « قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض لأني قلت (لفظاً وتقديراً[١]) ، وهو وإن تعرّى لفظاً فانه لم يتعرَّ تقديراً ، لأن التقدير فيه : (اذا جاءني زيد جاءني ...) وإنما حذف لما في اللفظ من الدلالة عليه . »

والدفع بمعنى في اللفظ مثل أن يقول : « إنما ارتفع (يكتبُ) في نحو : (مررت برجل يكتب) لقيامه مقام الاسم وهو (كاتب) . » فيقول : « هذا ينتقض بقولهم[٢] (مررت برجل كتب) فانه فعلٌ قام مقام الاسم وهو (كاتب) ، وليس بمرفوع . »

فيقول : « قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجباً للرفع إذا كان الفعل معرباً وهو الفعل المضارع نحو : (يكتب) ، و (كتب) [فعل][٣] ماض ، والفعل الماضي لايستحق [شيئاًمن][٣] / الاعراب ١٠٧/٢
[فلما لم يستحق شيئاً من جنس الإعراب][٣] منع الرفع الذي هو نوع منه ، فكأنا قلنا : هذا الفعل المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع ، فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب .

وقد ذهب قوم إلى أن النقض غير مقبول ، ويقولون بتخصيص

---

(١) انظر الحاشية السابقة :

(٢) في (ع) و(أ) : بقولك . هذا والمنقول عن هذه الفقرة في الاقتراح (للسيوطي) فيها اختصار وأخطاء فلينتبه اليها .

(٣) زيادة في (ع) و (أ) و (الاقتراح ص ٧٧) .

العلة ، وليس بصحيح لأن العلة المُخيلة (١) إنما جاز التمسك بها لأنها توجب غلبة الظن في كونها علة للحكم ، فاذا رأيناها موجودة ولا حكم معها لم يغلب على الظن كونها علة .

٧ — السابع المعارضة ، وهو أن يعارض (٢) بعلة مبتدأة [والاكثرون على قبولها لأنها وقفت العلة ، وقيل : لا تقبل لأنها تصد لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل] /٣ ، مثل أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين (٤) : « إنما كان إعمال الفعل الاول أولى من الثاني لأن الأول سابق على الفعل الثاني وهو صالح للعمل ؛ فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به . »

فيقول البصري : « هذا معارض بأن الفعل (٥) الثاني أقرب الى الاسم من الفعل الاول ، وليس في إعماله نقص معنى ، فكان إعماله أولى . »

وحكم المعارضة بالقياس حكم المعارضة بالنقل على ما بينا .

---

(١) في ع : (المختلة) وهو خطأ . و (المخيلة) معناها : المناسبة ـ انظر (الاقتراح للسيوطي) ص ٧٢ .

(٢) في (ع) و (أ) (يعارضه) وليس بشيء . وفي الاقتراح ص ٨٢ : ان يعارض المستدل .

(٣) زيادة من الاقتراح) ص ٨٢ .

(٤) يريد : (احد الفعلين في باب التنازع) .

(٥) في (أ) : (بالفعل) وهو خطأ .

الفصل العاشر : في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال(×)

وهو أن يذكر دليلا يدل على زوال استصحاب الحال ، مثل أن يدل الكوفي على زواله اذا تمسك البصري به[١] في بناء فعل الأمر[٢] ، فيبين أن فعل الأمر مقتطع[٣] من الفعل المضارع مأخوذ منه ، والفعل المضارع قد أشبه / الاسم وزال عنه استصحاب[٤] حال البناء ، وصار معرباً بالشبه ، فكذلك فعل الأمر . ١٠٨/١

(×) استصحاب الحال مصطلح فقهي للحنفية ، يريدون به ان الأصل في الاشياء الاباحة ما لم يقم دليل على عدمها لقوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً) .. سورة البقرة ٢/٢٩

نقل النحاة هذا المصطلح حين ارادوا بناء (اصول للنحو) كأصول الفقه ، وعرفه ابن الانباري بأنه (ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل . . . وهو من الادلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الاسماء وهو الاعراب حتى يوجد دليل البناء ، وحال الاصل في الافعال وهو البناء حتى يوجد دليل الاعراب . ـ انظر الاقتراح ص ٨٦ وسيأتي كاملاً في موضعه من (لمع الادلة) ان شاء الله . هذا وقد نقل السيوطي هذا الفصل كاملا في كتابه (الاقتراح ـ ص ٨٧) .

(١) (به) ساقطة من (أ) .

(٢) في الاصل : (الامر فيه) ، ولا معنى لكلمة (فيه) فحذفناها اعتماداً على ذلك وعلى نسخة (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) منقطع ، وليس بشيء

(٤) في (أ) الاستصحاب ، وليس بشيء .

والجواب أن يبين أن ما توهم دليلا لم يوجد ، فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحاً .

الفصل الحادي عشر[١] — في ترتيب الأسئلة[٢]

اعلم أن علماء الجدل اختلفوا في ذلك ، فذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة ؛ بل له أن يوردها كيفما شاء لأنه جاء مستفهماً مستعلماً .

وذهب آخرون الى أنه يجب ترتيبها ، فعلى هذا أول الأسئلة : فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والقول بالموجب ، والمنع ، ثم المطالبة ، ثم النقض ، ثم المعارضة .

[و][٣] إنما وجب تقديم فساد الاعتبار وفساد الوضع لأن المعترض يدّعي أن ما يظنه قياساً ليس مستعملاً في موضعه ، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب لانه يبين أنه لم يدل في محل الخلاف ، ولا حاجة الى الاعتراض والمنع ثم المطالبة ، لأن المنع إنكار العلة والمطالبة إقرار

---

(١) نقله السيوطي معزواً الى المؤلف ، بتصرف يسير في كتابه (الاقتراح) ص ٨٢ مع اسقاط بعض الجمل .

(٢) في (أ) : الاسولة

(٣) زيادة لازمة من (ع) و (أ) .

(بالعلة). (١) والإقرار بعد الإنكار يقبل، والإنكار بعد الإقرار لا يقبل.

ثم النقض، لما فيه من تسليم صلاحية العلة (٢) لو سلمت من النقض، فكان تأخيره عن المطالبة أولى من تقديمه عليها، لأن المطالبة لا تتوجه على علة منقوضة.

ثم المعارضة لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل المستدل، فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال، ولهذا ذهب من ذهب إلى أنها ليست بسؤال.

الفصل الثاني عشر — في ترجيح الأدلة (٣)

١٠٨/٢ / اعلم أن الترجيح يكون في شيئين: أحدهما النقل، والآخر القياس.

١ - أما (٤) الترجيح في النقل فيكون في شيئين: أحدهما الإسناد والآخر المتن.

فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر، أو تكون النقلة (٥) في أحدهما أكثر من الآخر، مثل أن يستدل

---

(١) زيادة من الاقتراح ص ٨٢

(٢) في ع: «ولو»، والصواب ما في الاصل، وما في (أ) و (الاقتراح)

(٣) انظر «الاقتراح» ص ٩٢

(٤) في (أ): فأما

(٥) في الاصل: «الثقة» لكن السياق يدل على صواب ما في (أ) و (ع)

الكوفي على النصب بـ (كما) إذا كانت في معنى (كيما) بقول الشاعر :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ماسائل سألا[(١)]

فيقول[(٢)] له البصري : « الرواة اتفقوا على أن الرواية : (كما يوماً[(٣)] تحدثُه) بالرفع ، ولم يروه أحد بالنصب إلا المفضل[(٤)] بن سلمة الضبي فإنه كان يرويه بالنصب ، وإجماع نحويي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أعلم منه وأضبط .[(٥)] »

ويشترط في نقل اللغة مايشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأن بها[(٦)] معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله وإن لم تكن[(٧)] في الفضيلة من شكله .

---

(١) قائله عدي بن زيد العبادي ، ويستشهد به بعض النحاة على ان « كما » مثل « كيما » في نصبها المضارع انظر « الانصاف » ص ٣٤٤

(٢) [لـه] ساقطة من (أ)

(٣) في « أ » : [يوم] وهو تصحيف

(٤) ابو طالب النحوي اللغوي الفاضل الكوفي ، أخذ عن ابيه سلمة بن عاصم وعن ابن السكيت وثعلب ، وله في اللغة والنحو اختيارات يختار النحاة غيرها ، وتآليفه في اللغة عديدة . توفي سنة ٢٧٠ هـ .

انظر بغية الوعاة ص ٣٩٦ وقاموس الاعلام ٣ /١٠٦٣

(٥) في ع : وأحفظ ، وفي «أ» : أعلم وأحفظ

(٦) في [أ] لانها ، والصحيح الاصل

(٧) في الاصل وفي « ع » وفي «أ» : « يكن » وهو تصحيف لان الضمير يعود على اللغة لا على الحديث .

وأما الترجيح في المتن فأن تكون إحدى الروايتين موافقة للقياس، والأخرى مخالفة ، مثل أن يستدل الكوفي على إعمال (أنْ) مع الحذف من غير عوض بقول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ[١] الوغى وأنْ أشهد اللذات: هل أنت مُخلدي[٢]

فيقول له البصري : «الرواية : (أحضرُ) بالرفع ،وهو القياس .»

٢ ــ وأما الترجيح في القياس فأن يكون أحدهما موافقاً لدليل آخر من نقل أو قياس .

فأما الموافقة للنقل فنحو / ما قدمناه . ١٠٩ / ١

وأما الموافقة للقياس فمثل أن يقول الكوفي : «إن (إنّ) تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل ، ولا تعمل في الخبر الرفع ، بل[٣] الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها .»

فيقول له البصري : «هذا فاسد ، لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع[٤]. فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز ،وأما استصحاب

---

(١) في (أ) : احضروا

(٢) من معلقة طرفة بن العبد

(٣) في الاصل : (لأن) ، فأثبتنا ما في «ع» و «أ» و(الاقتراح ص٩٤)

(٤) في (الاقتراح ص ٩٤) في الخبر الرفع .

الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال .» والله أعلم [١] .

تم المختصر في جدل الاعراب المسمى بـ (الاغراب) لابن الانباري رحمه الله .

والحمد لله وحده وصلى الله على (سيدنا) محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً .

---

(١) في (أ) : « أعلم بالصواب . » ـ هذا والى جانب هذه الكلمة في هامش الاصل : (بلغ مقابلة بأصله) .

الرسالة الثانية :

لُمَعُ الأدلّة

في أصول النحو

ابي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ننشر هـذا الكتاب النفيس عن أصل احتفظت به مكتبة (عاطف) في إستنبول برقم [عاطف ٢٤٢٩ / ٣] وأخذ قسم المخطوطات بجامعة الدول العربية فلماً عنه ، قرأته وأوصيت بتصويره مكبراً ، وعن هذه الصورة أصدر هذه النشرة إذ تعذر علي الحصول على غيرها .

الكتاب ثلاثون فصلاً ، والمخطوطة ناقصة من أولها اربعة فصول وبعض الخامس ، وفي ورقتها الأولى آخر الخامس وابتداء الفصل السادس . حجمها صغير وأوراقها ثلاث وأربعون ، صفحتها أحد عشر سطراً ، في السطر مابين (١٠ - ١٢) كلمة ، وخطها نسخي واضح جميل مشكول ، منقط إلا في مواضع أكثرها أحرف المضارعة . وعناوين فصولها بخط جلي في وسط السطر ، لا تاريخ على النسخة المصورة لكن المفهرس ذكر أنها كتبت سنة (٦٢٢ هـ)[١] . وفي آخرها : « تم الكتاب والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه . »

وتحت ذلك بخط كبير : (كتبه ... بن الشيرازي) ويلي ذلك خاتم المكتبة المنقوش فيه (وقف هـذا الكتاب الحاج مصطفى عاطف بشرط ألا يخرج من خزائنه سنة ١١٥٤) .

ويظهر من مقابلة خط هـذه النسخة بخط نسخة (عاطف) من (الاغراب) ان ناسخها واحد ، لـكن أخطاء الناسخ في هذه الرسالة لاتكاد تذكر فلعل أصلها المنسوخ عنه أصل جيد .

ومع هذا فيلاحظ عليه الانحراف عما يجب في الرسم في أشباه الامور الآتية :

---

(١) انظر فهرس المخطوطات المصورة الذي طبعته الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ١ / ٣٧٧

١ — زيادة الف بعد الأفعال الدالة على مفرد والمنتهية بواو مثل : (لايخلوا) ص $\frac{٣}{١}$ من المخطوطة .

٢ — إهمال الهمزات غالباً وميله إلى تسهيلها حتى انه ليرسم (في مسألتنا) هكذا : (في مسلتنا) ص $\frac{٢٠}{٢}$ وتصبح (استقراء) عنده : (استقرا) بلا همزة .

٣ — فصله (أن) المصدرية عن (لا) قبل المضارع فنجد في المخطوطة (فوجب أن لا ، أن لا يفي) مثلاً ص $\frac{٢١}{١}$ والوجه الوصل .

٤ — رسمه بعض ما تجب له الياء من الألفات المقصورة ألفاً مثل : (الجفلا) ص $\frac{٩}{١}$

٥ — نقطه الألفات المقصورة المرسومة ياء وإهمال نقط الياءات على قاعدة كثير من المتقدمين (انظر مثلاً ص $\frac{٣٩}{٢}$ السطر ٦) من الاصل حيث تجد : فكان الأخذ برواية من روي الرفع أولى و (ص $\frac{٣٧}{١}$ السطر ٧) حيث تجد : (واماماحكى عن بعضهم)

على أن ذلك لايطرد فتراه في (ص $\frac{٣٩}{٢}$) نفسها السطر ١٠ يتبع اصطلاحنا اليوم فيرسم قول طرفة هكذا :

الا ايهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

٦ — انحرافه عن الواجب في وصل (ما) بما قبلها أو فصلها عنه ، فهو ، يرسم (حيثما دار) مفصولة هكذا (حيث ما دار) ص $\frac{١٠}{١}$ س ٢ ، على حين يصلها بما قبلها حين يجب الفصل ، وقد فعل ذلك أربع مرات في الاسطر الثلاثة الأخيرة من ص $\frac{١٠}{٢}$ فيقول : «كما يجوز أن يكون مرفوعاً ... الخ» وظاهر ان (ما) هنا بمعنى (الذي) فيجب أن تفصل عن (كل) .

• • •

جرت في تحقيق هذه الرسالة على خطة سابقتها ، ولكن النقص الذي في اولها وعجزي عن الحصول على نسخة ثانية أغماني حتى جاء فرج الله :

عثرت في فهرس المكتبة الخاصة للعلامة العلم الجليل السيد محب الدين الخطيب على مجموعة مؤلفة من ثلاث رسائل بخط مغربي جميل دقيق ،رسالتان منها لابن الانباري، رقمها (١٣٢٥) والرسائل الثلاث :

١ — الاقتراح للسيوطي
٢ — لمع الادلة لابن الانباري (١) .
٣ — الاغراب في جدل الاعراب .

طرت بهذا الكنز فرحاً اذ لن تبقى رسالتنا ـ على ما خيل الي ـ مخرومة الاول، فتلقفتها كالخاطف العجلان ، الا أني لم أمض كثيراً حتى تضاءل فرحي بعض التضاؤل إذ ان صاحب هذه المجموعة على ما ظهر لي طالب علم يريد ان يقتنص الفوائد مختصرة مركزة فسمح لنفسه ان يحذف كلمات كثيرة المؤلف ، بل لقد اعمل قلمه بعض التغيير والتقديم والتأخير للعبارة كأنه يعدها للاستذكار والحفظ ، لكنه ـ والحق يقال ـ بقي على رغم ما غير وبدل ، محافظاً على المعنى .

استنسخت الفصول الستة الاولى من الرسالة في المكتبة السلفية عمرها الله بفضل صاحبها ، ثم أبت الى دمشق فقابلت ما نسخت على آخر الفصل الخامس من مخطوطتنا وعلى الفصل السادس . واسترحت الى أن اكمل نقص نسختنا من هذه المخطوطة الخطيبية ؛ ثم لاحت لي بارقة أمل ،من ذكرياتي المختزنة من حين قرأت كتاب الاقتراح للسيوطي منذ عشرين سنة ، وذكرت ان فيه نقلاً عن ابن الانباري، ولكن أين هذا النقل ؟ فطبوعة الهند سقيمة لم تعن مع كثرة نقصها وأغلاطها بنشر فهرس للأعلام ،

---

(١) في أولها : « لمع الأدلة في أصول النحو تأليف الكمال أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري رحمه الله »

ثم « بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .»

تركت ما بين يدي من اوراق وصور وجلست جانباً مع ورقة بيضاء لأقرأ — بروية — الكتاب من اوله الى آخره وأسجل على هامشه وعلى ورقتي كل موضع فيه نقل عن ابن الانباري ؛ كانت الفرحة هنا أتم من سابقتها ، فقد وجدت السيوطي يذكر في مقدمته كتابنا هذا بقوله : « .. فأما الذي في اصول النحو فانه في كراستين صغيرتين سماه (لمع الادلة) ورتبه على ثلاثين فصلاً » وسرد الفصول كلها وسنعود الى سرده بعد قليل ، وختم كلامه عليه بقوله : « وقد اخذت من الكتاب الاول (يعني هذا اللباب ، وادخلته معزوّاً اليه في خلل هذا الكتاب .. »

وجدت بعد ان انتهيت من عرض (الاقتراح) وانتقلت الى تصفح كتابه الثاني (المزهر) في طبعته المفهرسة ، ان السيوطي نقل من فصول (لمع الادلة) اكثر من نصف الكتاب ، نحواً من ثمانية عشر فصلا عازياً الى ابن الانباري كما اشار في مقدمته مع تصرف يسير آونة ، واختصار خفيف اخرى ، ومحافظة على الاصل مرات كثيرة ، ونقل منه ثلاثة فصول كذلك الى كتابه (المزهر) .

وعلى هذا نقلنا الفصل الاول كاملاً من (الاقتراح) ، والرابع واكثر الخامس من المزهر ، والثاني والثالث من المخطوطة الخطيبية ، ونشرنا هذه الفصول بحرف صغير تمييزاً لها ، وأشرنا عند كل فصل الى صفحة المصدر المنقول عنه او المقابل به .

هذا وهناك خلاف في ترتيب بعض الفصول بين مخطوطتنا وما ذكره السيوطي في مقدمة (الاقتراح) وقد رايت من الخير مقابلة المسردين ليقف القارىء على عناوين الفصول وعلى الخلاف معاً :

الفصل	في مخطوطتنا	في مقدمة (الاقتراح)
١	ناقص	في معنى اصول النحو وفائدته
٢	«	في اقسام ادلة النحو
٣	«	في النقل
٤	«	في انقسام النقل
٥	«	في شرط نقل المتواتر
٦	في شرط نقل الآحاد	كذلك
٧	في قبول نقل اهل الاهواء	«
٨	في قبول المرسل والمجهول	«
٩	في جواز الاجازة	«
١٠	في القياس	«

بدء الخلاف

١١	في الرد على من انكر القياس	في تركيب القياس
١٢	في حل شبه تورد على القياس	في الرد على من انكر القياس
١٣	في معرفة انقسام القياس	في حل شبه تورد على القياس
١٤	في قياس العلة	في اقسام القياس
١٥	في قياس الشبه	في قياس الطرد
١٦	في قياس الطرد	في كون الطرد شرطاً في العلة
١٧	في كون الطرد شرطاً في العلة	في « العكس «
١٨	« « العكس « «	في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعدا

الفصل	في مخطوطتنا	في مقدمة الاقتراح
١٩	في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً	في إثبات الحكم في محل النقل : بماذا يثبت ؟ بالنقل أم بالقياس ؟
٢٠	في إثبات الحكم في محل النص : بماذا ثبت ؟ بالنص أم بالعلة ؟	

انتهاء الخلاف

الفصل	في مخطوطتنا	في مقدمة الاقتراح
٢١	في إبراز الاخالة والمناسبة عند المطالبة	كذلك
٢٢	في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه	〃
٢٣	في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الاخالة	〃
٢٤	في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال	في ذكر ما يلحق بالقياس ويتفرع عليه من وجوه الاستدلال
٢٥	في الاستحسان	كذلك
٢٦	في المعارضة	〃
٢٧	في معارضة النقل بالنقل	〃
٢٨	في معارضة القياس بالقياس	〃
٢٩	في استصحاب الحال	〃
٣٠	في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه	〃

يلاحظ إضافة الى خلاف الترتيب بين النسختين ، أن الفصل (١٤) في مخطوطتنا وهو (في قياس العلة) يقابله في مقدمة الاقتراح الفصل (٣٠) (في العلة القاصرة) ، ثم تنفرد مخطوطتنا بالفصل (١٥) في قياس الشبه ،وتنفرد مقدمة الاقتراح بالفصل (١١) في تركيب القياس .

أما المخطوطة الخطيبية فتتفق هي ومخطوطتنا في السرد ، إلا أن الفصل السادس

لم يذكر فيها ، وقد أدمجت الفصول (١٣ – ١٦) في فصل واحد ، ونقص الفصلان (٢٣ و ٢٤) .

اسم الكتاب

لم يكن للتنبيه على اسم الكتاب لزوم لولا أن خطأ جديداً نشره وروجه (جامعة الدول العربية – الادارة الثقافية – معهد إحياء المخطوطات العربية) حيث يحتفظ بفلم مصور عنه . فقد أدرج في الجزء الاول من (فهرس المخطوطات المصورة) ، باسم « إجراء القياس في النحو ... » [1] ولم أدر من أين اقتنص هذا الاسم فلم يذكره أحد ممن ترجموا لابن الأنباري ، على حين كلهم ذكر (لمع الأدلة) في أصول النحو ، كما عرفت من المخطوطة الخطيبية ومن نقول السيوطي عنه في كتابيه (المزهر) و (الاقتراح) ومما تقدم لك في ترجمتنا ابن الانباري . وهناك خطأان حيث جاء في التعريف بالنسخة « كتبت سنة ٦٢٢ تقريباً (؟) بخط نفيس ينقص من أولها خمسة فصول . وهذا الكتاب مصدر المزهر للسيوطي . » [2]

وليتهم لم يختموا بهذه الجملة لما فيها من شطط وخطأ ، فكل من قرأ (المزهر) عرف مبلغ الاسراف فيها ، إذ جميع ما نقله السيوطي من كتاب ابن الأنباري هذا في المواضع الثلاثة لا يبلغ صفحة واحدة من (١٢٠٠) صفحة في طبعة عيسى البابي الحلبي . ولو قالوا هو عمدة كتاب (الاقتراح) للسيوطي كانوا أقرب الى الجادة إذ نقل منه (١٨) فصلاً وكتابه (الاقتراح) نحو مئة صفحة .

. . .

وأنا إذ أقدم هذا الكتاب الفريد للدارسين الباحثين من العلماء، مغتبط بما يسر الله من إكمال نقصه بحيث لم يحرم القارىء شيئاً من فصوله . إلا ما عودنا ابن الأنباري

---

(١) ص ٣٧٧ طبع دار الرياض للطبع والنشر في القاهرة سنة ١٩٥٤

(٢) الصفحة السابقة . هذا ، وهناك خطأ احصائي ، فأوراق النسخة ثلاث واربعون . لا أربعون كما ذكروا في آخر التعريف البالغ سبعة من انصاف السطور .

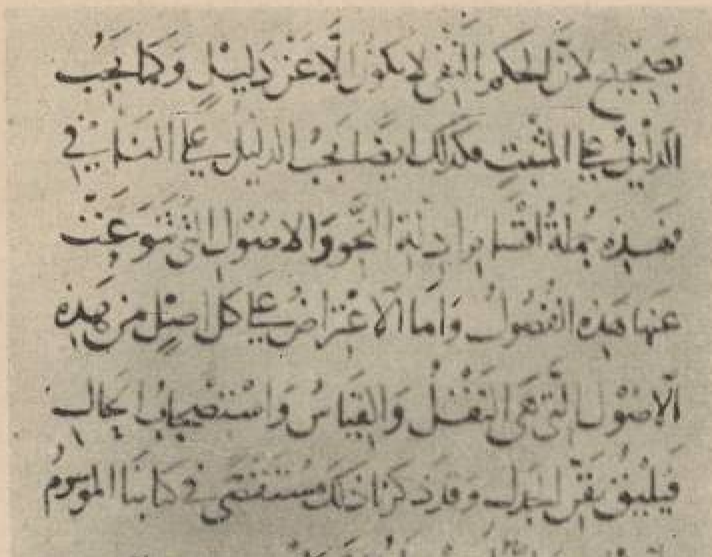
في مطالع كتبه (نزهة الألباء ، الانصاف ، أسرار العربية ، الاغراب) من فواتح موجزة بأسلوبه المسجع اللطيف ، يقدم بها كتابه إلى القراء يطلعهم على الحافز له على التأليف ، ويشير أحياناً الى ما تقدم له من رسائل ذات علاقة بالفن الذي يتكلم عنه ، فنعرف بذلك الترتيب التاريخي بين بعض مؤلفاته وبعض[1] ، كما نعرف أحياناً سبب التأليف ، ومن ألف من أجله .

فلنحمد الله على ما يسر وهدى ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

سعيد الأفغاني

---

(١) مع هذا المحرمنا الفائدة كلها فقد أحال في آخر (لمع الأدلة) على كتابه (الاغراب) فعرفنا سبقه ولذلك نشرناه قبل (لمع الأدلة) .



بتصحيح لأن الحكم النفي لا يكون إلا عن دليل وكما يجب
الدليل على المثبت فكذلك يجب الدليل على النافي في
نفيه، جملة أقسام أدلة النحو والأصول التي تتوزع
عنها هذه الفصول، وأما الاعتراض على كل أصل من هذه
الأصول التي هي النقل والقياس واستصحاب الحال
فيليق بفن الجدل وقد ذكرنا ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم
بالإغراب والله أعلم بالصواب

تم الكتاب

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه

كتبه ... الشيرازي

الصفحة الاخيرة من مخطوطة لمع الادلة (انظر ص ٧١)

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما[1]

الفصل الأول

في معنى أصول النحو وفائدته

أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله . وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع[2] الاطلاع على الدليل ؛ فان المخلد الى التقليد لايعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولاينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب[3] .

---

(١) نقلت هذه البداءة بحروفها من المخطوطة الخطيبية . أما الفصل الاول فقد أدرجه السيوطي في كتابه (الاقتراح) ص ٦ بعد ان ذكر عنوانه في مقدمته ص ٣ ، وختمه بقوله : « هذا جميع ما ذكره (ابن الأنباري) في الفصل الأول بحروفه » . أما المخطوطة الخطيبية فقد اختصرت بعض الكلمات والجمل .

(٢) في الأصل : بقاع ، وهو تحريف ظاهر لمن أمعن .

(٣) اليك نص الفصل في المختصرة الخطيبية ليظهر بعض أسلوب مختصرها في اختصاره : « فأصوله أدلته التي منها فروعه وفصوله كما أن أصول الفقه أدلته التي تنوعت عنها جملته وتفصيله . وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الدليل ، اذ المقلد لا يعرف الخطأ من الصواب ولا ينفك غالباً عن ارتياب . »

الفصل الثانى

في اقسام أدلة النحو

أقسام أدلته ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، ومراتبها كذلك ، وكذلك استدلالاتها [١].

والدليل ما يرشد إلى المطلوب ، وقيل : معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم مالا يعلم في العادة اضطراراً . والدال والدلالة بمعناه ؛ فاذاً الدال فاعل بمعنى فعيل كعالم وقادر ، أصله (دالل) . وقيل : (الدلالة فعل الدليل ، والدالّ ناصبه .) والأول أكثر استعمالا [٢].

الفصل الثالث

في النقل (٣)

النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح)[٤] الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة .

فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين ، وماشذ من كلامهم

---

(١) هذا الفصل من المخطوطة الخطيبية المختصرة ، وقد أسفت أن وجدت السيوطي لم ينقل منه في ص ٤٠ من (الاقتراح) غير الجملة الأولى حين اختصر الفصول الثانية الأول . وانظر ص ٣ من الاقتراح .

(٢) كذلك قرأت هذه الكلمة وهي غير واضحة في المخطوطة الخطيبية ، ورسمها أقرب الى ما أثبتناه ، والمعنى مع ما قبله متسق .

(٣) عن المخطوطة الخطيبية

(٤) زيادة من اختصار السيوطي ، انظر الاقتراح ص ٤٠

كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) [١] ، قرئ في الشواذ : « ألم نشرحَ [١] . . » بفتح الحاء ، وكالجر بـ (لعل) كما في :

لعل أبي المغوار منك قريب [٢]

وقال :

علَّ صروف الدهر أو دولاتها [٣]

وكنصب بعضهم جزأي (لعل) و (ليت) ، قال :

ياليت أيام الصبا رواجعا [٤]

---

(١) زعموا أن ذلك لغة لبعض العرب ، وشاهد الجزم بـ (لن) قول أعرابي مجهول يمدح الحسين :

لن يخب الآن من رجائك من   حرك من دون بابك الحلقه

وان لم تكن قصة الشاهد موضوعة كان فيه ضرورة شعرية قبيحة .

أما شاهد النصب بـ (لم) فقول نسبوه الى الحارث بن منذر الجرمي :

في أيّ يوميّ من الموت أفر   يوم لم يقدرَ أم يوم قدر

والقراءة الشاذة بنصب (نشرح) وقد خرجوا ذلك على أن هناك نون توكيد خفيفة ثم حذفت ، وردوا ذلك بأدلة صناعية . — انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢٣١ ، ٢٣٤ ومغني اللبيب ص ٣٨٣ ، ٣٩٠ والآية « ألم نشرح لك صدرك » أول سورة الانشراح ٩٤/١ هذا وقد عزا الزمخشري هذه القراءة الى أبي جعفر المنصور ، وأردف ذلك بقوله : « لعله بيّن الحاء ، وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها . » — انظر الكشاف ٤ـ٧٧٠

(٢) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي وأوله :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة   لعـل أبا المغوار منك قريب

روي بالجر وبالنصب فلا يصلح شاهداً قاطعاً .

(٣) تتمة الرجز :   يُدلْننا اللمّة من لماتها

فتستريح النفس من زفراتها

الدُولة : الشيء المتداول ، يريد : لعل حوادث الدهر تعطيه الغلبة على اللمـة وهي الشدة . والرجز انشده الفراء ولم يعزه الى أحد ، وهذا يضعف الاستشهاد به على اللغة التي نسبوها الى عقيل وهي الجر بـ (عل ، ولعل) — انظر مغني اللبيب ١ـ٢٢٨ وشرح شواهده للسيوطي ص ١٥٥

(٤) في طبقات الشعراء لابن سلام : وقال العجاج : « ياليت أيام الصبا رواجعا » ، وهي لغة لهم . سمعت أبا عون الحِرْمازي يقول : « ليت أباك منطلقاً وليت زيداً قاعداً » ، وأخبرني أبو يعلى أن منشأ [الحرمازي] بلاد العجاج فأخذها عنهم — ص ٦٥ . وبعض =

وقال :

فليت أبا قابوس ما ذرَّ شارق أميراً لنا أو ليت غير أمير (؟)

وككسر نون (مِنْ) مع لام التعريف نحو (مِنِ الغلام) وضم نون (عن) معه نحو (عنُ الرجل) ، وكادغام نحو (ردّن) في (رددْن) ، وتركه [1] مع لام التعريف في أربعة عشر حرفاً أولها التاء وآخرها النون [2] . إلى غيره مما لا يخفى من الشواذ .

الفصل الرابع : في انقسام النقل [3]

اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد .

فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ؛ وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم .

واختلف العلماء في ذلك العلم ؛ فذهب الأكثرون إلى أنه ضروري واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل من الحواسّ الخمس : السمع والبصر والشم والذوق واللمس ؛ وهذا موجود في خبر التواتر ، فكان ضرورياً . وذهب آخرون إلى أنه نظري ، واستدلوا على ذلك بأن

= النحاة كالفراء يجعلونها حين تنصب الجزأين ، مساوية (تمنيت ، وددت =) أو (وجدت) أما أكثر النحاة فلا يقولون بنصب (ليت) و (لعل) جزأي الجملة ويقدرون لها خبراً مناسباً : (ليت لنا أيام الصبا رواجعا) أو (ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا) ، وهو الأقيس . — انظر مغني اللبيب ١ـ٣٩١ وشرح الكافية ٢ـ٣٤٦ وحاشية الشمني المسماة (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) ٢ـ٦٩ ولسان العرب ٢ـ٢٩٣

(١) ترك الادغام

(٢) هي الاحرف الشمسية : ت ، ث ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ل ، ن ، ويجب ادغام لام التعريف فيها كما يخفى

(٣) هذا الفصل نقله السيوطي في المزهر ١ـ١١٣ وانظر الاقتراح ص ٣ حيث ترى عنوانه وص ٤٠ حيث ترى اختصاره .

بينه وبين النظر ارتباطاً ، لأنه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم ؛ فلما اتفقوا علم أنه صدق .

وزعمت طائفة قليلة أنه لا يفضي إلى علم البتة . وتمسكت بشبهة ضعيفة ، وهي أن العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم ؛ فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم ، وهذه شبهة ظاهرة الفساد : فانه يثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد . فان الواحدلو رام حملَ حِمل ثقيل لم يمكنه ذلك ، ولو اجتمع على حمله جماعة لأمكن ذلك ؛ فكذلك ها هنا .

وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به .

واختلفوا في إفادته : فذهب الأكثرون الى أنه يفيد الظن ، وزعم بعضهم : (أنه يفيد العلم) وليس بصحيح لتطرق الاحتمال فيه ، وزعم بعضهم : أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن [إذ[1] لو رأينا من يعرف بالوقار حافياً حاسراً باكياً خلف جنازة يقول : «فقدت حميماً» علمنا صدقه ضرورة .]

الفصل الخامس : في شرط نقل المتواتر[2]

واعلم أن أكثر العلماء ذهبوا الى ان شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة الى حد لا يجوز (فيه)[3] على مثلهم الاتفاق على الكذب ، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ؛ فانهم انتهوا الى حد يستحيل على مثلهم (فيه)[3] الاتفاق على الكذب .

وذهب قوم الى أن شرطه أن يبلغوا سبعين ، وذهب آخرون الى أن شرطه أن يبلغوا أربعين

---

(١) هذه الزيادة بين معقوفتين ليست في المزهر ، وختم بها الفصل في المخطوطة الخطيبية .

(٢) تبدأ مخطوطتنا من نصف هذا الفصل بعد قوله (أربعين) ، أما نصفه الأول فنقلناه من المزهر ١ـ١١٤ وانظر (الاقتراح) ص ٣ حيث عنوانه وص ٤٠ حيث اختصاره أيضاً .

(٣) [فيه] ليست في المزهر .

/(١) وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر ، وذهب ٢/٢
آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة ، والصحيح عندي(٢) هو الأول.
وأما تعيين تلك الأعداد فإنما اعتمدوا فيها على قصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة ،وإنما اتفق وجودها مع هذه الأعداد فلا يكون فيها حجة .

الفصل السادس : في شرط نقل الآحاد

اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حراً كان أو عبداً كما يشترط في نقل الحديث ؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة
من شكله ؛ فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم / يقبل نقله ، ويقبل نقل العدل ٣/١
الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره ، لأن الموافقة لاتخلو(١) اما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن . بطل أن يقال لحصول العلم لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين . فوجب أن يكون لغلبة الظن ، وإذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة .
وزعم بعضهم : «أنه لا بد من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول

---

(١) أول المخطوطة ، الصفحة ١/٢ و ٢/١ بيضاوان .

(٢) [عندي] ليست في نقل السيوطي عند ـ المزهر ١/١١٤ .

(١) في الاصل لا تخلوا .

عنه ، لأن النقل يتنزل منزلة الشهادة ، والشهادة يشترط فيها الموافقة ، وكذلك النقل » وهذا ليس بصحيح ، لأن اعتبار النقل بالشهادة اعتبار فاسد ، لأن النقل مبناه على المساهلة[١] بخلاف الشهادة ، فهذا[٢] يسمع من النساء على الانفراد مطلقاً ومن العبيد وتقبل فيه العنعنة / ولا يشترط ٣/٢
فيه الدعوى ، وكل ذلك معدوم في الشهادة ، فلا يقاس أحدهما بالآخر .

الفصل السابع : في قبول نقل أهل الأهواء

اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها ، إلا أن يكونوا

---

(١) في الاصل : المشاهلة ، واللام كالمشطوب عليها وقد طمسها الحبر فصارت تقرأ [المشاهدة] ، لكن الرجوع الى نقل السيوطي لها في المزهر مع الامعان في المعنى قوى ان تكون [المساهلة] .

(٢) في المزهر : فلهذا . انظر ١٣٨/١ ويحتاج نقل المزهر الى مقابلة بأصلنا لاكمال ما فيه من نقص .

هذا وعقب السيوطي على كلام ابن الانباري بقوله :

« ومن امثلة ماروي في هذا الفن عن النساء والعبيد : قال ابوزيد في نوادره : قلت لأعرابية بالعيون ابنة مئة سنة : « ما لك لا تأتين أهل الزقفة ؟ » فقالت : « اني أخزى ان أمشي في الزقاق . » أي أستحي ...

قال ذو الرمة : « مارأيت افصح من أمة بني فلان ، قلت لها : كيف كان مطركم؟ فقالت : غِثنا ما شئنا » ـ المزهر ١٣٩/١ .

العيون : موضع . غثنا : سُقينا المطر .

ممن يتدين بالكذب كالخطّابية[١] من الرافضة ، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه[٢] ، ولهذا قال بعض أكابر العلماء : إذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أن من كذب فسق . فكيف لايقبل رواية الخوارج وهم يرون : أن من من كذب كفر ؟ .

والذي يدل على قبول نقلهم ، أن الأمة أجمعت على قبول (صحيح مسلم)[٣] (والبخاري)[٤]

---

(١) اصحاب ابي الخطاب محمد بن ابي زينب الاسدي .

زعم أن أئمة الشيعة أنبياء ، ثم غلا فزعمهم آلهة ، فلما وقف الامام جعفر الصادق على غلوه في حقه تبرأ منه ولعنه ، وامر اصحابه بالبراءة منه . — انظر الملل والنحل للشهرستاني ص ٣٨٠ .

(٢) الى هنا ينتهي نقل السيوطي في المزهر عن هذا الفصل وهو هناك بحروفه الا كلمة (يتدين) فانها عنده (يتدينون) ... المزهر ١٤١/١ .

(٣) ابو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري [٢٠٤ — ٢٦١ ﻫ] احد كبار ائمة الحديث ، والذى رحل في تحصيله الرحلات الواسعة ،وتصنيفه فيه [صحيح مسلم] ثاني كتب الحديث في الاسلام ، وله مصنفات عدة .

(٤) أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري ، علم الأعلام في الحديث ، وكتابه [الجامع الصحيح] أصح الكتب على الاطلاق ، والحجة في الدين بعد القرآن الكريم ولد في بخارى سنة ١٩٤ ﻫ وتوفي في [خرتنك] احدى قرى سمرقند سنة ٢٥٦ ﻫ .

٤/١ / وقد رويا فيهما عن قتادة (١) ، وكان قدرياً (٢) ، وعن عمران بن حطان (٣) وكان خارجياً ، وعن عبد الرزاق (٤) وكان رافضياً ، وفي عن المدول قبول نقلهم خرق الاجماع .

وزعم بعضهم : « أنه لا يقبل نقل أهل الأهواء ، لأنه إذا ردّت رواية الفاسق لفسقه ، فلأن لا تقبل رواية المبتدع لبدعته كان ذلك أولى » ، وهذا ليس بصحيح ، وذلك لأن الفاسق ارتكب محظور دينه مع علمه بتحريمه ، فلم يؤمَن أن يكذب مع علمه بتحريمه ، وأما

---

(١) ابو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري احد الأئمة الأعلام ، قال ابن المسيب : « ما اتانا عراقي احفظ من قتادة » وكان مع علمه بالحديث رأساً في العربية وايام العرب والنسب ، وكان يرى القدر ، مات بواسط في الطاعون — خلاصة تذهيب الكمال ص ٢٦٨ وقاموس الاعلام للزركلي ص ٧٨٩ .

(٢) القدرية : منكرو القدر القائلون بأن العبد يخلق افعاله وانه مخير غير مسير — انظر [التبصير في الدين] للاسفرايني المتوفى ٤٧١ هـ ص ٣٨ وفجر الاسلام ص ٣٤٧ .

(٣) أبو سماك السدوسي الوائلي : رأس القعدة من الخوارج ، خطيب شاعر مفلق تابعي أدرك الصحابة وروى عنهم وروى اصحاب الحديث عنه ، مات سنة ٨٤ بعُمان — قاموس الاعلام ص ٧٢٦ وخلاصة تذهيب الكمال ص ٢٥١ .

(٤) عبد الرزاق بن همام الحميري ، ابوبكر الصنعاني عاش بين [١٢٦ - ٢١١ هـ] احد الأئمة الأعلام الحفاظ ، كان يحفظ سبعة عشر الف حديث ، له مصنف في الحديث وكتاب في تفسير القرآن . قال ابن عدي : « رحل اليه ائمة المسلمين وثقاتهم ولم نر بحديثه بأساً ، الا انهم نسبوه الى التشيع . » — عن خلاصة تذهيب الكمال في اسماء الرجال للخزرجي ص ٢٠١ وقاموس الاعلام للزركلي ص ٥١٩ .

المبتدع فما ارتكب محظور دينه ، مع العلم بالتحريم ، وليست بدعته حاملة له على الكذب ، فوجب أن يقبل ؛ فإن كانت بدعته تخرجه عن الدين ، لم يقبل نقله ، لاتصافه بالكفر . فإن قيل : فكيف جاز قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض والشهادة أضيق باباً / من النقل ٤/٢
والرواية ؟ قلنا : لا نعلم أن شهادة أهل الذمـة مقبولة أصلاً ، لأن الله تعالى شهد عليهم بالكذب ، فقال تعالى : « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » (١) . ولو أن يحي بن معين (٢) أو بعض عدول المسلمين طعن في شخص لم يقبل قوله ، فما ظنك بمن شهد الله تعالى عليه بالكذب؟

---

(١) سورة آل عمران ٣/٧٥ ونص الآية :

« ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده اليك الا ما دمت عليه قائماً ؛ ذلك بأنهم قالوا : ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون . »

فهؤلاء هم الذين شهد الله عليهم بالكذب .

(٢) ابو زكريا الغطفاني البغدادي الحافظ الامام العلم المشهور ، عاش بين [١٥٨ — ٢٣٣] ، قال أحمد بن حنبل : « كل حديث لايعرفه يحيى فليس بحديث » مات بالمدينة فغسل على اعواد النبي صلى الله عليه وسلم وحمل على سريره ، ونودي بين يديه : « هذا الذي يذب الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » خلاصة تذهيب الكمال ص ٣٦٨ .

الفصل الثامن : في قبول المرسل والمجهول

اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده(١)، نحو أن يروي ابن دريد(٢) عن أبي زيد(٣) . والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله ، نحو أن يقول [أبو بكر](٤) ابن الانباري : حدثني رجل عن ابن الاعرابي(٥) . وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول ، لأن العدالة شرط في

---

(١) ولد ابن دريد سنة [٢٢٣ هـ] فلم يدرك أبا زيد المتوفى سنة ٢١٥ ، فبينهما راو أو اكثر ، وهذا هو الانقطاع . ــ انظر الحاشيتين الآتيتين :

(٢) ابو بكر محمد بن الحسن بن دريد [٢٢٣ - ٣٢١] هـ امام في اللغة والادب ، اشتهر بمقصورته الدريدية وقالوا فيه : [اعلم الشعراء واشعر العلماء] ، له تصانيف طبع منها : الاشتقاق ، المقصور والممدود ، والجمهرة ، والملاحن . ــ انظر قاموس الاعلام .

(٣) ابو زيد الانصاري سعيد بن اوس بن ثابت [١١٩ - ٢١٥] هـ احد ائمة البصرة في اللغة والادب ، من ثقات اللغويين ، وكان سيبويه اذا قال : « سمعت الثقة » عني ابا زيد . الف مؤلفات في اللغة طبع منها : النوادر ، الهمز ، المطر ــ قاموس الاعلام

(٤) زيادة من المزهر ١ / ١٤١ ، وابو بكر هذا محمد بن القاسم [٢٧١ - ٣٢٨ هـ] من اعلم اهل زمانه بالادب واللغة وأحفظهم للشعر والاخبار توفي في بغداد وله كتب عدة في اللغة والادب ــ قاموس الاعلام .

(٥) محمد بن زياد راوية نسابة علامة باللغة كوفي ، شهد ثعلب بأنه حضر مجلسه وكان فيه زهاء مئة انسان كان يسأل ويقرأ عليه فيجيب من غير كتاب ، وتلمذ عليه بضع عشرة سنة مارأى بيده كتاباً قط ولقد املى على الناس مايحمل على اجمال ، ولد سنة ١٥٠ ومات ٢٣١ هـ بسامراء وله كتب عدة . ــ قاموس الاعلام .

قبول النقل ، والجهل بالناقل [وانقطاع سند الناقل] (١) / يوجبان ٥/١
الجهل بالعدالة ، فإن من لم يُذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم يعرف لم تُعرف عدالته ، فلا يُقبل نقله . وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول ، لأنّ (٢) الارسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده ، فكذلك في إرساله ، فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده [وإذا لم يتهم في إسناده] (٣) فكذلك في إرساله .

وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله ، لأنّ التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف ، وهذا ليس بصحيح .

وقولهم : ان الإرسال صدر ممن لو أسنَد لقبل ولم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله ؛ قلنا : هذا اعتبار فاسد لأنّ المسند قد صرح فيه
باسم الناقل وأمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل ؛ / وكذلك ٥/٢
أيضاً النقل عن المجهول لم يصرح أيضاً فيه باسم الناقل ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرّح باسم الناقل فبان [بهذا] (٤) أنه

---

(١) نقص في الاصل ، والتكملة من المزهر ١٢٥/١ تحت عنوان [معرفة المرسل والمنقطع] .

(٢) في الاصل : [لكن] والتصحيح عن المزهر ١٢٥/١ :

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من الاصل ، والتكملة من المزهر ١٢٥/١ .

(٤) زيادة من المزهر ١٢٥/١ ، ١٤١ . وزع السيوطي هذا البحث على بحثين : بحث (معرفة المرسل والمنقطع ١٢٥/١) وبحث [معرفة من تقبل روايته ومن ترد المسألة الخامسة ١٤١/١ .

لا يلزم من قبول المسنَد قبول المرسَل ، ولا من قبول المعروف قبول المجهول.

الفصل التاسع : في جواز الإجازة [1]

اعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الإجازة ، فذهب قوم إلى جوازها وتمسكوا في ذلك بأن الرسول صلوات الله عليه كتب كتباً إلى الملوك وأخبرت بها رسله ، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه ، وكتب صحيفة الزكاة والديات ثم صار الناس يخبرون بهـا عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يكن ذلك/ إلا بطريق المناولة [2] والإجازة فدل على جوازها . ٦/١
وذهب آخرون إلى أنها غير جائزة لأنه يقول : (أخبرني) ولم يوجد ذلك . وهـذا ليس بصحيح ، فإنه يجوز لمن كتب إليه انسان كتاباً وذكر [له] [3] فيه أشياء أن يقول : (أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا) ولا يكون كاذباً ، وكذلك ها هنا .

---

(١) الاجازة في فن الحديث « ان يجيز المحدث لمعين في معين : مثل ان يقول أجزت لك الكتاب الفلاني او ما اشتملت عليه فهرستي هذه .. الخ» فيروي طالب الاجازة الكتاب عن المحدث بسنده . انظر كتاب [علوم الحديث] المعروف بمقدمة ابن الصلاح ص ١٥١ فما بعد .

(٢) المناولة المقرونة بالاجازة أنواع « منها أن يدفع الشيخ الى الطالب أصل سماعه أوفرعاً مقابلا به ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني.. ثم يملكه اياه » ..الخ — المصدر السابق ص ١٦٠ فما بعد .

(٣) زيادة من المزهر ٣/١٦٣ .

الفصل العاشر: في القياس

اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته. ومنه المقياس أي المقدار، وقَيس رمح أي قدر رمح/ وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم ٦/٢ الأصل. وقيل: «هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراءُ حكم الأصل على الفرع»، وقيل: «هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع»، وقيل: «هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع». وهذه الحدود كلها متقاربة، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع مالم يُسم فاعله فتقول: «اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل». فالأصل هو الفاعل، والفرع هو مالم يُسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع (١). والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو مالم يسمّ فاعله/ بالعلة الجامعة التي هي ٧/١ الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس (٢) كل قياس من أقيسة النحو.

---

(١) كذا في الأصل، لكن السيوطي ينقل عن ابن الأنباري أركان القياس هذه في كتاب (الاقتراح ص ٤٨) ويقدم قوله (والحكم هو الرفع) على (والعلة الجامعة هي الاسناد).

(٢) كذا ولعل كلمة (قياس) قبل (كل قياس) زائدة.

فإن قيل : « فلمَ كان إسناد الفعل إلى الفاعل الذي هو الأصل موجباً للرفع دون النصب وهلاّ كان الأمر بالعكس ؟ » قيل : « لأنه لما وجب الفرق بين الفاعل والمفعول لإزالة اللبس ، ووجدنا إسناد الفعل لا يكون إلا إلى فاعل واحد ، ووقوعه يكون على مفعولاتٍ كثيرة ، فمنه ما يقع على مفعول واحد ومنه على مفعولين ومنه على ثلاثة مفعولين ، مع أن جنس الفعل متعدياً كان أو لازماً يتعدى إلى سبعة أشياء غير هذه الثلاثة ، وهي : المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له
والحال والمفعول معه والمستثنى ، مع خلاف في/ المفعول معه والمستثنى ، ٧/٢
فتلك عشرة كاملة ، ولا يسند في ذلك كله [إلا] (١) إلى فاعلٍ واحد ، فلما كان إسناد الفعل إلى الفاعل أقل ووقوعه على المفعول أكثر والرفع أثقل والنصب أخف أعطي الأقل الأثقل والأكثر الأخف معادلةً بينهما ؛ ولو عكس ذلك لكان عدولاً عن المعادلة التي تقتضيها قضية المعدلة ، واستكثاراً لما يستقل في كلامهم وتركاً للمناسبة وخروجاً عن قانون الحكمة ، وما ذلك – في ضرب المثال – إلا بمنزلة رجل جعل بين يديه حجرين أحدهما وزنه مناً (٢) والآخر وزنه عشرة أمناء وأمر إنساناً أن يحمل ما هو عشرة أمناء مرة واحدة ، وما هو مناً عشر مرات ليكون
قلة العمل بإزاء الثقل وكثرة العمل بإزاء الخفة ، فإنه لا/ خفاء بأن ذلك ٨/١

(١) ساقطة من الأصل ، والمعنى يقتضيها .

(٢) المنا : مقياس يوزن به وهو رطلان .

مقاربٌ للحكمة ، ولو أمره بحمل الثقيل عشر مرات وبحمل الخفيف مرة واحدة لكان ذلك مبايناً للحكمة لجمعه عليه بين الثقل وكثرة العمل في حالةٍ واحدةٍ ، وبين قلة العمل والخفة في حالٍ أخرى . فكذلك هاهنا . وقد قيل في الجواب عن هذا السؤال عدة أقاويل ، وإنما اقتصرنا على هذا القول لأن غرضنا التمثيل لا التطويل بكثرة التعليل .

الفصل الحادى عشر : في الرد على من أنكر القياس

اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ،
ولهذا قيل في حده : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة/ من استقراء كلام ٨/٢
العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولانعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة (١) والبراهين الساطعة ، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد او جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو مايعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه ، ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع . [وإلا] (٢) لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به ، ثم لم تزل الأمة قاطبة مذ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرر

---

(١) من هنا يبدأ اختصار السيوطي من هذا الفصل .

(٢) كلمة لازوم لها ، من عادة المؤلف ان يصدر بها جواب (لولم) و [لولا] [وان] .

الأعصار في جميع الأمصار يدعون إليه ويحثون عليه ، ولهـذا المعنى ٩/١ / سموه أدباً من قول العرب : أدب يأدب أدباً فهو آدب إذا دعا إلى طعامه ، قال طرفة :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدِب فينا ينتقرْ (١)

أي الداعي ، ومنه المأدَبة والمأدُبة وجمعها مآدب ، قال الشاعر :

كأن قلوب الطير في قعر عشها نوى القسب ملقى عند بعض المآدب (٢)

فهذا العلم لما كان مدعواً اليه ومجمعاً عليه سمي أدباً ، ثم هذا الرسول ﷺ سمع رجلاً يلحن فقال : « أصلحوا أخاكم ، رحم الله امرءاً أصلح من لسانه » (٣) وروي عنه أنه قال : « أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل » (٣)

---

(١) قائله طرفة بن العبد البكري

(٢) قاله صخر الغيّ ، يصف عُقاباً . القَسب : التمر اليابس يتفتت في الفم ، صلب النواة ، والقَسب : الصلب الشديد .

شبه قلوب الطير في وكر العقاب بنوى القسب كما شبهها امرؤ القيس بالعناب والحشف البالي في قوله :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي

(٣) لم أره في شيء من كتب الحديث ، لكن ابن حجر في ترجمته لعيسى بن ابراهيم يروى عنه عن الحكم بن عبدالله الايلي عن الزهري عن سالم عن أبيه : أن عمر مر بقوم قد رموا رشقاً فقال : « بئس مارميتم » ، قالوا : « انا قوم متعلمين » ، قال: « ذنبكم في لحنكم أشد من ذنبكم في رميكم ؛ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « رحم الله رجلا أصلح من لسانه » ويعلق ابن حجر على هذه الرواية وعلى الحكم أحد رواتها بقوله : « هذا ليس بصحيح ، والحكم أيضاً هالك » . — لسان الميزان ٣/٤٩٢.

وظاهر الأمر يقتضي الإيجاب ، فإن لم يحمل على الإيجاب فالأنسب
أن يحمل على الاستحباب ، ولو كان علماً منكراً لما كان مستحباً / بل ٩/٢
ما كان مباحاً ، ثم هذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يقول : « تعلموا
العربية كما تتعلمون حفظ القرآن » وكتب أيضاً إلى أبي موسى الاشعري :
« أما بعد فتفقهوا في السنّة وتفقهوا في العربية » وكان عبد الله بن عمر
يضرب ولده على اللحن ، ولولا أن الإعراب في الظاهر عنده واجب
[وإلا] [١] لم يضربه على تركه ، لأن حد الواجب ما استحق تركه
العقاب ، ثم لو لم يكن من الدلالة على صحته الا أن أول من وضع
قواعد أصوله ونبّه على فروعه وفصوله ذلك الحبر العظيم علي بن أبي
طالب لكان ذلك كافياً ، فإنه اذا كان قول واحد من الصحابة حجةً
في قول لأشرف ائمة الامة [٢] فما ظنك بقول ذلك الحبر العظيم علي
ابن ابي طالب والرسول صلوات الله عليه يقول في حقه / « انا مدينة العلم ١٠/١
وعلي بابها [٣] ويقول في حقه : « اللهم أدر الحق مع علي حيثما

---

(١) انظر الحاشية [٢] في ص ٥/٩

(٢) لعله يريد ان أشرف أئمة الأمة في كل زمان يحتج بقول لصحابي .

(٣) أدرجه السيوطي في كتابه (اللآليء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة) عن علي نفسه بصيغ عدة ١/٣٢٩ الطبعة الاولى .
لكن الترمذي يرويه عن علي أيضاً بلفظ : « أنا دار الحكمة وعلي بابها » ثم يقول: هذا حديث غريب منكور – انظر سنن الترمذي ٢/٢٩٨ باب مناقب علي .

دار [١] ». كيف وقد تلقت [٢] الأمة منه ذلك الوضع بالقبول، ولم ينكر ذلك منكر مع اشتهاره وإظهاره فكان إجماعاً، والإجماع حجة قاطعة، قال عليه السلام : « أمتي لا تجتمع على ضلالة . [٣] » ولو أني أنشر أيسر ماذكر في هذا الباب لمددت أطناب الإطناب، وامتطيت مطية الاسهاب، وبعدت عن المقصود من هذا الكتاب، فعدلت عن ذلك إلى الإضراب، وأفردت في ذلك كتاباً يكشف عن وجه الحق ظُلَم الشك والارتياب.

فإن قيل : « نحن لا ننكر النحو لأنه ثبت استعمالاً ونقلاً لا قياساً وعقلاً » قلنا : هذا باطل، لأنا [٤] أجمعنا على أنه إذا قال العربي : « كتب زيد »

١٠ / ٢ فانه يجوز / أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربياً أو عجمياً نحو : زيد وعمرو وبشير وأردشير، إلى مالا يدخل تحت الحصر، وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال. وكذلك

---

(١) سنن الترمذي الصفحة السابقة ونصه : [... رحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيث دار] ويعلق عليه الامام الترمذي بقوله : « هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه ».

(٢) في الاصل : [بلغت وهو تصحيف] .

(٣) هو في مستدرك الحاكم بلفظ [لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبداً] وله طرق عدة عن ابن عمر وغيره — ١/١١٥، ١١٦ ورواه الترمذي ضمن حديث عن ابن عمر أيضاً — انظر سنن الترمذي ٢/٢٥ أبواب الفتن : الحديث الثالث .

(٤) هنا ينتهي اختصار السيوطي الذي بدأ في ص ٩٥ الحاشية (١)، وقد تصرف في الباقي الذي نقله تصرفاً يسيراً لم نر حاجة الى الاشارة الى مواضعه .

القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجازمة . فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على مالا يدخل تحت الحصر، فإنه يتعذر في النقل دخول كل عامل من العوامل على كل مايجوز أن يكون معمولاً له . ألا ترى أنه يتعذر أن يُنقَل بعد عامل الرفع كل ما[١] يجوز أن يكون مرفوعاً به ، وبعد عامل النصب كل مايجوز أن يكون مرفوعاً به ، وبعد عامل الجر كل مايجوز أن يكون مجروراً به، وبعد عامل الجزم كل مايجوز أن يكون مجزوماً به ، وإذا كان / ذلك متعذراً ١١/١
من جهة النقل فدعوى أنه لايتعذر محال ، وما[٢] يفضي إلى محال محال .

وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً وجب أن يكون قياساً وعقلاً . والسر في ذلك هو[٣] أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال ، لأدى ذلك الى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع ، فلذلك وجب أن يوضع وضعاً قياساً عقلياً لا نقلياً . ألا ترى أن اللغة لما وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً لم يجز إجراء القياس فيها، واقتصر فيها على ما ورد به النقل ؟ ألا ترى أن القارورة إنما سميت قارورة

---

(١) هذه الكلمة يطرد في الأصل رسمها موصولة هكذا : كلما .

(٢) في الاصل [لا] وهو تحريف الناسخ .

(٣) في الاصل : [وهو] بزيادة الواو

١١/٢ لاستقرار / الشيء فيها ، ولا يسمى كل ما يُستَقَر فيه : قارورة ، وكذا سميت الدار داراً لاستدارتها ، ولا يسمى كل شيء مستدير داراً ؟

(١) فلو قلنا إن النحو ثبت نقلاً لا قياساً وعقلاً لأدى ذلك الى رفع الفرق بين اللغة والنحو ، وإلى التسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالف للمعقول .

الفصل الثاني عشر : في حل شُبَه تورد على القياس

اعلم ان لمنكر القياس أن يقول : « الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه : أحدها : لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه ؛ فإنه ليس حمل

١٢/١ الاسم المبني لشبه الحرف على الحرف في البناء بأولى من حمل / الحرف لشبه الاسم على الاسم في الاعراب ، وكذلك ليس ترك التنوين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تنوين الفعل لشبه الاسم .

والوجه الثاني من الاعتراضات : أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه ، فما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر ؛ فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع ، وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة ، فإن ما لم يسم فاعله وإن أشبه الفاعل من وجه فقد خالفه وفارقه من وجه . فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس

(١) هذه الخاتمة ساقطة من نقل السيوطي لهذا الفصل في [الاقتراح] ص٤٦.

فوجه المفارقة يوجب منع القياس .

والوجه الثالث من الاعتراضات : أنهم قالوا : / « لو كان القياس ١٢/٢
جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الاحكام ، لان الفرع قد يأخذ شبهاً من أصلين مختلفين إذا حمل على كل واحد منهما وجد التناقض في الحكم وذلك لايجوز ، فإن (أنْ) الخفيفة المصدرية تشبه (أنّ) المشددة من وجه وتشبه (ما) المصدرية من وجه ، و (أنّ) المشددة مُعْمِلة وأن(ما)[١] المصدرية غير معملة ، فلو حملنا (أنْ) الخفيفة على(أنّ) المشددة في العمل وعلى (ما) المصدرية في ترك العمل لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد مُعْمِلاً [و] غير معمل في حال واحدة وذلك محال » .

والجواب عن وجوه الاعتراضات :

أما قولهم في الوجه الاول : إنه لو جاز حمل الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه » فظاهر الفساد ، لأن الاعتبار في كون أحدهما / محمولاً على الآخر أن يكون المحمول خارجاً عن ١٣/١
أصله إلى شبه المحمول عليه ، فالمحمول أضعف لخروجه عن أصله إلى شبه المحمول عليه ، والمحمول عليه أقوى لانه لم يخرج عن أصله إلى شبه المحمول؛ فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الاضعف على الاقوى أولى من حمل الاقوى على الأضعف . وعلى هذا يُخرَّج ما ذكرتموه من حمل الاسم على الحرف في البناء دون حمل الحرف على الاسم في الاعراب ،

---

(١) ناقصة في الأصل ، وقد افسد سقوطها المعنى .

وذلك أن الاسم لما خرج عن أصله قوي في بابه فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الاسم على الحرف في البنـاء لضعفه في بابه ونقله عن أصله أولى من حمـل الحرف على الاسم في الإعراب ،
/ لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله . وكذلك أيضاً مالا ينصرف لما خرج ١٣/٢
عن أصله إلى شبه الفعل من وجهين ضعف في بابه . والفعل لما لم يخرج يخرج عن أصله قوي في بابه ؛ فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل مالا ينصرف على الفعل في حذف التنوين لضعفه في بابه وخروجه عن أصله أولى من حمل الفعل على الاسم في دخول التنوين لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله ، فإن قيل : « وما الدليل على خروج الاسم عن بابه إلى شبه الحرف وخروج الاسم الذي لاينصرف عن بابه إلى شبه الفعل؟» قلنا : « أما الدليل على خروج الاسم المبني عن بابه إلى شبه الحرف فهو
أن الاسم المبني يشبه الحرف نحو الاسم الموصول إنما بني لأنه لا / يفيد ١٤/١
بكلمة واحدة ، ولا خلاف في أن الأصل في الاسم أن يفيد مـع اسم واحد أو فعل واحد نحو : (زيد قائم ، وقام زيد) فلما كان الاسم الموصول لايفيد بكلمة واحدة كالحرف ، دل على أنه قد خرج عن بابه إلى شبه الحرف . » وأما الدليل على أن الاسم الذي لاينصرف خرج عن بابه إلى شبه الفعل ، فذلك[١] أن مالا ينصرف إنما منع من الصرف لوجود علتين من العلل التسع التي يجمعها بيتان من الشعر :

---

(١) في الأصل : (وذلك) وهو تصحيف ، لوجوب اقتران خبر (أما) بالفاء.

جمع ووصف وتأنيث ومعرفة   وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف   ووزن فعل ، وهذا القول تقريب

ولا خلاف في أنه ليس الأصل في الاسم أن يكون فيه علة من
هذه العلل التسع ، لأنها كلها فروع كما أن الفعل فرع ؛ فإذا / اجتمع ١٤/٢
منها علتان في اسم علمنا أنه قد خرج إلى شبه الفعل .

وأما قولكم في الوجه الثاني : « إن القياس حمل الشيء على الشيء
بضرب من الشبه ، وما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه
آخر ؛ فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع » .
فظاهر الفساد أيضاً : لأنه إنما يجب القياس عند اجتماعهما في معنى خاص
وهو معنى الحكم أو ما يوجب غلبة الظن ، والافتراق الذي ذكرتموه
إنما هو افتراق لا في معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن ، والافتراق
لا في معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن لا يؤثر في جواز الجمع . وعلى
هذا يخرج ما مثلتم به من قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع ، فإنه
وإن كان يشابهه من وجه ويفارقه / من وجه [إلا] [1] أن الوجه ١٥/١
الذي يوجب [2] القياس من المشابهة أولى من الوجه ، الذي يمنع
من جواز القياس من المفارقة ، وذلك أن المعنى الموجب للقياس من

(١) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥

(٢) في الأصل : [وجب] وهو تصحيف كما يظهر من مقابلتها [يمنع] في تتمة الجملة .

المشابهة هو الإسناد وهو المعنى الخاص الذي هو معنى الحكم في الأصل، وأما المعنى الذي يوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم ولا له أثر في الحكم بحال، فلهذا كان قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع أولى من منعه.

وأما قولكم في الوجه الثالث: «إنه لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى تناقض الأحكام». قلنا: «هذا ظاهر الفساد أيضاً لأنه لا يمكن أن يلحق بهما، وإنما يلحق بأقواهما وأكثرهما شبهاً. لأنه لا يتصور أن يستويا من كل وجه، بل لابد أن يزيد أحدهما على الآخر
١٥/٢ فلا يؤدي / ذلك إلى تناقض الأحكام، وعلى هذا يخرّج ما مثلتم من حمل (أنْ) الخفيفة المصدرية على (أنّ) المشددة المصدرية في العمل وعلى (ما) المصدرية في ترك العمل؛ فإن (أنْ) الخفيفة وإن أشبهت (أنّ) المشددة في المصدرية كما أشبهت (ما) في المصدرية، [إلا] (١) أن شبهها لـ (أنّ) المصدرية أكثر من شبهها لـ (ما) المصدرية لأنها أشبهتها لفظاً ومعنى وإن كان لفظها ناقصاً مخففاً. والذي يدل على اعتبار هذا الشبه أنه يقبح [أن يقول] (٢): (إن أنْ يقوم زيد يعجبني)، كما يقبح أن يقول: (إن أن زيد قائم يعجبني)، في معنى: (إن قيام زيد يعجبني).

---

(١) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥

(٢) زيادة موضحة

وأما (ما) فإنها أشبهتها معنى لا لفظاً . فلهذا كان حملها على (أنّ) أولى من حملها على (ما) على ما بينا . والله أعلم .

الفصل الثالث عشر : في معرفة انقسام القياس ١٦/١

اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قياس علة . وقياس شبه . وقياس طرد .

فأما قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة .

وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء .

وأما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء .

وسنبين هذه الأقيسة مفصلة مسرودة على ماتستحقه من الترتيب من تقديم قياس العلة ، ثم قياس الشبه ، ثم قياس الطرد آنفاً (١) إن شاء الله تعالى .

الفصل الرابع عشر : في قياس العلة

/ اعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل ، بالعلة التي علق ١٦/١ عليها الحكم في الأصل ، نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الاسناد .

---

(١) كذا في الأصل ، ولعل موضع كلمة (آنفاً) بعد قوله (الترتيب) .

ويستدل على صحة العلة بشيئين : التأثير وشهادة الأصول .

فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها ، وذلك مثل أن يدل على بناء الغايات على الضم باقتطاعها عن الإضافة ، فإذا طولب بالدليل على صحة العلة قال : « الدليل على صحتها التأثير ، وهو وجود الحكم لوجودها وهو[1] البناء وعدمه لعدمها ؛ ألا ترى أنها[2] قبل اقتطاعها كانت معربة ، فلما اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية ، ثم لو أعدنا الإضافة لعادت معربة ، ولو اقتطعناها عن الإضافة لعادت
١٧/١ مبنية ؛ كما قال الله / تعالى : « ولو رُدُّوا لعادوا لما نُهوا عنه »[3] .

وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء « كيف ؟ » و « أين ؟ » و « أيان ؟ » و « متى ؟ » لتضمنها معنى الحرف ، فإذا طولب بصحة هذه العلة قال : « الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد ، وتدل[4] على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً . » فإن قيل : « ومن أين زعمتم أن الأصول تشهد : أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يبنى وقد أعربوا « أياً » مع تضمن معنى حرف الاستفهام كما تضمنت « كيف » وأخواتها ؟ » ، قيل : « إنما بقّوا « أياً » وحدها على

---

(١) أي الحكم ، أما العلة فالقطع عن الاضافة .

(٢) في الأصل : أن

(٣) سورة الأنعام ٢٨/٦ ولا معنى لهذا الاستشهاد هنا غير المشاكلة اللفظية .

(٤) في الاصل : (ويدل) وهو تصحيف .

إعرابها مع تضمن معنى الحرف تنبيهاً على أن الأصل في الاسماء الإعراب، كما أنهم بقّوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد - مع مشابهة(١) الاسم الموجبة للإعراب - على البناء تنبيهاً على أن / الأصل في الأفعال البناء؛ على أنهم قد قالوا: «إنما أعربوها حملاً على نظيرها ونقيضها؛ فنظيرها: (جزء) ونقيضها: (كل). وبنوا الفعل المضارع اذا اتصلت به نون التوكيد لان نون التوكيد أكّدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء. على أن (أيّاً) جاءت شاذة في بابها، والشواذ لا تورد نقضاً على القواعد المطردة. ألا ترى أن الأصل في كل واو تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفاً نحو (باب، ودار، وعصا، وقفا) والاصل فيها: (بوَبٌ، ودَوَرٌ، وعصَوٌ، وقفَوٌ). فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، ولا يجوز أن يورد (القَوَد)(٢) و (الحوَكة)(٢) نقضاً، لشذوذه في بابه؛ فكذلك هاهنا. ١٧/١

الفصل الخامس عشر: في قياس الشبه ١٨/١

اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الاصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد

(١) في الاصل: [مشابه] وهو تحريف

(٢) القود: القصاص. والحوكة: جمع حائك.

شياعه ، فكان معرباً كالاسم [١] .

وبيان ذلك أنك تقول : (يقوم) فيصلح للحال والاستقبال . فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول : (رجلٌ) فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت (الرجل) اختص برجل بعينه ؛ فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه، فقد [٢] شابه الاسمَ والاسمُ معرب ، فكذلك ما شابهه . أو يدل على إعرابه / بأنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم؛ والاسم معرب ١٨ / ٢
فكذلك هذا الفعل . وبيانه أنك تقول : (إن زيداً ليقوم) كما تقول : (إن زيداً لقائمٌ) ، و (قائمٌ) معرب ، فكذلك ما قام مقامه . أو يدل على إعرابه بأنه يدل على الحال والاستقبال ، فأشبه الأسماء المشتركة ، والأسماء المشتركة معربة فكذلك ما أشبهها . أو يدل على إعرابه بأنه على حركة الاسم وسكونه ، فإن قولك (يَضرِب) على وزن (ضارب) ، وكما أن (ضارباً) معرب فكذلك ما أشبهه .

والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الأول : هي الاختصاص بعد الشياع ، والعلة الجامعة بين الفرع والاصل في القياس الثاني : هي دخول لام الابتداء عليه ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس

(١) اقتبس السيوطي هذه الأسطر الاربعة من هذا الفصل وسطرين من وسطه وآخره . — انظر الاقتراح ص ٧٣ .

(٢) [فقد] في جواب (فلما) لا لزوم لها .

الثالث : الاشتراك / والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الرابع : ١٩/١
جريانه على الاسم المعرب في حركاته وسكونه .

وليس شيء من هـذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي وجب لهـا الإعراب في الأصل لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما هي إزالة اللبس؛ لأن الاسم يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف . وكذلك أيضاً كان اللبس يقع في نحو (ما أحسن زيداً !) إذا كنت متعجباً ، و(ما أحسنُ زيدٍ؟) اذا كنت مستفهماً ، و (ما أحسن زيدٌ.) اذا كنت نافياً ، فإنك لو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالاستفهام والاستفهام بالنفي ؛ فأعربوا لازالة اللبس ، وليس هذا المعنى موجوداً في الفعل المضارع ، وهذا هو الفرق / بين قياس العلة وقياس الشبه . إلا أن ١٩/٢
قياس الشبه لا بد فيه من إشارة إلى طريق غلبة الظن ، وهذا هو الفرق بينه وبين قياس الطرد - وسيذكر فيما بعـد - .

وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به في أوجَه الوجهين كقياس العلة ، لأن قياس العلة إنما جاز التمسك به لأنه يوجب غلبـة الظن ، وهذا القياس يوجب غلبة الظن فجاز التمسك به ، ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه . ولو لم يدل على جواز التمسك به إلا أن الصحابة تمسكوا به في المسائل الظنية ، ولم ينكر ذلك منهم منكر ، ولا غيّره مغيّر ، لـكان ذلك كافياً .

الفصل السادس عشر : في قياس الطرد [١]

/ إعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الاخالة [٢] في العلة . واختلفوا في كونه حجة ، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة ، لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ، ألا ترى أنك لو عللت بناءَ (ليس) بعدم التصرف لا طرد البناء في كل فعلٍ غير متصرف ، وإعرابَ ما لا ينصرف بعدم الانصراف لا طرد الإعراب في كل اسم غير منصرف ؛ فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف ولا أن اعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف ؛ بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء ، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب – كما بيّنا – . وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها ، علم أن مجرد الطرد لا يكتفى به ، فلا بد من إخالة أو شبه . والذي يدل على أن / الطرد لا يكون علة أنه لو كان علة لأدى ذلك إلى الدور ؛ ألا ترى أنه اذا قيل له : « ما الدليل على صحة دعواك ؟ » فيقول : « أنا أدعي أن هذه علة في محل آخر » ، فإذا قيل له : « وما الدليل على أنها علة في محل آخر ؟ » فيقول : « دعواي

٢٠ / ١ (في الهامش عند أول السطر الأول)

٢٠ / ٢ (في الهامش عند سطر « إخالة أو شبه »)

---

(١) نقل السيوطي هذا الفصل باختصار وتصرف يسيرين في (الاقتراح) ص ٧٤ إلا ان التطبيع والنقص المخل غير قليلين فيه .

(٢) يريد المؤلف بكلمة(الاخالة) : المناسبة ، كما سيأتي ذلك في باب (الاخالة)

أنها علة في مسألتنا » فدعواه دليل على صحة دعواه ، وإذا قيل له : « وما الدليل على أنها علة في الموضعين جميعاً ؟ » فيقول : « وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علة » . فإذا قيل له : « فإن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة ، فما الدليل على أن الحكم ثبت بها في المحل الذي هو فيه ؟ » فيقول : « كونها علة » ، فإذا قيل له : « وما الدليل على كونها علة ؟ » فيقول : « وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه » فيصير الكلام دوراً ، ولا يفلح طارد مع هذه / المطالبات أبداً . ٢١/١

وقد ذهب قوم إلى أنه حجة ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا « الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض ، وهذا موجود ها هنا » . وربما قالوا : « عجز المعترضِ دليل على صحة العلة » ، وربما حرروا عبارة وقالوا : « نوع من القياس ، فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة أو شبه . » وهذا ليس بصحيح :

فأما قولهم : « الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض » فلا حجة لهم (فيه)[1] فإنهم جعلوا الطرد دليلاً على صحة العلة ، وادعوا ها هنا أنه العلة نفسها ، فليس من ضرورة أن يكون دليلاً على صحة العلة أن يكون هو العلة ، بل ينبغي على قولهم أن يبينوا العلة ثم يدلّوا على

---

(١) زيادة موضحة .

صحتها بالطرد ، لأن الطرد نظر بان بعد ثبوت العلة وكان ينبغي أن
٢١/٢ يبينوا العلة/ ثم يطردوها ، وقولهم : « إن عجز المعارض دليل على صحة العلة »
قلنا : « لا بل عجزك عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها » ،
وقولهم : « نوع قياس فينبغي أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة أو
شبه » ، قلنا : « هذا تمسك بالطرد في إثبات الطرد ، فإن ما فيه إخالة أو
شبه لم يكن حجة لكونه قياساً لقباً وتسمية ، وإنما كان حجة لما فيه من
الإخالة والشبه المغلب على الظن ، وليس ذلك موجوداً ها هنا فوجب
ألا يكون حجة . »

الفصل السابع عشر : في كون الطرد شرطاً في العلة

٢٢/١ اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك ، فذهب الأكثرون إلى /أنه شرط
في العلة ، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع ، كرفع كل
ما اسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الاسناد ، ونصب كل
مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه ، وجر كل ما دخل عليه
حرف الجر لوجود عامله ، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه
حرف الجزم لوجود عامله ، وإنما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة
هاهنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ، ولا خلاف أن العلة العقلية
لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص . فكذلك العلة
النحوية . وذهب قوم إلى أنه ليس بشرط فيجوز أن يدخلها التخصيص ،

وذلك مثل أن يقول : إنما بُنيت « قطامِ وَحذامِ ، وسكابِ » لاجتماع ثلاث علل / تمنع الصرف : وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (قاطمة ٢٢/٢
وحاذمة ، وساكبة) ، فهذه العلة غير مطَّردة ، وذلك لانه قد توجد ثلاث علل وأكثر ولا يجب البناء ألا ترى أن (أذربيجان) فيه أكثر من ثلاث علل ومع هذا فليس بمبني .

ومثل أن يقول : « إنما أعربت الاسماء الستة المعتلة بالحرف تعويضاً عماد خلها من الحذف وإن لم تطرد العلة لقولهم : (يدٌ ، وغدُ ، ودمٌ) فإنها دخلها الحذف ولمُ تعرب بالحرف .

ومثل أن يقول : « الدليل على أن (حاشا) ليس بحرف أنه يدخله الحذف ، ولو كان حرفاً لما دخله الحذف » وإن لم يطرد في (رب) فإنه حرف وقد دخله الحذف فقالوا فيه بالتخفيف ، وقد قرىء به ، قال الله تعالى : « رُبَما يود الذين كفروا »(١) بالتخفيف ، وكذلك لم يطرد أيضاً في / (سوف) لقولهم في (سوف أفعل) : (سو أفعل) بحذف الفاء . . . ٢١/١
إلى غير ذلك من الأمثلة .

قالوا : « وإنما قلنا : إن الطرد ليس بشرط في العلة ويجوز أن يدخلها التخصيص ؛ وذلك لأن هذه العلة دليل على الحكم بجعل جاعل ، فصارت بمنزلة الاسم العام ، وكما يجوز تخصيص الاسم العام فكذلك

---

(١) « ... لو كانوا مسلمين » الحجر ١٥/٢ .

ما كان في معناه ، وكذا اذا جاز التمسك بالعموم للخصوص فكذلك بالعلة المخصوصة ، ويخرج على ما ذكرنا العلة العقلية ، فإن العلة العقلية موجبة للحكم وهذه أمارة عليه ؛ فلا يقاس أحدهما على الآخر » وهـذا ليس بصحيح .

قولهم : « إن هذه العلة دليل على الحكم فهي بمنزلة اسم العموم » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : أحدها أنا لا نسلم دخول التخصيص
٢٣/٢ على / الاسم كما لا نسلم دخول التخصيص على العلة . لأن اللفظ العام هو المتجرد عن القرينة ودليل التخصيص ؛ فإذا دخل التخصيص على اللفظ العام فقد خرج عن كونه عاماً متجرداً ولا يكون عموماً مخصوصاً ، بل يكون عاماً في الشيء الذي هو متناول له . ألا ترى أنه لو ورد الاستثناء متصلاً بأن تقول : « اقتلوا المشركين إلا أهل الكتاب » ، لم نقل : (إن ذلك لفظ عام خُصّ) ، بل هو لفظ يتناول المشركين غير أهل الكتاب ، وأنتم لا تقولون في العلة مثل هذا . بل تقولون : « إنها علة تامة دخلها التخصيص » .

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الاسم إنما يدل على الحكم بوضع اللغة فإذا خص في بعض ما تناوله لم يبطل دليل صحته . فإنه لم يخرج عن كونه
٢٤/١ موضوعاً / للعموم عند عدم التخصيص . فليس هكذا العلة المستنبطة ؛ لأن دليل صحتها على الحكم ، بها وجوده لوجودها ، فمتى وجدت غير دالة على الحكم عُدم دليل صحتها فبطل كونها علة .

والوجه الثالث : أن التخصيص إنما يكون بإرادة المتكلم وقصده أنه شيء مؤثر في نفس اللفظ ويوجد فيه ، فلم يبطل دليل صحته . فلذلك جاز تخصيص الاسم العام ، بخلاف تخصيص العلة فإنه أمر يعود إلى نفسها ووضعها ، فلذلك وجب تناقضها وبطلانها ، فبان الفرق بينهما .

وقولكم: «إن هذه العلة دليل على الحكم وليست موجبة كالعلة العقلية» ؛

قلنا : «العلة النحوية وإن لم تكن موجبة/ للحكم بذاتها ؛ إلا أنها لما وضعت ٢٤/٢
موجبة كما أن العلة العقلية موجبة أجريت مجراها ، وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية» .

الفصل الثامن عشر : في كون العكس شرطاً في العلة

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك : فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة ، وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها ، وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً وتقديراً ، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظاً وتقديراً . وقولنا (تقديراً) احتراز من نحو قولهم: «إنِ اللهُ أمكنني من فلان» و (امرأً اتقى الله) ، فإنه وإن كان إسناد الفعل إلى الفاعل ووقوع الفعل على المفعول قد عدما لفظاً [إلا] [١]
أنه قد وجد/ تقديراً ، لأن التقدير في قولهم (إنِ اللهُ أمكنني من ٢٥/١
فلان) : (إنْ أمكنني الله أمكنني من فلان) . فحذف الفعل الأول

---

(١) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥ .

لفظاً وجعل الثاني تفسيراً له . وعلى هذا التقدير قوله تعالى : «وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه»(١) ، أي : (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك) ، فحذف الأوّل وجعل الثاني تفسيراً له .

والتقدير في قولهم : (امرأً اتقى الله) : (رحم الله امرأً) ، فحذف الفعل لفظاً لدلالة الحال عليه ، فالفعل هاهنا وإن عُدم لفظاً فقد(٢) وجد تقديراً ، فلهذا المعنى قلنا : (وتقديراً) . وإنما وجب أن يكون العكس شرطاً في العلة ، وذلك لأنّ هذه العلة مشبّهة بالعلة العقلية ، والعكس شرط في العلة العقلية ، فكذلك ما كان مشبهاً بها . وذهب بعضهم الى أن العكس ليس بشرط في العلة ، ومعنى / عدم العكس أنه لا يعدم ٢٥/٢
الحكم عند عدمها ، وذلك نحو ما ذهب إليه بعض النحويين من أنه لا يعدم نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ نحو : (زيد أمامك) من أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدّر ، بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه من قبل حذف الفعل . وتمسكوا في الدلالة على أن العكس ليس بشرط في العلة : بأن(٣) هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم

---

(١) سورة التوبة ٩/٧ .

(٢) هذه فاء زائدة .

(٣) في الأصل : (أن) وهو جائز ، وزيادة الباء أوضح .

الحكم ، فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه . وهذا ليس بصحيح ؛ وذلك لأن الدليل لو تصور عدمه لعُدم المدلول، فإن مدلول العالم / العلم بالصانع مع نتيجة وجود العالم . والعالم لن يتصور ٢٦/١
خروجه عن أن يكون موجوداً في الوقت الذي كان موجوداً فيه ، ولو تُصُور عدمه لعدم المدلول وهو العلم بالصانع . وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقلي فكذلك هاهنا .

الفصل التاسع عشر

في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً (*)

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك :

فذهب قوم إلى أنه لا يجوز ، لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة ، فكذلك ما كان مشبهاً بها .

وذهب قوم إلى أنه يجوز أن يعلل بعلتين فصاعداً / وذلك مثل أن ٢٦/٢
يدل على كون الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بعلل :

فالأولى أن نقول : الدليل على ذلك أنه تسكن له لام الفعل إذا اتصل

(*) أورد السيوطي هذا الفصل في (الاقتراح ص ٦٤) مختصراً في كثير من العبارات ومحذوفاً منه فقرتان .

به ضمير الفاعل نحو : (ضربت) ، ولو لم ينزل منزلة جزء منه [وإلا] [١] لما سكن له لامه والثانية أن نقول: الدليل على ذلك أن الإعراب يقع بعده في الخمسة الأمثلة نحو: (يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين يا امرأة).

والثالثة : أن نقول : الدليل على ذلك اتصال تاء التأنيث بالفعل اذا كان الفاعل مؤنثاً نحو : قامت هند .

والرابعة أن تقول : الدليل على ذلك قولهم في النسب الى (كُنْتُ) : (كنتيّ) كقوله :

فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً وشر خصال المرء كنتُ وعاجن [٢]

---

(١) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥ .

(٢) في روايات هذا البيت اضطراب : فقد روي كذلك في لسان العرب ١٧/ ٢٥١ ، وتاج العروس (مادة كنت) ، وروي ايضاً في اللسان :

وما أنا كنتي ولا أنا عاجن وشر الرجال الكنتني وعاجن

وروي فيهما :

فأصبحت كنتياً وهجت عاجناً وشر خصال المرء : كنت وعاجن

وروي في التاج أيضاً :

وقد كنت كنتياً فأصبحت عاجناً وشر رجال الناس : كنت وعاجن

الكنتي : الرجل المسن ، نسبة الى قوله : (كنت كذا وكنت كذا) ، ومنهم من ينسب على الحكاية باضافة نون الوقاية فيقول : (كنتني) ، ويرى سيبويه أن ينسب اليه على الأصل لا على النحت فيقال : (كوني) .

أما العاجن فهو الذي قد أسن فلا يستطيع القيام إلا بأن يعتمد على يديه إذا قام كما يفعل الذي يعجن العجين ، ومنه الحديث عن ابن عمر : « رأيت رسول الله يعجن

/ والخامسة أن تقول : الدليل على ذلك قولهم : (حبذا زيد) ، فجعلوا ٢٧/١
(حبذا) مبتدأ ، [١] وهو مركب من فعل وفاعل ، و (زيد) هو الخبر .

والسادسة أن نقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا (لا أحبذه) .

والسابعة أن نقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا : (زيد – ظننت – قائم) ، فألغوا (ظننت) ، والالغاء إنما يكون في المفردات لا في الجمل ، فلو لم ينزلوا الفاعل والمفعول بمنزلة كلمة واحدة [وإلا] [٢] لما جاز الإلغاء .

والثامنة أن نقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا في (فحصت) : (فحصط) فأبدلوا التاء طاء لتجانس الصاد في الإطباق ، وهذا الإبدال إنما يكون فيما كان من كلمة لا من كلمتين .

في الصلاة » .

أما (كُنتَ) فمعناها قوِيَ واشتدَّ ، والكُنتيّ منها معناه : (الشديد) ، وعلى هذا المعنى تتخرّج الرواية الرابعة ، وإن كان يغلب على الظن أن الرواية الصحيحة هي الأولى .

(١) هذا مذهب الكوفيين إلا الكسائي ، يجعلون (نعم وبئس وحبذا) جميعاً أسماء . أما البصريون – والكسائي من الكوفيين – فيعدونها أفعالاً . – انظر بسط الخلاف في ذلك في كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) للمؤلف نفسه ص ٦٦ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/١٤٧ حيث تجد المسألة مستوفاة ببسط أوسع .

وممن ذهب الى اسميتها : المبرد في (المقتضب) وابن السراج في (الأصول) ، وابن هشام اللخمي ، واختاره ابن عصفور . – انظر باب : (نعم وبئس وما جرى مجراها) في شرح (ابن عقيل) على ألفية ابن مالك .

(٢) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥ .

والتاسعة أن نقول : الدليل على ذلك أنه لايجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل / فلولا أنه يتنزل منزلة الجزء من الفعل [وإلا] [١] ٢٧/٢
لماكان ممتنعاً .

والعاشرة أن نقول : الدليل على ذلك قولهم للواحد : (قفا) على التثنية ، لأن المعنى : (قف قف) .

قال الله تعالى : « ألقيا في جهنم »[٢] فثنى وإن كان الخطاب لملَك واحد وهو (مالك) خازن النار ؛ لأن المراد به : (ألق ألق) ، فلو لم يتنزل الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة [وإلا] لما جازت التثنية .

وتمسكوا في الدلالة على جواز ذلك بـ « أن هذه العلة ليست موجبة ، وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم ، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات ، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل » ، وهذا ليس بصحيح :

وقولهم « إن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمارة ودلالة » قلنا :
« ما المعني بقولكم إنها ليست / موجبة ؟ إن عنيتم (أنها ليست موجبة ٢٨/١
كالعلل العقلية ، كالتحرك لايعلل إلا بالحركة ، أو العالمية لاتعلل إلا

---

(١) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥ . هذا ويشير هنا الى عدم جواز (كتبت وخالد) إلا إذا أكدنا الضمير المتصل بآخر منفصل بأن نقول : (كتبت أنا وخالد) .

(٢) سورة ق ٥٠/٢٤ ، وتتمة الآية : (كل كفار عنيد) .

بالعلم) فمسلّم ، وإن عنيتم أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق) فلا نسلم ، فإنها بعد الوضع [أصبحت] (١) بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن تجري مجراها .

الفصل العشرون*

في إثبات الحكم في محل النص : بماذا ثبت بالنص أم بالعلة ؟

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك ، فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص ؛ لأنه لو كان ثابتاً بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس ، لأن / القياس حمل فرع على أصل ٢٨/٢
بعلة جامعة ، وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس ، وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال . ألا ترى أنا لو قلنا إن الرفع والنصب في نحو : (ضرب زيد عمراً) بالنص لا بالعلة ، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما ، وذلك لا يجوز .

وذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل النص بالنص ويثبت فيما عداه

---

(١) زيادة موضحة .

(*) نقل السيوطي هذا الفصل مختصراً في (الاقتراح) ص ٦٠ — ٦١ ، وفي طبعته تحريفات لم نشر اليها ، ويستطيع المعنيّ أن يقابل المطبوعة بنصنا هذا ليصححها .

بالعلة . وذلك نحو النصوص المقبولة[١] عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية . وتمسكوا في الدلالة على ذلك بـ (أن النص مقطوع به ، والعلة مظنونة ، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون . ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة
[معاً] [٢] ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به / مظنوناً ، ٢٩ / ١
وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة محال) . وهذا ليس بصحيح :

وقولهم : « إن النص مقطوع به والعلة مظنونة وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون .. إلى آخر ماقرروا » ، قلنا : الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم[٣] بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم . فالظن لم يرجع إلى مايرجع إليه القطع ، بل هما متغايران فلا تناقض بينهما .

---

(١) في الاقتراح : (المنقولة) . وعبارة الأصل أدق . — انظر الاقتراح ص ٦١ .

(٢) زيادة من الاقتراح ص ٦١ .

(٣) في الأصل : (الحاكم) ، والتصحيح من الاقتراح ص ٦١ .

الفصل الحادي والعشرون

في إبراز الاخالة والمناسبة عند المطالبة (١)

٢٩/٢ / اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك :

فذهب قوم إلى أنه لايجب إبراز الإخالة وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر (كان) عليها فيقول : «فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفة .» فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة .

وتمسكوا في الدلالة على أنه لايجب إبراز الإخالة . بـ (أن المستدل أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه الاتيان (٢) بوجه الشرط وهو الإخالة ، وليس على المستدل بيان الشروط ؛ بل يجب على المعترض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط ، ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة (٣) لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة (٣) ويجيب عنها، وذلك لايجوز.

٣٠/١ وذهب آخرون إلى أنه يجب إبراز الإخالة / وتمسكوا (٤) في الدلالة على أنه يجب إبراز الإخالة بـ (أن الدليل إنما يكون دليلاً

---

(١) لخصه السيوطي في كتابه الاقتراح ص ٧٢ — ٧٣ من مطبوعة الهند .

(٢) في (الاقتراح) ص ٧٣ : (إلا الاتيان) ، والامعان في العبارة يقتضي إسقاط [إلا] .

(٣) في الأصل : الأسولة .

(٤) في الأصل : [وإن تمسكوا] ؛ ولعل (إن) من زيادة الناسخ .

إذا ارتبط به الحكم وتعلق به ، وإنما يكون متعلقاً به إذا بان وجه الإخالة ، ولا يكتفي في ذلك بما ينطلق عليه القياس من غير بيان ولا ارتباط) ؛ وهذا ليس بصحيح :

وقولهم : «إنه إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلق به » فنقول : الارتباط موجود فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قد قامت عليه البينة بعد الدعوى .

فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمنزلة إبانة عدالة الشهود ؛ فكذلك ليس على المستدل إبراز الإخالة ، وإنما على المعترض أن يقدح .

٣٠/٢

الفصل الثاني والعشرون[1]

في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك :

فذهب قوم إلى أنه جائز ، وذلك مثل أن يستدل على أن (إلا) تنصب المستثنى فيقول : « حرف قام مقام فعل يعمل النصبَ فوجب أن يعمل النصب كـ (يا) في النداء » ، فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه : فمنهم من قال العامل (يا) ، ومنهم من قال فعل مقدر بعد (يا) . وتمسكوا

---

(١) انظر الاقتراح ص ٥٤ ، فقد لخص السيوطي هذا الفصل وقدم فيه وأخر .

في الدلالة على جواز ذلك (بـ) أن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه .

وذهب قوم إلى أنه لا يجوز ، وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز
بـ (أنه لو جاز القياس / على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال ، وذلك ٣١/١
لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل ؟)
وهذا ليس بصحيح : لأن المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر ؛ فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل . وكذلك (لاتَ) فرع على (لا) ، و (لا) فرع على (ليس) ، فـ (لا) أصلٌ لـ (لات) وفرع لـ (ليس) ولا تناقض في ذلك . وإنما يقع التناقض أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً ، وأما من وجهين مختلفين فلا تناقض في ذلك .

الفصل الثالث والعشرون ٣١/٢

في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة (*)

اعلم أن العلماء ذهبوا إلى أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة على الإطلاق ، سواء كان لدفع نقض أو غيره ؛ بل هو حشو في العلة لا يجوز تعليق الحكم به ، وذلك مثل أن يدل على ترك صرف (حبلى) فيقول : « إنما امتنع من

(*) انظر هذا الفصل ملخصاً في (الاقتراح) ص ٧٧ .

الصرف لأنه في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فوجب أن يكون غير منصرف كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة » ، فذكر (المقصورة) حشو لأنه لا أثر له في العلة ، لأن ألف التأنيث لم تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة ، وإنما كانت مانعة من الصرف لكونها للتأنيث فقط . ألا ترى أن ألف التأنيث الممدودة سبب مانع من الصرف كالألف المقصورة ؛ وإنما قام التأنيث بهما مقام سببين بخلاف
(التاء) للزومها / الكلمة بخلافها . ألا ترى أنه ليس لهم (حُبْلٌ) و(حبلى) ٣٢/١
كما لهم (طلح) و (طلحة) . وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة وأنه حشو فيها ، بـ(أنه لا إخالة فيه ولا مناسبة . وإذا كان خالياً عن الإخالة والمناسبة لم يكن دليلاً ، وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه بالعلة ، وإذا لحق بها كان حشواً فيها) .

وذهب بعضهم إلى أنه إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشواً في العلة. وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأن قالوا : « الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين : أحدها أن يكون لها تأثير ، والثاني أن يكون فيها احتراز ؛ فكما لا يكون ما له تأثير حشواً ، فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً » . وهذا ليس بصحيح : لأن ما له تأثير ، فيه تأثير واحتراز ،
فلوجود / الشرطين جُعل علةً ، وما ذُكر للاحتراز فقط فَقد فُقِدَ ٣٢/٢
فيه أحد الشرطين فلا يعتد به .

الفصل الرابع والعشرون (*)

في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال

اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر ، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به ، وجملته أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم ، وقد يكون بالأولى ، وقد يكون ببيان العلة ، وقد يكون بالأصول .

فأما الاستدلال بالتقسيم فيكون على ضربين : أحدهما أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعها فيبطل بذلك قوله ، وذلك مثل أن يقول: « لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يخل إما أن تكون(١) / لام التوكيد أو لام القسم ؛ بطل أن تكون(١) لام التوكيد ؛ ٣٣ / ١
لأن لام التوكيد إنما حسنت مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحد منهما للتوكيد ، وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى ، وبطل أن تكون لام القسم ؛ لأن لام القسم إنما حسنت مع (إن) لأن (إن) تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم . وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك . وإذا بطل أن تكون لام التوكيد ، وبطل أن تكون لام القسم ؛ بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها » .

(*) اختصر السيوطي هذا الفصل اختصاراً زائداً في كتابه : (الاقتراح ص ٧١) ، وأشار في نهاية نقله بقوله (انتهى ملخصاً) ص ٧٢ .

(٧) في الأصل : يكون .

والثاني أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصحح[1] قوله . وذلك مثل أن يقول : « لا يخلو نصب المستثنى في الواجب[2] نحو : (قام / القوم إلا زيداً) ٣٣/٢ إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) ، وإما أن يكون بـ (إلا) لأنه بمعنى أستثني ، وإما أن يكون لأنها مركبة من (إن) [المخففة][3] و (لا) ، وإما أن يكون لأن التقدير فيه : (إلا أن زيداً لم يقم) ؛ بطل أن يكون العامل هو (إلا) بمعنى أستثني ؛ وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول أن هذا يبطل بقولهم : (قام القوم غير زيد) فإن نصب (غير) لا يخلو إما أن يكون بنفسه ، أو بتقدير (إلا) ، أو بالفعل المتقدم . بطل أن يكون منصوباً بنفسه لأن الشيء لا يعمل في نفسه ، وبطل أن يكون منصوباً بتقدير (إلا) لأنك لو قدرت (إلا) لصار التقدير : (إلا غير زيد) ، وهذا التقدير يفسد المعنى . وإذا كان يفسد المعنى وجب أن يكون باطلاً ؛ وإذا بطل أن يكون / منصوباً بنفسه ، ٣٤/١ وبطل أن يكون منصوباً بتقدير (إلا) وجب أن يكون منصوباً بالفعل المتقدم .

والوجه الثاني : أنه لو كان (إلا) هو العامل بمعنى (أستثني)

---

(١) في الأصل : فيصح

(٢) أي الموجب غير المنفي .

(٣) زيادة من الاقتراح ص (٧١) .

لوجب النصب في النفي كما يجب في الايجاب ، لأنه في النفي بمعنى (أستثني) كما هو في الايجاب .

والوجه الثالث : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : (ما زيداً قائماً) على معنى (نفيت زيداً قائماً) على إعمال معنى الحرف ؛ فكذلك ها هنا .

والوجه الرابع : أنه لو جاز النصب بتقدير (أستثني) لجاز الرفع بتقدير (امتنع) لاستوائهما في حسن التقدير . وهذا القول حكي عن عضد الدولة(١) وقد سأل أبا علي الفارسي(٢) وهما في الميدان عن نصب

---

(١) أبو شجاع فناخسرو بن ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي (٣٢٤ - ٣٧٢ هـ) أحد أمراء بني بويه المتغلبين على العراق وفارس والموصل . ومن أعاظم الملوك ، مع مشاركة في العلم والأدب . قصده فحول الشعراء والعلماء ، ومنهم المتنبي وأبو علي الفارسي . ومن مآثره البيمارستان العضدي ببغداد . - انظر وفيات الأعيان ٢١٨/٣ - ٢٢٢ .

(٢) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) ، إمام العربية في المئة الرابعة ومن معتزلي النحاة ، ورأس اصحاب القياس ، دخل بغداد سنة ٣٠٧ وتجول في كثير من البلدان ، وقدم حلب سنة ٣٤١ فأقام مدة عند سيف الدولة ، وعاد الى فارس فصحب عضد الدولة بن بويه وتقدم عنده وعلمه النحو ، وله صنف كتاب (الايضاح) في قواعد العربية ، وله غيره كتب عدة . - انظر قاموس الأعلام ص ٢٢١/١ وبغية الوعاة ٢١٦ .

المستثنى في الواجب ، فقال : « انتصب لأن التقدير فيه : أستثني زيداً. »
فقال له عضد/الدولة: «وهلا قدرت :(امتنع زيد)فرفعت» .فقال له أبو علي : ٣٤/٢
« هـذا الذي ذكرته لك جواب ميداني ، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح » . وبطل أيضاً أن يكون العامل فيه (إلا) لأنها مركبة من (إنّ) و (لا) فخففت (إنّ) وركبت مع (لا) وذلك من وجهين : أحدهما أن (إنّ) إذا خففت لا تعمل على مذهب من ذهب إلى هذا القول .

والثاني : أن الحرف إذا ركب مع حرف غيره خرج كل واحدمنهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم لم يكن له في حالة الافراد ، وهولا يقول في (إلا) كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب ، فينصب باعتبار (إنّ) ويرفع[١] باعتبار (لا) ويعمل عملين (كحتى) فإنها تعطف تارة وتجر أخرى .

/و (حتى) يخرج على[٢] ما ذكرنا فإنه ليس بمركب ، وإنما هو ٣٥/١
حرف واحد يعمل بتأويل حرفين مختلفين ؛ فإن ذهب به مذهب العطف لم يتوهم غيره ،وإن ذهب بهمذهب حرف الجر لم يتوهم غيره ؛ بخلاف

---

(١) في الأصل : فيرفع

(٢) فوق كلمة (على) في الأصل :كلمة (عن) كأنها تصحيح للاولى

(إلا) فإنها مركبة عنده من (إنّ) و (لا) وهما منطوق بهما . فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ؛ فبان الفرق بينهما . وبطل أيضاً أن يكون نصب المستثنى لأن تأويله : (إلا أن زيداً لم يقم) ؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو (أنه لم يفعل) أو (أنّ) ؛ فإن أراد أن الموجب للنصب (أنه لم يفعل) فيبطل بقولهم : قام زيد لا عمرو ؛ وإن أراد أن (إنّ) هي الموجبة للنصب ، كان اسمها وخبرها في تقدير اسم فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه . وفيه وقع / الخلاف . ٣٥/٢
وإذا بطل أن يكون العامل للنصب (إلا) لأنها بمعنى (أستثني) أو لأنها مركبة من (انّ) و (لا) ، أو لأن التقدير : إلا أنّ زيداً لم يقم ؛ وجب أن يكون العامل للنصب الفعل (١) المتقدم بتقوية (إلا) .

وأما الاستدلال الأَوْلى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الاصل وزيادة ، وذلك مثل أن يدل على بناء أسماء الإشارة و (ما) التعجبية فيقول : « أجمعنا على أن الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به ، وإذا بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق بـه فلأنْ تبنى أسماء الاشارة و (ما) التعجبية لتضمن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأَوْلى . وبيان ذلك هو (٢) أن الحرف إذا كان منطوقاً به

(١) في الاصل : (للفعل) وهو تصحيف .
(٢) في الاصل : (وهو) ولا حاجة للواو

أمكن أن يستغنى به عن الاسم . ألا ترى أن همزة الاستفهام التي بنيت (أين وكيف/ ومتى) وما أشبهها لتضمنها معناها . قد كان يمكن أن ٣٦/١
يستغنى بها عنها وإن أفضى إلى تكرار الاستفهام ؛ وأما إذا لم يكن الحرف منطوقاً به فإنه لا يمكن أن يستغنى به عن الاسم بحال من الاحوال ، وإذا بني الاسم لتضمنه معنى الحرف وقيامه مقامه على طريق الجواز، فلأن يبنى لذلك على طريق الوجوب كان ذلك من طريق الأولى .

وأما الاستدلال ببيان العلة فمن وجهين : أحدهما أن تبين علة الحكم ويُستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم ، والثاني أن تبين العلة ثم يُستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم . فأما الأولى فمثل أن يَستدل من أعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فيقول : « إنما عمل اسم الفاعل في محل الاجماع لجريانه على حركة الفعل/ وسكونه ، ٣٦/٢
وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً » .

وأما الثاني فهو مثل أن يَستدل من أبطل عمل (إنْ) المخففة من الثقيلة فيقول : « إنما عملت (انّ) الثقيلة لشبهها بالفعل وقد عدم بالتخفيف فوجب ألا تعمل . »

وأما الاستدلال بالأصول فمثل أن يستدل على إبطال مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، بـ « أن ما ذهب إليه يؤدي إلى خلاف الأصول ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، وهذا خلاف الأصول

لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب، لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك/ تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم، لأن الرفع ٣٧/١
في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، وكما أن رتبة الاسماء قبل رتبة الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم.» فإن قيل: «فهب أن الرفع في الاسماء قبل الجزم في الافعال، فلم قلتم إن الرفع في الأفعال قبل الجزم؟) قلنا: «لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء، وإذا ثبت ذلك في الاصل فكذلك في الفرع؛ لأن الفرع تبع للأصل.»

الفصل الخامس والعشرون

في الاستحسان(*)

اعلم أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان:

فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس،
/وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به واختلفوا فيه: فمنهم من قال: ٣٧/٢
«هو ترك قياس الأصول لدليل.»، ومنهم من قال: «هو(١) تخصيص

(*) انظر تلخيص السيوطي لهذا الفصل في كتابه (الاقتراح) ص ٩١

(١) في الأصل: (هو ترك تخصيص العلة)، وظاهر من تتمة الفصل ومن المثال الآتي أن كلمة (ترك) خطأ من الناسخ، والصواب اسقاطها كما (في الاقتراح) ص٩١.

العلة . » ، فمثال ترك قياس الأصول ما ذكرنا من الكلام على مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة . وكذلك أيضاً مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله فإنه أيضاً مخالف لقياس الأصول ، لأن الزائد جزء من الفعل المضارع، إذ الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وإذا كان الزائد جزءاً منه فالأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول وألا يكون جزءاً منه .

ومثال تخصيص العلة نحو أن تقول « إنما جمعت (أرض) بالواو والنون فقيل : (أرضون) عوضاً / من حذف تاء التأنيث ، لأن الأصل ٣٨/١
أن يقال في (أرض) : (أرضة) ، فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً من تاء التأنيث المحذوفة . وهذه العلة غير مطردة لأنها تنتقض بـ (شمس ، ودار ، وقدر) ؛ فإن الأصل : (شمسة ، ودارة ، وقدرة) ، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون . فلا يقال : (شمسون ، ولا دارون ، ولا قدرون) .

وقد قدمنا الكلام على مخالفة الأصول والقول بتخصيص العلة . وأما ما حكي عن بعضهم أن الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل ؛ فليس عليه تعويل .

الفصل السادس والعشرون

في المعارضة*

اعلم أن المعارضة أن يعارض المستدل بعلةٍ مبتدأة. واختلف / العلماء ٣٨/٢
في قبولها: فذهب الأكثرون إلى قبولها وذلك مثل أن يستدل من يذهب إلى أن إعمال الفعل الأول أولى بـ « أنه[١] سابق على الفعل الثاني وهو صالح للعمل فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به». فيقول له من يذهب إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى: « هذا معارض، فإن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، فكان إعماله أولى.» وتمسكوا في الدلالة على قبولها بـ (أن الاعتراض المقبول هو الذي يبين به فقد شرط من شرائط العلة كالنقض الذي يبين به فوات الطرد، أو عدم التأثير الذي يبين به فوات العكس؛ وهذا موجود في المعارضة لأنها وقفت [عليه] [٢] فوجب أن تكون مقبولة.»

وذهب بعضهم إلى (أنها غير مقبولة، لأن المعارضة تصدٍ لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول / لا السائل؛ فإن السائل هادم ٣٩/١

(*) لخص السيوطي هذا الفصل ببعض تصرف في (الاقتراح ص ٨٢)

(١) في الأصل: (لأنه). لكن أسلوب المؤلف جرى حتى الآن باستعمال (بأنه) في هذا الموضع، وهي المناسبة.

(٢) زيادة لازمة

والمعارض بانٍ ، والشخص الواحد لا يكون هادماً بانياً في حال واحدة) وهذا ليس بصحيح : لأن من حق السائل أن يعرض على العلة ويقفها ، وقد وجد ها هنا : فإن العلة ما لم تسلم عن معارضة دليل لم يكن عليها تعويل، فوجب أن تكون مقبولة صحيحة .

الفصل السابع والعشرون

في معارضة النقل بالنقل*

اعلم أنه إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما . والترجيح يكون في شيئين : أحدهما الاسناد ، والآخر المتن . فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم [وأحفظ] [١]، وذلك مثل أن يستدل [الكوفي] [١] على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى
٣٩/٢ (كيما) / بقول الشاعر :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا [٢]

فيقول له المعترض [٣] : « الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوماً [٤]

(*) نقله السيوطي في ص ٩٢ من كتابه (الاقتراح) ملخصاً ببعض تصرف

(١) زيادة من (الاقتراح) ص ٩٢

(٢) قائله عدي بن زيد العبادي ، وقد مرت الاشارة اليه ص ٦٦

(٣) في الاقتراح : البصري

(٤) في الاصل وفي (الاقتراح): (يوم) وهو خطأ لان الكلام عن رفع الفعل (تحدثه)

تحدثُه) بالرفع ولم يرو أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة[١] ، ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ [وأكثر][٢] ؛ فكان الأخذ برواية من روى الرفع أولى من الأخذ برواية من روى النصب . »

وأما الترجيح في المتن، فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس . وذلك مثل أن يستدل [الكوفي][٢] على إعمال (أنْ) مع الحذف من غير بدل[٣] بقول الشاعر[٤] .

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

فيقول له المعترض[٥] : « الرواية (أحضرُ) بالرفع وهي على وفق القياس . / فكان الأخذ برواية الرفع لموافقة القياس أولى من رواية ٤٠ / ١ النصب لمخالفة القياس . »

وبيان أن إعمال (أنْ) الخفيفة مع الحذف على خلاف القياس ، أنها إنما عملت على التشبيه بـ(أنّ) المشددة لأنها تكون مصدرية كما أن (أنّ) المشددة مصدرية[٦] ، ألا ترى أنك تقول : (عجبت من أن زيداً قائم) ، فيكون المعنى : (عجبت من قيام زيد) ، وتقول : (عجبت من

---

(١) انظر الحاشية (٤) ص ٦٦

(٢) زيادة من (الاقتراح)

(٣) في الاقتراح : عوض

(٤) طرفة بن العبد البكري

(٥) في الاقتراح : البصري

(٦) في الاصل : (مصدر) وهو سهو من الناسخ

أن يقوم زيد) ، فيكون المعنى : (عجبت من قيام زيد) ، و (أنّ) المشددة لاتعمل مع الحذف ، فإن الخفيفة أولى ألاّ تعمل لوجهين : أحدهما أن (أنّ) المشددة هي الأصل وأن الخفيفة فرع عليها ، ولا خلاف أن الأصل أقوى من الفرع ، وإذا لم يعمل الأصل مع الحذف مع كونه أقوى فلأنْ لايعمل الفرع مع كونه أضعف كان ذلك من
٤٠/٢ طريق/ الأولى .

والوجه الثاني : أن (أنّ) المشددة من عوامل الأسماء ، و (أنْ) الخفيفة من عوامل الافعال ، ولا خلاف أن عوامل الاسماء أقوى من عوامل الافعال ؛ وإذا لم تعمل (أنّ) المشددة مع الحذف وهي أقوى فلأنْ لاتعمل (أنْ) الخفيفة مع الحذف وهي أضعف ، كان ذلك أولى .

الفصل الثامن والعشرون

في معارضة القياس بالقياس*

اعلم أن القياسين إذا تعارضا أُخذ بأرجحهما ، وهو أن يكون أحدهما موافقاً لدليل آخر من طريق النقل او طريق القياس .

(*) تلخيص السيوطي لهذا الفصل في ص ٩٣ من كتابه (الاقتراح)

فأما الموافقة من طريق النقل فنحو ما قدمناه في الفصل الذي قبله .

وأما الموافقة من طريق القياس فهو مثل أن / يستدل [الكوفي] (١) ٤١/١
على أن (أنّ) تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع ، بأنها (٢) فرع على الفعل في العمل ، فضعفت عن درجته في العمل ، فعملت في الاسم النصب ولم تقوَ على أن تعمل في الخبر الرفع ، فبقي مرفوعاً بما كان يرتفع به قبل دخولها . فيقول له المعترض : هذا فاسد لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع (٣) ، فالقياس يقتضي أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم ، وبيان ذلك أن اسمها مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل لأنها مشبّهةٌ (٤) بالفعل ، ووجه الشبه بينها وبين الفعل من خمسة أوجه :

أحدها : أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .

والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .

والثالث : أنها / تلزم الاسم كما أن الفعل يلزم الاسم . ٤١/٢

والرابع : أنها دخلها نون الوقاية نحو (إنني) كما أن الفعل تدخله نون الوقاية نحو (أكرمني) .

والخامس : أنها في معنى الفعل لأنها بمعنى (أكدتُ) .

---

(١) زيادة من (الاقتراح) ص ٩٣

(٢) في الاصل : (لأنها) ، وانظر الحاشية ١ ص ١٣٥

(٣) في الاقتراح ص ٩٣ : (الا ويعمل في الخبر الرفع) ، والصواب حذف (في الخبر) لأن غرض المؤلف التعميم ، لا حالة خاصة كما فهم صاحب الاقتراح .

(٤) في الاصل : مشبه

فإذا ذهبتم إلى أنها (تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع) مع قوة مشابهتها الفعل من هذه الأوجه ، ولا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ؛ فقد صرتم إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز .

وإنما قلنا : « إنه لا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع» لأنه ليس في الأسماء منصوب إلا مفعول أو مشبه بالمفعول ،ولا خلاف أنه لا يوجد مفعول بغير فاعل ، وكذلك لا يوجد مشبّه بالمفعول بغير مشبّه بالفاعل . » فإن قيل :«فإن كان كما زعمتم فهلا كان المرفوع المشبه / بالفاعل ٤٢ / ١
مع (إنّ) قبل المنصوب المشبه بالمفعول . فإن رتبة الفاعل قبل المفعول؟» قلنا : « الجواب عن هذا من وجهين : أحدهما أن عمل (إنّ)فرع ،وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع .

والوجه الثاني : أن(أنّ) أشبهت الفعل لفظاً ومعنى من الخمسة الأوجه، فلو قدم المرفوع فيها على المنصوب مع قوة مشابهتها للفعل لم يعلم : هل هي فعل أو حرف ؟ لشبه الفعل . فإن قيل : « فالفعل يتصرف وهو (١) لا يتصرف فلا يلتبس بالفعل . » قلنا : « لنا أفعال لا تتصرف وهي : نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ، فكانت تلتبس بهذه الأفعال فلهذا وجب ها هنا تقديم المنصوب المشبه بالمفعول على المرفوع المشبه بالفاعل . »

(١) الضمير يعود على (حرف) والمقصود : (ان) ولو قال : (وهذه ..) كان أحسن ، لأنها وضمائرها وردت مؤنثة في هذا الفصل

الفصل التاسع العشرون ٤٢/٢

في استصحاب الحال*

اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة . والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال مايوجب الإعراب . وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو (الذي) ، وتضمن معنى الحرف في نحو (كيف) . وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب ، ويكتب ، ويركب) وما أشبه ذلك . ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : « الأصل في الأسماء الإعراب ، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن
معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف / ولا تضمن معناه ، فكان باقياً على ٤٣/١
أصله في الإعراب » .

(*) تلخيصه في ص ٨٦ من (الاقتراح) في أربعة أسطر ، والسطر الاول منها ليس في الأصل !! ، وقد اشار الى احتجاج المصنف به في كتابه (الانصاف) على عدم تركيب (كم) ، وعلى عدم جواز الجر بالحرف محذوفاً ، تمسكا باستصحاب الحال . — انظر من بحث (كم) ص ١٨٨ من كتاب الانصاف ، وص ٢٤١ المسألة الثانية . هذا وانظر تعريفه الاستصحاب في كتابه (الاغراب) الفصل السابع وقدمر ص ٤٦

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمة: «الأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما شابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقياً على أصله في البناء.»

واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ الا ترى انه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه. وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو.

الفصل الثلاثون ٤٣/٢

في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه

اعلم ان هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخفَ دليله، فيستدل بعدم الدليل على نفيه، وذلك مثل ان يستدل على نفي (ان اقسام الكلم اربعة) او نفي (ان انواع الاعراب خمسة) فيقول: «لو كان اقسام الكلم اربعة، او انواع الاعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل لعرف ذلك مع كثرة البحث وشدة الفحص؛ فلما لم يعرف ذلك دل على أنه لا دليل، فوجب ألا يكون أقسام الكلم أربعة؛ ولا أنواع الاعراب خمسة.» وقد زعم بعضهم ان النافي لا دليل عليه وإنما
الدليل على المثبت؛ وهذا ليس / بصحيح؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون ٤٤/١
إلا عن دليل، وكما يجب الدليل على المثبت فكذلك أيضاً يجب الدليل على النافي.

فهذه جملة أقسام أدلة النحو والأصول التي تنوعت عنها هذه الفصول . وأما الاعتراض على كل أصل من هذه الأصول التي هي النقل والقياس واستصحاب الحال فيليق بفن الجدل، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم بـ (الإغراب) والله أعلم بالصواب .

تمّ الكتاب

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه

كتبه بن الشيرازي

الفهارس العامة

مسرد الاعلام[1]

الاشخاص والجماعات والامكنة

أ

ب

---

(١) اقرأ الصفحة كلها فقد يتكرر العلم فيها غير مرة . هذا وأسقط في بحثك الاحرف الاتية : ال ، (ابن) ومشتقاتها ، أبو ، بنو ، آل .

(٢) يدخل في ذلك (البصري) الواردة كثيراً في الكتاب .

★★★

مسرد الكتب[1]

---

(١) عنينا بذكر طبعات المراجع التي اعتمدناها الى جانب اسمائها وخاصة اذا كان لها اكثر من طبعة . وبذكر تواريخها ان وجدت . أما مؤلفات ابن الأنباري غير المطبوعة فلم نذكرها اكتفاء بورودها في ص ١٢-١٦ فارجع اليها ثمة .

هذا وليرجع القارىء الى كلمة (سورة) اذ يكتفى بها عادة عن ذكر (القرآن الكريم).

(٢) الاسم الكامل : (تكملة اصلاح ما تغلط فيه العامة) — انظر مقدمته ص ٤

★ ★ ★

مسرد الأبيات والأرجاز[١]

(١) مرتبة على أحرف الرويّ

★ ★ ★

مسرد الموضوعات

تصويبات

ص	س	الخطأ	الصواب
١٢	٢٠	وغيرها	بروكلمان مع الذيل ، وغيرها
٢٠	١٥	المجادلة عند	: عند المجادلة
٢٢	١٠	علي	: على
٣٦	٥	٤	٣
٦٩	٤	أبي	لأبي
٧٧	٩	كتابين	كتابيه
١١٥	٦	موجبة /	موجبة
١١٥	٧	موجبة	موجبة /
١٤٢	١	الأمة	الأمر

١ — سقط من مسرد مؤلفات ابن الانباري ص ١٢ الاسماء الآتية :

أدلة النحو والاصول [ولعله : الفصول في معرفة الاصول] ، كتاب الكلام على (عصيّ) و (مغزوّ) ، مفتاح المذاكرة .

٢ — تتمة الحاشية (٣) ص ٩٦ :

أما الحديث الثاني (أرشدوا أخاكم فانه قد ضل) فقد ذكره ابن جني في (الخصائص ٢/٨) وروي في (إرشاد الاريب ١/٨٢) عن عبد الله بن مسعود ، ولم أطلع عليه في ديوان للحديث . — انظر كتابي (في اصول النحو ص ٧) .